الفصل الرابع
التقنيات العلمية الحديثة لتحديد المعايير الاستثمارية للمشروعات المتعددة الأطراف

أدت أزمة النظام الاقتصادي الدولي إلى طرح فروض حديثة لشكل الكيانات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ، وأهم مظاهرها هو ضعف الكيانات الصغيرة على مواجهة أبعاد وآثار الأزمة ، وعدم مقدرتها على الوفاء بالاحتياجات الوطنية ، وتخلف بناء هياكلها في استخدام منتج العلم والتكنولوچيا الجديد والأكثر تطور ، كما أدت الأزمة إلى حدوث تفكك لكثير من الكيانات الاقتصادية القائمة ، كما طرحت على ساحة الفكر الاقتصادية مسئولية التجهيز لفلسفة بناء الكيانات الجديدة ، ومناهج نموها وتطورها ، وإعداد أسس وطرق القياسات الاقتصادية لها .

وكان أهم الفروض الحديثة لمعايير الاستثمار ، واتخاذ قرار إقامة المشروع ، هى :

أصبح الإنتاج الموسع ، والحجم الكبير هما الحدود الاقتصادية للمشروع ، وأن مفهوم الإنتاج بالحجم المتاح لم يعد يكفي لتكوين العائدات المستهدفة للمشروع ، وذلك في ظل فروض المنافسة الراهنة للمنتجات سواء داخل أوطانها أو خارجها .

obeikandl.com

كما أن شروط الاحتكارات الراهنة على الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية ، وغياب عناصر السوق التي حددتها النظرية الاقتصادية ، والمنهج الذي أتبع خلال النصف الأول من القرن الحالي ، أدى كل ذلك إلى توجيه النشاطات الاقتصادية في مجالات معينة وداخل مناطق محددة ، وفق عناصر الفائدة ومعدلاتها التي تفرضها هذه الاحتكارات .

وأدى تركز التطور العلمي والتكنولوچي في بلدان محددة ، وعدم رغبتها في التخلي عن هذه السيطرة ، أن ركزت القدرة على الإنتاج وتطوره ، والمقدرة على الاستثمارات الحديثة داخل هذه البلدان ، وفي شركاتها التي استطاعت أن تحقق هذا السبق ؛ مما فرض على الإنتاج العالمي مواصفات وشروط ، تحددها هذه المراكز التكنولوچية المتعددة .

وفرضت إسقاطات الأسواق الحديثة شروطها ومناهجها على القرار الاستثماري ؛ بحيث أصبحت المساحات المتاحة سواء في السوق الوطني أو – السوق الدولي – هى أهم المحددات الأساسة لاتخاذ قرار إنشاء المشروع . وبدء النشاط الإنتاجي .

وكانت النتيجة العامة لهذه الفروض أن انتهت المفاهيم التي كانت تعتمد على استقلالية المشروعات ، وسيطرتها الذاتية على عناصر الإنتاج والتسويق الخاصة بنشاطها كعنصر أساسى لنجاحها ، وأصبحت المشروعات سلسلة متكاملة في إطار إنتاجي وطني أو إقليمي – أو حتى دولي .

وقد نبهت هذه النتيجة إلى أهمية توجيه البحث عن أصول ومعايير حديثة ، يمكن من خلالها صياغة المشروعات الحديثة ، والمشروعات التكاملية ، وهى المشروعات التي تدخل في بنائها مجموعة متعددة الأطراف ، أو مشروعات الحجم الكبير ، وكيفية إجراء القياسات الاقتصادية ، وتقييمها للتنفيذ في اتخاذ قرار استثماري لتنفيذ وإقامة مثل هذه المشروعات .

والدراسة وهي تعرض لهذا النوع من المشروعات .. إنما تؤكد على أهمية الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة لبناء المشروعات القادرة على مواجهة محددات الإنتاج والتسويق الحديثة ، والتي أصبحت درجة تعقيدها ومشاكل إقامتها تفوق القدرات الوطنية لأي مجتمع خاص ، وحتى المجتمعات الأكثر تقدماً ، التي اتجهت بشدة إلى التكتلات الاقتصادية سواء على مستوى المشروعات العملاقة التي أدمجت ، أو على مستويات الاقتصاد الكلي .

كما أن الدراسة تحاول استكمال جزء مهم في إطارها البحثي وهو كيفية المعالجة الاقتصادية لصياغة ، وتقييم المشروعات المتعددة الأطراف ، ليكتمل هذا الفصل مع السابق له ليكون بمثابة منهج حديث لتحديد المعايير الاستثمارية سواء على مستوى المشروعات الوطنية ، أو الإقليمية . والدراسة بذلك تضيف جزءاً حديثاً لم تتعوده مجموعة الدراسات حتى الدولية منها ، والتي انقسمت بين معالجة المشروع المحلي ، والمشروع الإقليمي ، وأحدثت معها تقسيمات في نوعية المشروعات نفسها ، ولهذا تأتي الأهمية الخاصة بهذه الدراسة .

والدراسة تتناول هذا الجزء في الإطار البحثي التالي :

المبحث الأول : المنهج العلمي لصياغة المشروعات متعددة الأطراف .

المبحث الثاني : المنهج العلمي لقياس آثار المشروع متعدد الأطراف ، باستخدام المتغيرات الاقتصادية .

والدراسة من خلال المبحثين تطرح رؤيتها في البناء العلمي للمشروع المتعدد الأطراف ، وأسس اتخاذ القرار الاستثماري ، وترى ضرورة استكمالها على ضوء الفروض الحديثة للفكر والتطبيق الاقتصادي .

الجزء الأول
المنهج العلمي لصياغة المشروعات متعددة الأطراف
اختيار المشروعات

القسم الأول
المفهوم الاقتصادي للمشروعات متعددة الأطراف

المشروعات المتعددة الأطراف ، هى المشروعات التي يساهم في إنشائها أكثر من طرف ، وهذه الأطراف مختلفة الوطن أو الجنسية ، وهى بذلك تختلف عن المشروعات التي تمتلكها مجموعة من الأفراد ، أو الهيئات الوطنية ، حيث تكون المشروعات الأخيرة مشروعات وطنية ذات مجموعة من المؤسسين ، ولكن .. لا يمكن اعتبارها مشروعات متعددة الأطراف ، وقد أفادت إحدى دراسات الأمم المتحدة – بتعريف موجز لطبيعة هذه المشروعات(*) :

تعرف المشروعات المتعددة الأطراف بوصفها المشاريع الواقعة في بلد أو أكثر من البلدان التي تشكل منطقة ، والتي تكون لها الخصائص المؤسسية والاقتصادية التالية :

- أن تقع ضمن تجمع متعدد البلدان ، يملك جهازاً إدارياً لدراسة آثار المشاريع المتعددة الأطراف في المنطقة .

- أن تقع عمرانياً في بلد أو أكثر من البلدان الأعضاء ، وتكون فيها مصلحة اقتصادية مهمة لأكثر من بلد واحد .

(*) راجع الأمم المتحدة – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – نيويورك ١٩٨٤ ، أو الوثيقة رقم 70/B/C. 7/64 ص – ١٢٥ .

ويطرح التحليل الاقتصادي الإقليمي فرضية تأثير الاقتصاديات النشطة في بلد معين ، بنسب مختلفة على الاقتصاديات المجاورة لها ، ويربط بين الإنتاج والاستهلاك في هذه الاقتصاديات الواردات والصادرات ، وتدفقات رأس المال والتكنولوجيا ، وأيضاً التغيرات التي تحدث في مستوى النشاط الإقتصادى وفي عناصر تكوينه .

ولا يقتصر أن تكون لأحد المشروعات الاستثمارية المقترحة تأثيرات اقتصادية على أكثر من مشروع ، في أكثر من بلد واحد ؛ لكي يتصف بالمشروع المتعدد الأطراف ؛ إذ يجب أن يكون للمشروع المتعدد الأطراف قدر من السلطة المؤسسية ، التي تضطلع بآثار المشروع في جميع إنحاء المنطقة الخاضعة لتأثيره الاقتصادي .

ويحدد المنهج العلمي لصياغة هذه المشروعات ، حدود السلطة المؤسسية لإدارة المشروع في حد أدنى ، يتمثل في لجنة تضطلع بتحديد المشاريع لتنظر فيها الحكومات ، ووجود هيئة متعددة التشكيل بين جنسيات الأطراف ، تضطلع بتقييم هذه المشروعات وتنفيذها .

وتتوقف الصياغة المؤسسية الفعلية للمشروع على المصالح المشتركة للأطراف المؤسسين في المشروع ، وعلى مراحل بناء المشروع والنشاط الاقتصادي له ، ويكون الشكل الإجمالي للصياغة :

إتفاق بين الأطراف بشأن المشروع المقترح :

- التنفيذ / استثمارات مشتركة / أو قرارات للاستثمار .
- التقييم والرقابة المشتركة على الإنتاج والتسويق .
- مجال استخدام الموارد الطبيعية والمدخلات الأخرى .

وتشترط نظرية الأداء الاقتصادي لهذه المشروعات على أنه يجب أن يكون هناك توافق في الآراء ، على أن الخصائص الاقتصادية للمشروعات يجب أن تكون ذات فائدة

اقتصادية لأكثر من عضو واحد من الأعضاء ، وإن كان ينبغي إيجاد حل لقضية إدراج ما يبدو أنه مشروعات وطنية بحتة في صفقات إجمالية ، لدى النظر في قضايا التوازن الإقليمي للمشروعات الاستثمارية متعددة الأطراف ؛ فوجود المصلحة الاقتصادية الكبيرة لا يكفي بمفرده لوصف المشروع بأنه متعدد الأطراف ، بل ينبغي وجود إطار مؤسس لمقترح المشروع ، وتقييمه وتنفيذه لأجل خلق البيئة الإقليمية ، التي يمكن أن يصبح النشاط قابلاً للتنفيذ فيها .

كما أنه ليس من الممكن ، أو من المستحسن تقديم تعريف كامل للخصائص المؤسسية اللازمة لمشروع بعينة من المشروعات متعددة الأطراف ؛ فهذه الخصائص لا تحددها الاعتبارات النظرية ، ولكن تمليها المصالح المشتركة للأطراف الأعضاء ، وتفرضها مرحلة التعاون بينهم .

ولكن من الضروري في صياغة المشروعات المتعددة الأطراف ، أن تسجل بوضوح الخصائص المؤسسية ضمن شروط اختصاص الهيئة المتعددة الأطراف المكلفة بتحديد المشروعات وتمويلها وتنفيذها .

كما أنه عندمايقوم مجموعة من الأطراف بإعداد إطار مؤسس للمشروع .. يجب أن تدرس في إطاره الأنشطة الاقتصادية ذات المصلحة المشتركة لمجموعة الأطراف ، وأيضاً تحديد الخطوط الفاصلة بين النشاط الاقتصادي المشترك ، والنشاط الاقتصادي ذى الصفة الوطنية .

على أن يراعى – في بعض الظروف – خاصة في حالة نفقات المشاريع الإجمالية التي تحتم اعتبار المشروعات ذات أهمية إقليمية ، وإن كانت خصائصها الاقتصادية تعرفها بوصفها مشاريع وطنية ، وتسمى هذه المشروعات بالمشروعات المتعادلة .

وأكثر المشروعات خلواً من الغموض بدرجة ، تسمح بتصنيفه على أنه مشروع متعدد الأوطان ، هو المشروع الذي يقع مادياً في بلدين أو أكثر ، غير أن هذه الحقيقة

لا تغطي كامل نطاق المشروعات التي يمكن النظر فيها ، ولكنها شرط غير لازم ، لأنه لا يتضمن المشروعات الواقعة في بلد واحد ، ولكنها ذات أهمية اقتصادية كبيرة للبلدين ، أو أكثر من البلدان الأطراف .

وأكثر التصنيفات ملاءمة للخصائص الاقتصادية ، هى المشروعات التي يمكن تصنيفها على أساس مفهوم المصلحة الاقتصادية الكبيرة ، ويرى الأستاذ / A. Fuentes -- Mohr أن الخصائص الكافية لتأهيل المشروع لمركز المشروعات المتعددة الأطراف ، هى(*) :

المشروعات الواقعة مادياً داخل ، أو بين بلدين أو أكثر ، وتقدم لهذين البلدين أو لهذه البلدان فائدة مباشرة ، وتمثل استثماراً مشتركاً على سبيل المثال : جسر دولي ، خط أنابيب غاز ، وحدة هيدروكهربائية لتوليد الطاقة ، مشروعات الري التي تستخدم الماء الخاضع لنظام دولي ، أسطول تجاري أو اتحاد شركات الطيران ، أو مشروعات مقارها في بلد واحد ، ولكنها تقدم الخدمات لبلدين أو أكثر ، وتكون نتيجة استثمار مشترك ، مثل : معهد تقني ، أو مكتب لتشجيع السياحة والصادرات .

المشروعات المكونة من تعاون مشروعات فرعية وطنية ، وتشكل حلقات ربط بين تلك المشروعات ، وإن جاز أن تكون لها خصائصها الذاتية ، وأن تمثل استثمارات مستقلة على سبيل المثال : شبكة طرق ، وشبكة اتصالات سلكية ولاسلكية ، وشبكة طاقة كهربائية مترابطة ، والصناعات التكميلية .

(*) A. Fuentes - Mohr., "The rate of mnultilateral Financial institutions in promoting economic integration projects in developing countries" incurrent problems of economic integrations: the role of multilateral financial institutions in promoting integration among developing countries (United Nations - T D/B/531), Part Two, Chap/ I .

المشروعات الواقعة في بلد واحد ، ولكنها تتطلب استخدام مدخلات وتأمين بضائع ، أو خدمات لما فيه مصلحة بلدين أو أكثر ، على سبيل المثال : صناعة أساسية ، ميناء أو قناة ، حيث يمكن أن يكون الاستثمار في هذه الحالة استثماراً متعدد الأوطان ، أو استثماراً وطنياً .

وفي تعريف قدمه Raul Saez(*) من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية – يذكر أن المصلحة المشتركة هى السمة الأساسية في تحديد المشروع . ويدرج في هذا التعريف التسويق الإقليمي للسلع والخدمات ، والاستخدام المشترك للموارد الطبيعية بوصفها خصائص اقتصادية محددة ، ويشدد التعريف على الخصائص المؤسسية ، ويدرج أي نوع من المشاركة الفعالة من أجل تنفيذ المشروع وفي نتائجه ، يكون له تأثير على المصالح الحقيقية لدولتين أو أكثر ، تشترك حكومتهما أو حكوماتها أو يشترك المقيمون فيها في المشروع .

هذه كانت رؤية الفكر الاقتصادي في هذه المشروعات التي فرضت خصائصها على الحقل الاقتصادي الدولي ، ولا يمكن لأي دراسة منهجية علمية تحاول دراسة خصائص المشروع وأهمية الاستثمار سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أن تتجاهل أهمية المشروع المتعدد الأطراف أو المشروع التكاملي ، حتى أصبحت هذه المشروعات تفرض خصائص على دراسات الجدوى الاستثمارية في المشروعات الصغيرة المحلية ، مقيمة الترابط بين هذه المشروعات الصغيرة وبين المشروعات المتعددة الأطراف في أكثر من جهة .

نقل التكنولوجيا وطرق الإنتاج من المشروعات التكاملية إلى المشروعات المحلية .

(*) Raul Saez : Criterios Para defimr, identificary evaluar projectos multinacionales de infraestructura fisica de integracion , IDB , integration office, washington, D. C., May 1969, P. 28 .

المساهمة في إنتاج منتجات وسيطة في المشروعات المحلية لحساب المشروعات التكاملية ، وأحياناً أخرى عملية التركيب لأجزاء المنتج النهائي .

فرضت التجارة الخارجية أهمية التنسيق والترابط بين المشروعات التكاملية (متعددة الأطراف) ، والمشروعات المحلية الصغيرة في مجالات التسويق الخارجي للمنتج المحلي .

كما أن المشروعات التي تقام في كثير من البلدان النامية – ومنها مصر – تتم بتمويل أجنبي أو مشترك ، أو هى مشروعات استثمارية أجنبية تقع في هذه البلدان .

فقد فرضت أوجه الترابط ، أهمية معالجة عملية صياغة وتقييم المشروعات المتعددة الأطراف . ولاستكمال هذه المعالجة بالإضافة إلى رؤية الفكر الإقتصادي لها ، هناك – أيضاً – رؤية المؤسسات التي سبقت ، وإن طبقت هذه المفاهيم في مشروعات متعددة الأطراف قائمة فعلاً .

أولاً : رؤية السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM(*) .

استخدم السوق المشتركة لأمريكا الوسطى هذا المنهج في التعاون الصناعي ، في شكل صناعات التكامل – وقد تم تعريفها : « على أنها الصناعات التي تضم مصنفاً أو أكثر ، بحاجة إلى الوصول إلى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى للعمل في ظروف اقتصادية وتنافسية معقولة ، حتى في أدنى درجات النشاط – ووفقاً لبعض عمليات المسح التي تمت – أعتبر أن التعريف ينطبق على الصناعات التالية :

– المنتجات الصيدلية .

(*) Havelock Brewster, " Industrial integration Systems ", In Current Problems of economic Integration : agricultural and Industrial Co-operation among developing Countries (United Nations Publication - TD / B / 374) . para. 45 .

- الإطارات والأنابيب .
- الدهانات والأصبغة والزجاج والأوعية البلاستيكية .
- مصافي تكرير البترول والألبان الصناعية .

ويؤكد هذا التعريف على وفورات الحجم الكبير ، وعلى حجم السوق الإقليمية .

وتنطوي « صناعات التكامل » في السياق الأمريكي اللاتيني ، على معنى أضيق دلالة عن المشروعات المتعددة الأطراف ، وتتصف مشروعات التكامل ، ومساهمتها في عملية التكامل وضرورة وجود إطار مؤسس متعدد الأوطان من أجل تنفيذها ، ويؤكد هذا التعريف على الإطار المؤسس اللازم لجعل هذا المشروع قادراً على البقاء .

ثانياً : رؤية المصرف المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي(*) :

تتضمن مشروعات التكامل ما يلي :

مشروعات هياكل أساسية لاستكمال الشبكات الإقليمية الموجودة .

مشروعات صناعية للمساعدة في زيادة عرض السلع المتاحة للتجارة ، فيما بين بلدان أمريكا الوسطى ، وتتصل المعايير الواقعية بالعوامل التالية :

- التفاوتات في منشأ المدخلات .
- الروابط مع صناعات التكامل .
- الحوافز على التكامل .

(*) Cristobal Lara, " The evaluation of economic integration Projects ", Multinational Investment in The economic Development of Latin American, Round Table IDB, Bogota, April 1968, PP. 151-154 . Quoted by Fuentes Mohr in " The role of multilateral financial institutions in promoting economic integration projects in developing countries " Loc cit., Para 2 .

المشروعات الزراعية التي تؤدي إلى الاكتفاء الذاتي الإقليمي في أمريكا الوسطى .

المشروعات اللازمة لتمويل الخدمات الحيوية لتشغيل السوق المشتركة /

غير ذلك من المشروعات الإنتاجية المحسوبة لخلق التتام الاقتصادي ، فيما بين بلدان أمريكا الوسطى .

ومشروعات التكامل هى المشروعات التي تتجاوز أهدافها مزايا وفورات الحجم الكبير ، والمكاسب المستمدة من التجارة في المجال الإقليمي ، وهى مشروعات مصممة لتشجيع أهداف الفعالية الاقتصادية .

ويعرف الأستاذ / مارس(*) – المشروع الاقتصادي المتعدد الأطراف في أفريقيا الشرقية ؛ بتحديده لأهم الخصائص المعتمدة حالياً في المشروع الصناعي المتعددة الأطراف ، ويتضمن تعريف مارس ما يلي :

المشروع المصرح به بقرار من مجلس المشروعات الصناعية المتعددة الأطراف في أفريقيا الشرقية ، لإنتاج وبيع السلع والخدمات لجميع الدول الشريكة ، معفاة من الرسوم الجمركية أو ضرائب التمويل .

أي مشروع صناعي يكون فيه الحد الأدنى للجسم الأمثل للمصنع من الضخامة ، بحيث يمكنه في وردية عمل واحدة تقديم ناتج ، يعادل نسبة ١٣٣ ٪ ، أو أكثر من أكبر طلب يرد على هذا النوع من الناتج الممكن وجوده ، داخل أي دولة شريكة من دول المجتمع .

(*) J. Mars, " Strategy For choosing and location industrial enterprises as part of economic integeration of Eastern Africa " - February 1971, P. 87 .

أما الدراسة الاستقصائية الأسيوية لأغراض التعاون الإقليمي المعدة لهدف محدد ، هو « الانطلاق في تنفيذ قرارات الاستثمار الصناعي » .. فقد ركزت على وفورات الحجم الكبير ، وعلى الإنتاج للسوق الإقلمية(*) .

وتورد معظم المصادر التي تعالج الموضوع « الاهتمام المشترك – أو المصلحة المشتركة » – أو – « المصلحة الاقتصادية الكبيرة لأكثر من بلد واحد » – بوصفها شرطاً لازماً لاعتبار المشروع متعدد الأطراف .

كما أكدت مراراً على وفورات الحجم الكبير ، والحاجة إلى فرصة الوصول إلى السوق الإقليمية ، للحصول على النواتج أو المدخلات ، بوصفها خصائص اقتصادية نموذجية للمشروعات المتعددة الأطراف .

ومن الضروري لتحديد المشروعات المتعددة الأطراف على الوجه الصحيح .. وجود مفهوم رسمي أكثر وضوحاً ، عما ينطوي عليه أي مشروع ، ليجعله ذا مصلحة اقتصادية كبيرة لأكثر من بلد واحد ، ويكون ذلك من الأمور الحاسمة إذا كان للأعضاء في التجمعات الإقليمية الاتفاق على ماهية المشروع المتعدد الأطراف ، وماهية المشروع الذي يخالف هذه الشروط .

كان هذا هو المفهوم العام لمعنى المشروع المتعدد الأطراف ، كما رأته مناهج الفكر الاقتصادي ، وكذلك التجمعات الاقتصادية التي طبقت هذه المفاهيم على مشروعات تكاملية لمناطق محددة في العالم . والمنطقة العربية أحوج مناطق العالم إلى الأخذ بهذا الاتجاه في بناء المشروعات ، خاصة في مرحلة مرورها بالتكتلات الاقتصادية ، والمخاوف دائمة محصورة في حجم الفوائد / التكاليف ، الخاصة بكل طرف وكيفية تقييمها وإجراء القياسات الاقتصادية والمحاسبية له ، وكان ذلك من أهم الدوافع وراء

(*) Economic Commission For Asia and The Far East, Asian Industrial Survey For Regional - CO - peration , Vol. I, - Report (A1D) (9) / L, New York 1973, P. 103 .

عرض هذا الجزء من الدراسة ؛ فقد تستطيع الدراسة من خلال هذا الجزء الإجابة على الكثير من الاستفسارات التي تدور حول المشروع العربي المتكامل ، ويتبدد كثير من المخاوف ، وكيفية توزيع الفوائد بين البلدان الأطراف في المشروع . وعلى الرغم من بعض التصرفات السياسية العربية التي أطاحت بكثير من الاحتياجات الاقتصادية التكاملية العربية ، إلا أن أهمية وضرورة طرح وإقامة المشروع العربى التكاملي الاقتصادي ، ستظل أهميته مطروحة على ساحة الإنماء العربي ، حتى تفرض على واقع الخلافات العربية – وسيكون المشروع العربي التكاملي ، هو التحدي العربي الوحيد أمام بقاء واستمرار التواجد العربي .

القسم الثاني

التصنيف الاقتصادي للمشروعات متعددة الأطراف

لاستكمال ، وتحديد عناصر الصياغة للمشروعات متعددة الأطراف ؛ حتى يمكن تقييم الفائدة / النفقات لها . *يتطلب التحليل الاقتصادي لها أهمية إجراء تصنيف للمشروعات متعددة الأطراف ، ويمكن عرضها كما يلي :*

المشروعات متعددة الأطراف ، التى أمكن إجراء تصنيف لها على أساس الخصائص التالية :

خصائصها الاقتصادية المتصلة بالهيكل الاقتصادي الحالي .

دورها داخل المجموعة الإجمالية للمشروعات .

وإذا كانت للمشروع روابط تربطه بمشروع آخر في بلد ثان ، فإن المشروعين المعتبرين كمجموعة متراطة يعرفان عندئذ بوصفهما مجموعة إجمالية . ويمكن للمجموعة الإجمالية أن تنشأ من مصدرين :

- فقد تكون نتيجة مقترح بإنشاء عدة مشروعات متزامنة ، تربط ما بينها روابط المدخلات أو النواتج .

  وفي هذه الحالات يجب اعتبار المشروعات مجموعة إجمالية لأن تحديد وتقييم أي منها فيه اعتماد متبادل ، مع ما هو مفترض بشأن حالة المشروعات الأخرى .

  وتعرف المجموعة الإجمالية للمشروعات هذه ، بوصفها مجموعة إجمالية من المشروعات المرتبطة بغيرها .

- المصدر الآخر الذي يمكن أن تنشأ عنه صفقة المشروعات الإجمالية ، فهو السلطة المضطلعة بوضع المشروعات .

ويمكن تبرير النظر في إقتراح مجموعة مشروعات لا على أساس الروابط الإقتصادية ولكن من حيث توزيع آثار هذه المجموعة في المجموعة الإجمالية .

ويمكن تكليف المؤسسات المشتركة في تحديد المشروعات بدراسة توزيع آثار معينة بين الأعضاء في المنطقة ، وتعرف هذه المجموعة الإجمالية للمشروعات بوصفها مجموعة إجمالية من مشاريع متوازنة .

ويمكن تحديد المشروعات المتعددة الأطراف وتصنيفها وفقاً للفئات التالية :

أ - المشروعات فيما بين البلدان - وهى المشروعات الواقعة عمرانياً في أكثر من بلد واحد - وهذا التصنيف يفصلها عن المشروعات المتعددة الأطراف - وهى المشروعات ذات الأهمية الإقتصادية الكبيرة بالنسبة لأعضاء الأقاليم المتعددة البلدان .

ب - مشروعات الربط .

- الربط الرأسي .

- الربط الأفقي .

جـ - المشروعات الشفعية .

د - المشروعات المتعدلة .

وتعتمد الفئات الثلاث الأولى ، بما في ذلك الفئتان الفرعيتان الواردان تحت (ب) . على الخصائص الإقتصادية للمشروعات المتصلة بالهيكل الإقتصادي الحالي في المنطقة .

أما الفئة (ب) - فلا يكتمل معناها إلا في إطار مجموعة المشروعات الإجمالية حيث يكون توزيع آثار مجموعة من المشروعات وارداً في أهداف أولئك المكلفين بوضع المشروعات .

وتناقش الدراسة كل فئة بدورها ، والغرض من وضع الفئات هذا هو تحديد تلك الخصائص الاقتصادية التي تجعل المشروعات ذات أهمية اقتصادية كبيرة لأكثر من بلد واحد .

أولاً : المشروعات المشتركة بين البلدان

تعرف المشروعات المشتركة بين البلدان ، بأنها مشروعات تقع مادياً في بلدين أو أكثر . ولما كان شرط المشروع المتعدد الأطراف يفترض وجود سلطة متعددة البلدان ، حتى إذا كانت مكلفة بمجرد تحديد المشروعات لتنظر فيها شتى الحكومات الوطنية ، فإن بالإمكان تضييق نطاق التعريف ليذكر على سبيل التحديد أن المشروعات المشتركة بين البلدان هى تلك الواقعة مادياً في بلدين أو أكثر من البلدان الأعضاء .

وهذه هى أكثر الفئات وضوحاً في المشروعات المتعددة الأوطان ، والأمثلة على مثل هذه المشروعات ، هى : الجسور أو خدمات الزوارق عبر الطرق المائية التي تشكل الحدود الوطنية ، والتنمية المشتركة للموارد المائية المتعددة الفوائد ، كما هو عليه الحال في مشروعات أودية الأنهار التي يعبر فيها النهر حدوداً وطنية .

وثمة مثال توضيحي لهذا المفهوم – هل ينبغي اعتبار الطريق الذي يمتد من وسط البلد A إلى وسط البلد B مشروعاً مشتركاً بين بلدين ، أو ينبغي اعتباره مشروعين فرعيين وطنيين منسق فيما بيهما ؟

وإذا كان الطريقان تربطهما عند الحدود وصلة لجسر مقترح عبر النهر – فهل ينبغي اعتبار مشرع الجسر مشروعاً مشتركاً بين البلدين ، ذا وصلتين تربطانه مع مشروعين فرعيين وطنيين منسق فيما بينهما ؟

إذا أخذنا بمخطط التعريف والتصنيف ، فإن الجسر هو وحده الذي يصنف كمشروع مشترك بين البلدين ، أما مشروعا الطريقين المقترحين في البلدين A - B

فسوف يعبتران مشروعين للربط ، وسوف يعامل مشروعا الطريقين عند عدم وجود الحاجة إلى الجسر ، بوصفهما مجموعة إجمالية من المشروعات المرتبطة ببعضهما البعض ، كما يعامل مشروعا الطريقين ومشروع الجسر (عند الاقتضاء) كمجموعة إجمالية مكونة من ثلاثة مشروعات ، مرتبطة ببعضهما بعضاً ، يتألف كل منها من مشروع ذي وصلتين ، ومن مشروع مشترك بين البلدين .

ثانياً : مشروعات الربط

يميز تعريف مشروعات الربط ين نوعين من المشروعات :

- **مشروعات الربط الرأسي :**

هو المشروع المصمم لأن يكون واقعاً في بلد واحد ، أو في بضعة بلدان أعضاء ، والذي تكون له روابط مهمة من المدخلات أو النواتج ، تربطه مع المرافق الموجودة في أكثر من بلد واحد من البلدان الأعضاء .

ويستخدم مصطلح « الرأس » هنا للدلالة على التكامل الرأسي في صناعة معينة ، وهو يعني الروابط باتجاه الخلف عبر المدخلات ، أو الروابط باتجاه الأمام عبر النواتج .

والأمثلة على مثل هذه المشروعات يمكن أن تتمثل في مرفق لإنتاج الأوعية ، مصمم لإنتاج الأوعية لمنتجين موجودين حالياً في المنطقة ، ينتجون المنتجات الزراعية ، أو مواد البناء ... إلخ ، أو في مرفق لتجهيز الأغذية مصمم لتأمين المدخلات من منتجين موجودين حالياً في المنطقة .

مشروعات الربط الأفقي

هى المشروعات التي تتطلب مرافق تكميلية أو ما يشبهها في بلد أو أكثر من البلدان الأعضاء ، وأفضل تصنيف لكثير مما يدعي « المشروعات الفرعية الوطنية المنسقة » هى المجموعات الإجمالية المؤلفة من مشروعات الربط الأفقي .

ويكون لمشروعات الربط الأفقي روابط من حيث المدخلات والنواتج ، تربطه في آن واحد مع المرافق المماثلة في البلدان الأعضاء الأخرى .

أما مصطلح « أفقي » فيستخدم ليعني التكامل الأفقي في الصناعة ، وتندرج مرافق النقل والمواصلات تحت هذه الفئة .

وعندما تتضمن هذه المشروعات ، بعض المشروعات الحدودية كالجسور عبر الأنهار فينبغي النظر إليها ، كما تصفها مجموعة إجمالية مكونة من مشروعي طرق للربط الأفقي ، ومن مشروع واحد مشترك بين البلدان .

وإن الاستحداث المتزامن لمرافق تكميلية ومتشابهة ، إذا افترضنا وجود الطابع المتبادل في الروابط ، يمكن أن يعزز النجاح الاقتصادي لكل من المشروعين الفرديين .

وعندما تكون مثل هذه المشروعات منطوية على عدة مشروعات ربط مقترحة .. تنبغي معاملتها كمجموعة إجمالية لمشروعات مرتبطة ببعضها البعض ، وفي المثال عن شبكة الطرق والجسر ، قد يكون هناك ما يدعو إلى تقييم المجموعة الإجمالية دون الجسر ، وتقييم الجسر دون المجموعة الإجمالية ، علاوة على تقييم المجموعة الإجمالية نفسها ، وذلك لمقارنة العائدات المشتركة والإفرادية من المكونات في المجموعة الإجمالية .

obeikandl.com

ومن الضروري الإشارة إلى النقاط التالية كمؤشرات عامة حول مشروعات الربط :

- إن كانت مشروعات الربط تعرف من خلال آثارها الإقتصادية .. فإن معرفة أي من هذه الآثار هى التي ينبغي النظر فيها ، تكون من الأمور التي تعتمد في آخر المطاف على الإجراء المستخدم في تقييم المشروعات .

مثال ذلك :

إن المتعهد الخاص من شأنه أن يستخدم أسعار السوق ، ولا يقيم إلا تلك الآثار التي تلمسها الشركة مباشرة من خلال السوق .

والسلطة الوطنية من شأنها أن تستخدم أسعاراً محاسبية قومية ، وتراعي – فضلاً عن ذلك – جميع تلك الآثار التي تؤثر على الاقتصاد الوطني .

- الآثار المباشرة هى التي تتأتى مباشرة عن آثار الطلب على المدخلات والعرض للنواتج ، أما الآثار غير المباشرة فهى التي تنجم عن استجابة أولئك الموردين ، أو المنتجين المرتبطين بالمشروع المقترح .
- وتغير رابطة النواتج ظروف العرض في العمليات الأمامية في النشاط الإنتاجي ، بينما تغير رابطة المدخلات ظروف الطلب في العمليات الخلفية ، وتكون هذه الآثار غير المباشرة نتيجة للمشروع ، ويمكن أن تكون خاضعة للتقييم .

أما الآثار المشتقة .. فهى الآثار الواقعة على مستوى العرض والطلب ، وتكوينها – بوجه عام في المنطقة – نتيجة التغيرات في الطلب بالنسبة للعوامل ، ونتيجة التغيرات في الدخل الناجمة عن المشروع المقترح . ومن الصعب في أحيان كثيرة عزل وقياس الآثار غير المباشرة ، والآثار المشتقة للمشروعات ، والواقع أن تحليل المشروعات يتناول في جزء كبير منه تقييم الآثار المباشرة ، ولكن هذا لا يستبعد بحث هذه الآثار في المشروعات عندما تكون ذات أهمية خاصة ، لا في الظروف التي تكون فيها قاعدة البيانات كافية لتوريد المعلومات اللازمة .

ثالثاً : المشروعات الشفعية

هى مشروعات اقتصادية مصممة لخدمة المنطقة ، ويمكنها :

- أن تكون واقعة في بضعة بلدان أعضاء ، دون وجود فوارق من حيث الكفاءة .
- وأن تخدم بكفاءة السوق الإقليمية (وأسواق التصدير المحتملة) ، مع وجود منشآت نقل في عددها من عدد الأعضاء في المنطقة .

وفي الحالة الحدية .. يمكن لمنشأة بمفردها خدمة السوق الإقليمية بكاملها ، وكثيراً ما يشار إلى هذه المشروعات على أنها « مشروعات قابلة للانتقال » ؛ لأن عوامل التكلفة والسوق لا تلعب إلا دوراً ضئيلاً في موقعها المادي ، والحقيقة المهمة لمثل هذه المشروعات . إن القرار المتخذ بإقامة المشروع في بلد أو أكثر من بلدان بعينها ، يحول دون الإنشاء الناجح للنشاط في البلدان الأعضاء الأخرى .

وينبغي معاملة هذه المشروعات على أساس إقليمي ، وذلك منعاً للازدواج غير الفعال في هذه المرافق ؛ خاصة عندما يكون من المرغوب فيه وجود آثار التكامل ، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية ، وكثيراً ما تعرف مشروعات الهياكل الأساسية الاجتماعية كمدارس التدريب ، ومعاهد البحث ، والمكاتب الإدارية الإقليمية ... إلخ ، كأمثلة على هذه المشروعات .

كما يجب ملاحظة أن كثيراً من الصناعات التحويلية ، ولا سيما الصناعات التي يشار إليها بوصفها الصناعات التجميعية ، تناسبها هذه التسمية أيضاً .

وتتطلب المشروعات الشفعية :

- الاتفاق على السوق الإقليمية التي ينبغي أن تخدمها .
- الاتفاق على شروط الوصول إلى تلك الأسواق .

- الاتفاق على حقوق الأعضاء في توريد المدخلات أو تلقى النواتج .
- الاتفاق على عدم حدوث ازدواج في هذه المرافق ، يتنافى مع الاتفاق .

ويمكن أن تندرج المشروعات الشفعية في مجموعة إجمالية من المشروعات ، وذلك تحقيقاً للتعادل في توزيع الآثار الناتجة عن المشروعات الأخرى ، أو قد تكون سبباً في إدراج مشروعات متعادلة ؛ لتغيير توزيع التكاليف والمنافع في مجموعة مشروعات مقترحة .

رابعاً : مشروعات التعادل

تعرف مشروعات التعادل على أنها – في الأساس – مشروعات وطنية مدرجة في مجموعة إجمالية من المشروعات بغرض محدد ، هو موازنة الاثار المقترنة بمجموعة من المشروعات المتعددة الأوطان . ويمكن أن يكون للمشروع جميع خواص المشروع الوطني ، ويقصد من ذلك أن المشروع قد يكون ناجحاً على المستوى الوطني ، دون اللجوء إلى أي من المرافق الحكومية لاستحداث مشروعات متعددة الأوطان ، وقد لا يكون ذا أهمية اقتصادية كبيرة لأكثر من بلد واحد .

وينبغي اعتبار هذه المشروعات جديرة بأن تعامل كجزء من مجموعة إجمالية من المشروعات ، التي تكون فيها بعض المشروعات الأخرى أو جميعها ، إما من مشروعات مشتركة بين البلدان ، أو مشروعات ربط ، أو مشروعات شفعية . فالمجموعة الإجمالية التي لا تتضمن في أساسها إلا مجموعة من مشروعات وطنية متعادلة فيما يتصل بالتكاليف والمنافع ينبغي ألا تعتبر مجموعة إجمالية من المشروعات المتعددة الأوطان . وعندما يكون القصد من وراء صفقة المشروعات الإجمالية الوطنية ، هو ضمان الحصول على الأموال بشروط أكثر مواتاة .. فإن الجهد المتعدد الأطراف للحصول على الأموال قد يسمى مشروعاً متعدد الأوطان .

ونبرز هذه المناقشة حول مشروعات التعادل ، ما يمكن أن يتولد عن المشروع أو مجموعة المشروعات من توزيع للآثار ، كأن يتعرض عضو واحد أو أكثر لخسارة صافية ؛ نتيجة لآثار المشروع (المشروعات) المقترحة .

وتفسيراً لذلك .. بفرض منطقة مكونة من ثلاثة بلدان ، فيها مشروع لوادي نهر يدر الأرباح على بلدين من الأعضاء ، بينما لا يدر أي أرباح على الآخر ، أو أنه يفرض عليه بعض التكاليف (قد يكون ذلك في صورة فرص كان من الممكن توقعها) .

وكيما توزع آثار التعاون الإقليمي توزيعاً مقبولاً ، أو يعوض عن الخسائر .. يكون من اللازم النظر في إنشاء مشروع متعادل بالنسبة للبلد الثالث ، وذلك كجزء من المجموعة الإجمالية من المشروعات .

ويفترض من ذلك عدم وجود أي إمكانيات لاشتراك بلد ثالث في مشروع وادي النهر ، وعدم وجود أي من المشروعات المشتركة بين البلدان ، أو مشروعات الربط التي يمكن النظر في إدراجها . ومن شأن هذه المشروعات أن يكون لها شئ من آثار التكامل ، يوجب اعتبارها مفضلة على المشروعات المتعادلة ، ذات الآثار الوطنية على سبيل الحصر .

وعند عدم احتمال وجود مشروعات مشتركة بين البلدان ، أو مشروعات ربط تكون هناك بعض الفوائد في اختبار مشروع متعادل ، يكون أيضاً مشروعاً شفعياً .

أما قرار إدراج مشروع شفعي .. فيمكن اتخاذه في شكل إعلان اعتراف بالآثار التوزيعية يصدره الأعضاء في المنطقة ؛ لأنه يكون منطوياً لا على منافع للبلد الثالث فحسب ، ولكن أيضاً على الفرص التي كان من الممكن أن يتوقعها البلدان الآخران .

غير أن المشروعات التي تكون وطنية على وجه التدقيق بأي من المعايير الاقتصادية وليست منافية لروح التعاون الكامنة وراء الجهد الإقليمي المتعدد البلدان - ينبغي اعتبارها مؤهلة للإدراج كمشروعات متعادلة ، في مجموعات المشروعات الإجمالية المتعددة للبلدان .

وبالإضافة إلى هذه التعريفات التي حددت خصائص المشروعات وفق أهميتها الاقتصادية لبلدين أو أكثر .. فإنه يجب أن تشمل التعريفات تصنيف عدد المشروعات حسب القطاعات التي تقع فيها من الاقتصاد ، أو تحديد القطاعات المرتبطة بها إن كانت من مشروعات الربط .

وكثيراً ما تحدد الأولويات الوطنية والمتعددة الأوطان من حيث الأهداف الإنمائية القطاعية ، وحيث إن القيود الهيكلية لا تولد تكاليف اقتصادية ذات شأن .. فمن الممكن الاختيار بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية .

وقد تقتضي الاعتبارات المؤسسية والهيكلية أما إدراج قطاعات معينة ، أو استبعادها عند النظر في مشروعات مقترحة ، كما يمكن أن يكون لبعض القطاعات الهيكل الأساسي المؤسس ، اللازم لإنجاح تنفيذ المشروعات ، بينما تكون بعض القطاعات الآخرى مفتقرة إلى الهيكل الأساسي الملائم .

ويمكن لمختلف الحكومات التى تسعى وراء أهداف مختلفة بتتابع مختلف ، أن تختار في وقت من الأوقات الاستفادة من أوجه القوة الموجودة حالياً ؛ فتركز على القطاعات التي يوجد فيها من الأسباب ما يدعو إلى توقع للمكاسب السريعة في الآجل القصير ، بينما تختار التركيز في وقت آخر استحداث الهيكل الأساس الملائم في القطاعات ، التي يكون فيها هذا الهيكل الأساسي مشوباً بالعيوب ، مبادلة بذلك المكاسب القصيرة الآجل لقاء الأرباح المحتمل تحقيقها في المستقبل .

ولا يمكن النظر إلى أي من هاتين الاستراتيجيتين على أنها الأفضل ؛ فقد تفرض الأولويات الاجتماعية الأولى في بعض الحالات ، بينما تفرض اختبار الثانية في حالات أخرى .

ولا ينبغي اعتبار تحديد الأولويات القطاعية من جانب الحكومات ، ولا سيما في حالة الأولويات الممنوحة لمشروعات في قطاع فرعي ضيق النطاق ، دليلاً كافياً على أن

المشروعات في تلك القطاعات الفرعية ، تعكس الأهداف الإنمائية الشاملة للحكومة على الوجه الصحيح ، كذلك فقد يكون من المتعين إعادة النظر ، فيما يكون مقرراً كأولويات وطنية مستقلة ، على ضوء الفرص التي يقدمها التعاون المتعدد البلدان ، وذلك نظراً للقيود التي تواجه كل بلد بمفرده ، ويمكن استخدام الأولويات الحكومية المقررة كعامل مساعد في تحديد المشروعات واختيارها ، ولكن لا ينبغي لها أن تكون بديلاً عن إجراءات التحديد والاختبار نفسها .

ومن الواضح أنه ينبغي تصنيف المشروعات وتحديدها ، وفقاً لموقعها القطاعي والروابط التي تربطها بقطاعات أخرى ، سواء مع البلدان التابعة لمنطقة متعددة البلدان أو بين هذه البلدان . ومن الممكن بالطبع .. تقسيم الاقتصاد إلى أي عدد ممكن من القطاعات المرغوبة ، والشرط الوحيد المفروض على تعريف القطاع هو :

- أن تكون الأنشطة الاقتصادية ضمنه متماثلة (متجانسة) من بعض النواحي الأساسية .
- وأن تكون فيما بين القطاعات غير متماثلة (غير متجانسة) في بعض النواحي الأساسية .

ومن الممكن تصنيف الأنشطة الاقتصادية ، حسب القطاع وفقاً للتصنيف الصناعي النموذجي الدولي للسلع المتاجر فيها ، غير أن من المستبعد أن يكون هذا التحديد القطاعي المفضل ضرورياً في تحديد المشروعات أو تقييمها .

القسم الثالث

المنهج الاقتصادي لاختيار المشروعات متعددة الأطراف

يمكن اعتبار التقدم من فكرة المشروع إلى اختبار المشروع الجاهز للتقييم بالمعايير الإقتصادية عملية ذات مراحل ثلاث ، هى :

- تحديد المشروع .
- تقييمه الأولي .
- اختبار المشروع .

والغرض من هذا التعاقب هو توليد أفضل الصيغ عن المشروعات قبل إخضاعها للتقييم الاقتصادي المفصل . ورغم أن تكاليف تقييم المشروعات لا تمثل إلا جزءاً ضئيلاً من مجموع تكلفة معظم المشروعات ، إلا أنه من المرجح أن يكون النشاط المبذول فيه سبباً في حدوث الاختناقات ، ويصبح عبئاً على القدرات والمهارات المحدودة ، إذا حدث تقديم أفكار المشروع للتحليل المفصل ، دون وجود قدر من التقييم الأولي من حيث الجدوى والتصميم الأمثل .

وتبدأ جميع المشروعات كأفكار ذات صلة بإنتاج ناتج محدد ، أو للاستفادة من مدخلات أو موارد محددة ، وقد تنشأ أفكار المشروعات عن الدراسات وعمليات مسح المرافق الإنتاجية الحالية ، وعن جداول الاستيراد ، وتوافر الموارد الداخلية وعمليات المسح الچيولوچي ، والتحليل القطاعي ، والتحليل المشترك بين القطاعات والخطط الإنمائية ، وإمكانات التصدير ، وتجارب مناطق أخرى ، والدراسات التقنية ، أو من أي مصدر آخر ، وتكون من فكرة المشروع نقطة البداية في تحديد هذا المشروع .

ويعتبر المشروع قد تم تحديده عندما تعتبر فكرة المشروع فكرة ناجحة بقدر كاف ؛ لتبرير صياغة تصميم المشروع . وقد يتم تحديد المشروع من جانب جماعات المصلحة الخاصة ، أو من جانب السلطات الحكومية أو الإقليمية .

وتنطوي عملية الانتقال من فكرة المشروع إلى اختياره على حدوث تفاعل بين مجموعتين من القرارات المترابطة : قرارات التصميم وقرارات التقييم الأولى :

- تتصل قرارات التصميم باختيار الخصائص العمرانية والتكنولوچيا التي تحدد المدخلات والنواتج وخواص الآثار الخارجية للمشروع .
- أما قرارات التقييم الأولى فهى القرارات التي تؤثر على التصميم في محاولة إنتاج أفضل صيغة للمشروع .

والمثال على فكرة المشروع هو أن يرد اقتراح بإنشاء طريق ليجتاز نهراً واقعاً على الحدود ، وليربط بين مراكز موجودة في بلدين ، وتكون عملية تحديد المشروع وتقييمه مكونة من اتخاذ قرارات أولية بشأن المسار الذي ينبغي أن يسير فيه الطريق ، وأي نوع من الطرق ينبغي أن يكون ؟ وأي نوع من الجسور ؟ ينبغي بناؤه فوق النهر .

ولدى الانتقال من فكرة المشروع إلى مجموعة إجمالية من المشروعات المتعددة الأطراف (مشروعان فرعيان لإنشاء طريقين ، ومعهما الجسر ، ووصلة المعديات) يكون من الواضح أن أهم الاعتبارات الاقتصادية والتقنية قد تمت مراعاتها فعلاً .

وفي هذه المرحلة من التصميم .. تكون هناك بعض مشروعات تم تحديدها ، ولكنها رفضت بسبب عدم جدواها من النواحي التقنية أو الاقتصادية ، بينما يحكم على بعضها الآخر – بأنها هامشية وتستدعي إجراء المزيد من الإستقصاء .

وينبغي مواصلة عملية اختبار وتعديل تصميم المشروع في ضوء عمليات التقييم الاقتصادي والتقني الأولية ، إلى أن تقترن أفكار المشروعات التي أصبحت مشروعات محددة بالرفض أو القبول على أساس المعايير الاقتصادية والتقنية الأولية .

وينبغي الحرص على عدم تعريض بعض المشروعات للرفض أو القبول ، دون إجراء التحليلات الكافية لذلك في المراحل الأولية من التقييم ، وذلك نتيجة التباين بين أسعار

السوق المستخدمة في قرارات التصميم والجدوى الأولية ، وتلك الأسعار التي تعكس التكاليف والمكاسب الاقتصادية الحقيقية .

ويمكن في مرحلة لاحقة استبعاد المشروعات التي وقع الاختيار عليها ، دون إجراء الفحص الكامل عليها . وذلك دون تحمل أكثر من تكلفة الموارد الإضافية المستخدمة في تقييمها ، والحكم بعدم قبولها .

أما المشروعات التي تعرضت للرفض على سبيل الخطأ .. فيمكن ألا تقدم مباشرة لإعادة النظر ، وبالتالي لا ينظر فيها – والمثال على ذلك .

- أن أحد المشروعات قد يبدو غير مجد نظراً لارتفاع تكاليف العمالة ، بينما يكون معدل الأجور في الأسواق أعلى في الواقع بكثير من معدل الأجور الصورية الملائمة ، أو قد يبدو أحد مشروعات التصدير غير مجد بسبب المبالغة في تقييم سعر الصرف .

ولكن هذه الحالة لا تنشأ ، إذا تم التقييم الأولي باستخدام الأسعار المحاسبية ، وأسعار الحدود ذات الصلة .

إن كون التقييم الاقتصادي أمراً أساسياً في معظم مراحل التصميم الأولي لاختيار المشروعات ، يوصي بضرورة وجود قدر من التنسيق بين المسئولين عن التقييم الاقتصادي للمشروع من جهة ، والذين يضطلعون بالتصميم والتحديد الأوليين للمشروع وباختباره من جهة أخرى .

وينبغي – كحد أدنى – أن يتمتع مهندسو التصميم والاقتصاديون وموظفو المؤسسة والسلطة الحكومية المكلفة بوضع المشروع بغرض الإطلاع على المبادئ التوجيهية المتعلقة بكيفية معالجة الأسعار ، بما في ذلك سعر الفائدة المناسب لتصميم المشروع والتقييم الأولي ؛ لأن في ذلك ما يسمح للهيئة الحكومية أو الإقليمية أو جماعة المصلحة باقتراح مشروع يفضل القيام به ، من حيث الأسس الاجتماعية للفائدة / والتكاليف ، ولكنه قد

يتطلب إعانة المدخلات لتغطية التكاليف ، أو ليؤدي إلى معدل خاص إيجابي في العائدات . ولأن ذلك يسمح في وقت مبكر باكتشاف أفكار المشروع ، التي تعتمد جدواها المبدئية على وجود فوارق كبيرة بين أسعار النواتج (المدخلات) المغالى في قيمتها (في بخس قيمتها) الفوائد ، والتكاليف الاقتصادية الحقيقية .

وتتكون مرحلة التقييم الأولي من التطبيق التدريجي لمعايير ، أكثر صراحة على الجدوى الاقتصادية والتقنية ؛ لأن المشروع الذي تم تحديده يصبح خاضعاً لمزيد من الدراسة وتعديل التصميم .

وليس من الممكن التمييز بوضوح بين ما ينبغي النظر فيه لدى التقييم الأولي ، وما ينبغي النظر فيه لدى التقييم الرسمي للمشروع ؛ *فالتقييم الأولي* :

- عبارة عن عملية لاختيار المشروع وتعديله ، تكون مصممة لإنتاج أفضل صيغة للمشروع من حيث التكلفة والتصميم والتقييم الأولي .

وهي في أساسها إستراتيجية تسعى لتحديد مواقع المشروعات التي تبدو مجدية من الناحية التقنية والاقتصادية .

أما التقييم الرسمي للمشروع :

- فغرضة تحديد المشروعات المفضل القيام بها ، استناداً إلى الأسس الاقتصادية والاجتماعية ، وترتيبها حسب أولوياتها ، والنظر في كيفية تعديل المشروعات الموضوعة للقطاع الخاص ، والمفضلة من الناحية الاجتماعية ، ولكنها ليست مربحة بحد ذاتها في ظل الظروف السائدة .

والمشروع الذي يقع عليه الاختيار هو المشروع الذي يكون قد مر على التعاقب بدورة التصميم – التقييم – التعديل – إعادة تقييم التصميم إلى درجة ، أصبح يعتبر فيها أفضل صيغة للمشروع .

وفي نهاية المرحلة الأولية من التقييم وتعديل التصميم ، يكون قد تم من العمل ، ما يكفي لتقديم وصف تقني واقتصادي كامل للمشروع ، ولإنتاج مجموعة من البيانات ذات الصلة التي استخدمت في تصميمه ، وللحكم عليه بأنه الصيغة « الأفضل » .

وينبغي أن تتمثل الحصيلة النهائية لمرحلة التقييم الأولي في وثيقة للمشروع ، توضع في صورة نموذج يحدده المضطلعون بالتقييم الرسمي للمشروع ، لا تكون في حاجة لإدراج جميع المعلومات ذات العملة بتقييم المشروع داخل وثيقة المشروع ، لأن القدر الأكبر من البيانات التي تتناول الخصائص الاقتصادية العامة للمنطقة يكون موجوداً بصورة مستقلة في وثيقة المشروع ، وتكون ثابتة نسبياً لدى تقييم شتى المشروعات التي وقع عليها الاختيار ، ومن المرجح أن تقتضي عملية تقييم المشروع إجراء تقديرات مستقلة لبعض النتائج الواردة في وثيقة المشروع .

والخلاصة .. أن الخط الفاصل بين مرحلتي التقييم الأولي ، والتقييم الرسمي للمشرع يكون منصوصاً عليه في وثيقة المشروع ، ويشار إلى هذا في العادة بوصفها الدراسة التقنية والاقتصادية ، التي تسبق دراسة الجدوى ، وينبغي أن :

تصدر من الناحية المثالية عن فريق آخر ، غير الفريق المضطلع بالتقييم الرسمي للمشروع ، ويفضل أن يكون مؤلفاً من أولئك الذين استحدثوا فكرة المشروع .

أن تسفر القيمة النهائية لهذه العملية عن :

- وثيقة مفصلة ومحددة لتقييم المشروع ، أو توصية بقبول المشروع أو رفضه ، وفقاً للمعايير الاقتصادية – الاجتماعية الملائمة .
- ترتيب أولويات المشروع النسبية ، وفقاً للمعايير المستهدفة .

أما في الحالات التي لا يوجد فيها أي دليل قاطع الوضوح على رفض المشروع أو قبوله .. فإن مسؤولية اتخاذ القرار لا تكون ملقاة على عاتق فريق تقييم المشروع ، وإنما على الهيئات المزودة بالصلاحيات اللازمة لاتخاذ هذه القرارات .

أ - الأصول المنهجية لتقسيم المشروعات متعددة الأطراف

يجب لدى وضع المشروعات أن تتخذ القرارات بشأن متى ينبغي معاملة الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة ، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المشروع ، ومتى ينبغي معاملتها بوصفها مشروعات فرعية في هذه المجموعة الإجمالية .

ولقد تبين أن المشروعات المتعددة الأطراف قد تنشأ في حالتين :

- إما نتيجة لمجموعة من مشروعات الربط الرأسي أو الأفقي .
- أو نتيجة لقرارات مصممة لإضفاء قدر من عنصر التوازن ، فيما يتعلق بآثار المشروعات على المنطقة ، وقد تتضمن المجموعة الإجمالية - في هذه الحالة - بعضاً من المشروعات المتعادلة أو المشروعات الشفعية ، وأيضاً من المشروعات المشتركة بين البلدان ومشروعات الربط .

أما قضية ما إذا كان يتعين دمج الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة في مشروع واحد متكامل ، أو في مجموعة من المشروعات الفرعية .. فإنها تنشأ في حالة مشروعات الربط بوجه خاص ، والمثال الذي ورد عن طريق مقترح يعبر نهراً على الحدود ، وعن مراكز ربط موجودة في بلدين ، يصور ذلك على نحو واضح ، وقد يضم المشروع مجموعة مشروعات إجمالية متعددة الأطراف ، مكونة من مشروع مشترك بين البلدان (الجسر) ومشروعين مرتبطين مع بعضهما (الطريقان) ارتباطاً أفقياً على الجسر .

وثمة سببان لضرورة الانتباه إلى ما إذا كان ينبغي أولاً اعتبار أحد المقترحات مشروعاً فردياً متكاملاً ، أو مجموعة إجمالية من المشروعات الفرعية ذات الصلة ، ذلك

أحدهما يتعلق باعتبارات التصميم ، بينما يتعلق الآخر بكيفية تقييم المشروع ، وأن مرحلة تحديد المشروع وصياغته إنما تكون لتصميم أفضل شكل للمشروع .

وطالما كان من الممكن تقسيم المقترح إلى عدة مشروعات فرعية .. يصبح من المرجح تفحص كل مشروع فرعي لتحديد أفضل تصميم له بالنسبة للتصاميم الآخرى . والمثال على ذلك .. أن أفضل صورة لمقترح الطريق – والجسر – الطريق ، قد تكون أدنى درجة من مزيج يضم الطريق – المعدية – الطريق ، والأقل ترجيحاً من ذلك أن تتضمن المقترحات عناصر لتصميم أدنى درجة من التصميم الأمثل ، إذا كانت المشروعات الفرعية المنفصلة ، ولكن المترابطة كمشروعات مستقلة عن بعضها .

واقتراح وجوب تقسيم المقترحات إلى مجموعات إجمالية مكونة من مشروعات فرعية متصلة مع بعضها البعض ، له أيضاً علاقة بمنهجية تحديد المشروعات ، وإسهامها في اتخاذ القرار الاقتصادي الجامع .

وتنطوي جميع مقترحات المشروعات على تنبؤات بالمستقبل ، ولذلك .. فإنها تكون مشوبة بعدم التيقن . أما في حالة المقترحات التي تتضمن مشروعات فرعية مترابطة .. فإن هناك عنصراً إضافياً من عدم التيقن ، يتعلق بتنفيذ المشروعات الفرعية فعلاً . وفي المثال عن مقترح الطريق – الجسر – الطريق ، قد يكون من المهم معرفة المعوقات المحتملة في استهلاك المشروعات الفرعية وانتهائها من آثار على التقييم الاقتصادي ، وذلك بعد المشروع مبدئياً بالتعميد ، ويكون لهذا أهمية خاصة في حالة المقترحات المتعددة الأطراف ، ذلك أن اشتراك بضعة أطراف يزيد في احتمال نشوء أحداث تبدل توقيت أو تصميم المشروعات الفرعية داخل المجموعة الإجمالية ، وإذا قدم المقترح بوصفه مجموعة إجمالية من مشروعات فرعية مترابطة ؛ فمن الأسهل القيام عندئذ بتحليل للحساسية بشأن آثار هذه التغيرات .

وعند تقييم المشروعات الفرعية قد يكون من الممكن أولاً ، أن يكون حساب التكاليف بصورة مستقلة عن الافتراضات المتعلقة بالمشروعات الفرعية الأخرى .

وقد يكون ذلك في حالة مشروعات الربط الرأسية ، أصعب منه في حالة مشروعات الشفعية أو المشروعات المتعادلة .

أما مشروعات الربط الأفقي ، ولا سيما في قطاعات الهياكل الأساسية الاجتماعية والعمرانية .. فهناك مجال لحساب التكاليف بصورة مستقلة ، وقد تتولد عن وفورات الحجم الكبير في بناء المرافق حالات من الاعتماد المتبادل في التكاليف ، كما قد تنجم تخفيضات في التكاليف ، تنشأ عن تجميع المشتريات الواسعة في التكاليف ، كما قد تنجم تخفيضات في التكاليف ، تنشأ عن تجميع المشتريات الواسعة الناطق والباهظة القيمة من المواد الرأسمالية اللازمة ، وتوفير رأس المال البشري .

وباستثناء حالة المشروعات المتعادلة والمشروعات الشفعية .. فإن حالات الاعتماد المتبادل بين المشروعات تكون مهمة على الأرجح من ناحية الفوائد . وقد لا يكون من اليسير إفراز بعض التكاليف المقترنة بمجموعة مشروعات إجمالية إلى أي من المشروعات الفرعية ، والمثال على ذلك هو التكلفة الإدارية لمنظمة مصممة لتنسيق عمليات مجموعة من مرافق الاتصالات المرتبطة أفقياً . غير أن ذلك لا يفرض أي مشاكل في تقدير التكاليف ، بل تعامل الوحدة الإدارية بوصفها مشروعاً فرعياً مستقلاً ، يتحمل تكاليفه ، ولكنه يورد ناتجه كسلعة وسيطة إلى بقية المجموعة الإجمالية ، ويرجح أن يكون هناك أدنى حد من التفاوت في تكلفة مثل هذه المدخلات المنتجة داخلياً ؛ لأن تصاميم المشروعات البديلة تؤخذ في الاعتبار .

ب - الأصول المنهجية لتحديد المشروعات متعددة الأطراف

يكون تكوين المشروعات الوطنية وتحديدها أيسر مما هو عليه الأمر في المشروعات المتعددة الأطراف ، ولذلك سببان :

- فالسلطة الإقليمية لا تكون على المركز الذي تمتع به الحكومة الوطنية ، ولا يمكنها بالتالي الاستفادة من المجموعة المعقدة ، التي تضم وزارات

ووكالات ذات صلة ، لها مصلحة خاصة في تكوين أفكار المشروعات .

- أن مجموعات المصالح الخاصة تكون أكثر إدراكاً للمشروعات المحتملة التي يغلب عليها الطابع الوطني ، غير أنه سيكون على السلطة المتعددة الأطراف أن تأخذ الدور الرئيسي في تحديد المشروعات المتعددة الناجمة عملياً .

ولا يغير المراجع عن تقييم المشروعات وتحليل عامل الفائدة - التكلفة ، إلا القليل جداً من الاهتمام لمشكلة تحديد المشروعات واختيارها مسبقاً .

ويمكن المشروع بتحديد المشروعات من حيث المبدأ على الصعيد الوطني ، ومن ثم يمكن إخضاعها لمعايير إضافية ، تحدد ما يمكن أن يسمى مشروعات متعددة الأطراف .

ويستتبع تحديد المشروعات - بوجه عام - إمكانية التوسع في المشروعات الموجودة حالياً ، واستكمال مجمعات الإنتاج القائمة ، وذلك من خلال مشروعات الربط ، ومهام المسح ، وجمع البيانات الرامية إلى تقييم القطاعات ، التي لا يوجد عنها إلا القليل ، أو لا شئ من المعلومات .

أما الخصائص العامة للمشروعات التي تسمح بتسميتها متعددة الأوطان .. فتستمد من مفاهيم الخبرة النسبية ، والتتام ، ووفورات الحجم الكبير .

ويتصل أحد المصادر الجلية للأفكار الخاصة بالمشروعات المتعددة الأوطان بإمكانية تركيز الإنتاج بالنسبة لسوق إقليمية ، ويمكن تبرير الإنتاج للسوق الإقليمية على أساس الخبرة النسبية ، ومن المرجح أن يكون إنشاء سلطة إقليمية لتعزيز المشروعات المتعددة الأطراف ، مصحوباً بتغيرات نهائية تحدث في الشروط التي تتاح بموجبها للبلدان الأعضاء فرص الوصول إلى أسواق كل منها . وقد تكون فرص الاستثمار القائمة على عدم استغلال الخبرة النسبية ؛ نتيجة للاختلاف في الموارد الموهوبة والتكنولوجيا ، ونسب أسعار عوامل الإنتاج ، أو وفورات الحجم الكبير .

ويمكن أن تتجلى أوجه التتام بين الأطراف بأشكال عديدة ، منها :

التتميم في العوامل الموهوبة :

وأفضل حالة نموذجية لذلك ، هى تلك التي يكون فيها أحد البلدان غزير الموارد في رأس المال ، والآخر غزير الموارد في العمالة .

ذلك .. إن أي دمج أكثر ترشيداً بين العاملين من شأنه إتاحة تخفيض تكلفة الإنتاج ، بما يعود بالنفع على كلا البلدين . ويكون التفاضل في العوامل الموهوبة ، أحد الأسس اللازمة لتحقيق الخبرة النسبية ، ويتصل ذلك بمسألة قابلية تحرك العوامل بين البلدان الأعضاء في المنطقة ، والمكاسب اللازم تحقيقها من إعادة توزيع مواقع العوامل ، وفقاً للوضع التكنولوجي .

التتميم في الإنتاج :

وهذا الشكل هو ما يميز مشروعات الربط الأفقي والرأسي ، ويمكن استخلاص الأدلة على عمليات الربط المباشر بالرجوع إلى عمليات المسح السوقية القطاعية .

أما عمليات الربط غير المباشر .. فيمكن التحقق منها بالرجوع إلى جداول المدخلات – والمخرجات فيما بين الأطراف ، أو بإجراء دراسة دقيقة لمشروع بعينه عند عدم وجود هذه الجداول .

وتكون لهذه الآلة أهميتها الخاصة لدى بحث توزيع فوائد المشروعات متعددة الأطراف ، كما يكون توزيع الفوائض في القيمة المضافة بين الأطراف معياراً ، له شأنه في تقييم المشروعات المتعددة الأطراف .

* **التنميم في الأسواق :**

ويرتبط هذا النموذج من التنميم ارتباطاً وثيقاً بفكرة وفورات الحجم الكبير ، كما أن الصناعات التي تتمتع بفرصة الوصول إلى الأسواق الكبيرة ، تستفيد من وفورات الحجم الكبير ، ومما يجدر الإشارة إليه : أن هناك مجالاً واسعاً لاستفادة المشروعات من وفورات الحجم الكبير في قطاع الهياكل الأساسية ، وفي الأنشطة التي تكون تابعة للإنتاج (النقل والتوزيع ، والتسويق ، والتخزين ، وتجهيز البيانات ، ... إلخ) .

* **التنميم في الآثار الخارجية :**

ويشير هذا الشكل - بوجه خاص - إلى عمليات الربط غير السوقية ، التي تكون ذات شأن خاص بالنسبة لمشروعات الهياكل الأساسية ، ومن العسير جداً تحديد هذه الآثار غير المباشرة وتقييمها .

ومن المألوف اعتبارها في مشروعات الهياكل الأساسية الاجتماعية ، على أنها ذات صلة إما للاستثمارات في رأس المال البشري ، أو بتكوين الأطر المؤسسية المناسبة .

ويترتب على هذا التقديم .. إمكانية استخدامه كعناصر أساسية ؛ لإجراء تحديد للمشروعات متعددة الأطراف ، كما يلي :

أولاً : المشروعات الصناعية متعددة الأطراف

المشروعات الصناعية هى المشروعات التي يتكون إنتاجها من التجهيز الإضافي للمدخلات ، التي تكون -هى نفسها- من منتجات القطاع الاستخراجي ، والزراعي و/أو الصناعي ، وقد خضع القطاع الصناعي لأوسع تحليل فيما يتعلق باختيار المشروعات وتقييمها ، وهو القطاع الذي يكون فيه أقصى عدد من الخصائص الاقتصادية ، ذات الصلة عرضة للتغير ، متيحاً بذلك أعم حالة لتطبيق طرق فنية لتقييم المشروعات .

وكقاعدة عامة :

لا تتمتع المشروعات الصناعية بالقبول على المستوى المتعدد الأوطان ، ما لم تكون مقبولة على الصعيد الوطني ، ويتمثل أحد النهوج نحو تحديد المشروعات الوطنية في دراسة الأولويات الإنمائية القطاعية ، ضمن خطط التنمية الوطنية ، ويتوقف مدى الاستفادة من هذا المنهج على ما إذا كانت الأولويات القطاعية محددة الصياغة ، أو لم تكن .

وكلما ازدادت الصياغة عمومية .. أصبح الغرض من هذه الخطة أقل أهمية .. بالإضافة إلى ذلك .. تتوقف الاستفادة من الإنتاج القطاعي بدرجة حاسمة على مستوى الاحتياجات في البيانات في المستوى الملائم من الغرض ، أو أن تكون هذه البيانات بصورة متجانسة حديثة العهد نسبياً ، نجد أن إجراء بحث دقيق في خطط تنمية كل بلد بمفرده مشفوعاً بالمناقشات مع السلطة المختصة ، يمكن أن يسفر عن معلومات مهمة حول الأولويات الوطنية .

وبالإضافة إلى الأولويات الوطنية المتأصلة في خطط التنمية .. يمكن التعرف على أفكار مشروعات محددة على مستوى الغرض ، بعدد من الطرق المختلفة ، وما هو من قبل التكرار أنه يمكن تحديد المشروعات عن طريق :

- إجراء دراسات وعمليات مسح للمرافق الإنتاجية الحالية .
- جداول الاستيراد .
- توفر الموارد الداخلية .
- عمليات المسح الجيولوجي .
- عمليات التحليل القطاعي ، والتحليلات المشتركة بين القطاعات .
- إمكانيات التقدير .
- تجارب المناطق الأخرى .

- جماعات المصالح الداخلية والخارجية .
- دراسات المراجع التقنية والإنمائية .
- إحصائيات الواردات وتقديرات الطلب العلمي والإقليمي ، المستمدة من إحصائيات الإنتاج .

وفي الحالات التي يفتقر فيها إلى أي إلمام بالموارد الطبيعية المحتملة .. فقد يتطلب إجراء عمليات مسح موسعة ، وقد لا يكون من غير المألوف في أوائل مراحل التعاون في المشروعات المتعددة الأوطان ، العثور على عدد من مشروعات الهياكل الأساسية التي تضطلع بعمليات مسح چيولوچي ، وتعديني في جميع أنحاء المنطقة ، بهدف تحديد مدى توافر الموارد ، وهي مشروعات من شأنها أن تكون بمجرد تطويرها ، مدخلات في مشروعات القطاع الصناعي .

كما يرجح أن تكون هناك مجموعة كبيرة من المعلومات بحالة لامركزية ، ويمكن جردها مركزياً ، وكثير ما توجد هناك معلومات مفيدة لدى وزارتي التخطيط والصناعة ، والمصارف المركزية الإنمائية ، وغيرها من الوكالات الحكومية ، وجماعات المصالح الخاصة (الشركات الخاصة وغرف التجارة) .

وثمة أنواع بعينها من المشروعات الصناعية تتطلب وجود التكنولوچيا المتطورة ، وحجماً يختلف أشد الاختلاف عن حجم المشروعات القائمة ، وقد تتطلب هذه المشروعات نفقات مادية واسعة النطاق ، إذا قيست بمعايير الأحجام المقبولة في الشركات ، أو قد تتطلب تكنولوچيات بالغة التقدم .

وهذا المجال هو على درجة عالية من التقنية ، ويجب التدقيق في بحث المقترحات والدراسات المنطوية على تكنولوچيا جديدة بالنسبة للمنطقة ، تحسباً من آثارها على طبيعة المدخلات (المادية - البشرية) ، والمطالب التي تفرضها على الهياكل الإنتاجية الموجودة .

وترتكز عملية تحديد المشروعات واختيارها في المرحلة الأولية على الاعتبارات التالية ، وذلك بشرط أن تكون منسقة مع الخطط الإنمائية الوطنية للبلدان الأطراف التي تكون تجمعاً إقليمياً .

- الجدوى التقنية الأولية للمشروع بما في ذلك موقعه .
- إتاحة المواد الأولية والمدخلات الأخرى ، وجودتها .
- إتاحة وقبول أعداد مناسبة من الموظفين التقنيين الأجانب ، ومن اليد العاملة غير الماهرة إذا تطلب المشروع ذلك ، ولم تكن متاحة على الصعيد المحلي .
- إجراء حساب أولي لسعر العائد المالي لتحديد ما إذا كانت العوائد المتوقعة تتجاوز ، أو لا تتجاوز التكاليف المتوقعة .
- تحديد ما إذا كان حجم السوق المحتملة يقيد ربحية الإنتاج ، عند مستوى معتدل من الناتج .

وإذا لم تستوف هذه الاعتبارات .. ينبغي النظر في إدخال تعديل رئيسي على المشروع ، أما إذا توفرت المعايير الثلاثة الأولى دون توفر المعيار الأخير ، وبالتالي السابق له ، وبسبب محدودية حجم السوق العملي .. فإن المشروع يكون مشروعاً يحتمل ترشيحه لتعدد الأطراف على أساس اعتبارات السوق . وعندما لا يتوفر العاملون الآخرون على مستوى السوق المحلية .. يجب دراسة المشروع ؛ بهدف تحديد طاقته من الصادرات بما يتجاوز السوق الإقليمية .

وتنبغي الإشارة إلى أن التقديرات الأولى التي تجرى بأسعار السوق ، والتي لا تعكس التكاليف والمنافع الاقتصادية على الوجه الصحيح ، قد تخطئ في تحديد مشروع مقبول لتجعله غير مقبول أو العكس ، ومما يضمن تحديد المشروعات على الوجه الصحيح هو إتاحة الأسعار المحاسبية في وقت مبكر ، وكذلك معدلات الأجور الاعتبارية ، ومعدلات الفائدة المحاسبية .

ولأجل تحديد المشروعات ذات الصيغة متعدد الأطراف – من مجموعة المشروعات المطروحة للاختيار – يمكن الاستعانة بالعناصر التالية في تحديد وتضييق نطاق قائمة المشروعات الصناعية المتعددة الأطراف المختلفة :

- الحجم الحالي والمقبل للأسواق المحلية والإقليمية .
- إتاحة المواد الأولية والمدخلات الأخرى وجودتها .
- عدد المصانع مشفوعاً بحجمها وموقعها وتوقيتها .
- الخصائص الموقعية ذات الصلة بإتاحة العناصر الفنية الوطنية والأجنبية في حالة احتياج المشروع لها ، بما في ذلك تكاليف نقل المدخلات والنواتج الأساسية ومتطلبات الموقع .
- تحديد تقريبي للربحية الخاصة والاجتماعية لمختلف المواقع ، يقوم بمقارنة المشروعات التي تنتج لسوق إقليمية أو دون إقليمية ، والمشروعات التي تقدم الخدمات لسوق محلية في حالة عدم وجود تعاون .
- تقدير أولي لتكاليف الصيانة والاستبدال .

وثمة اعتباران إضافيان تنبغي مراعاتهما ، إذا وقع الاختيار في آخر الأمر على مشروع متعدد الأطراف ، هما :

- الإشارة إلى توزيع الآثار الاقتصادية بما في ذلك الفرص ، التي كان من الممكن توقعها في حالة المشروعات الشفعية .
- الآثار المتصلة مباشرة بأهداف التجمعات الإقليمية (التكامل – الاكتفاء الذاتي الإقليمي .... إلخ) .

كما يتطلب أهمية توفير المعلومات عن الآثار التالية (حسب المقدار والتوزيع) :

- مدى وجود المدخلات المحلية في الإنتاج .
- القيمة المضافة في الإنتاج .
- العمالة المتولدة .
- الاستثمارات معبراً عنها بالوظائف المنشأة .
- الآثار المشتركة بين القطاعات .
- عنصر القطع الأجنبي في التكاليف الرأسمالية .
- الوقت اللازم لتعويض الإنفاق الأولي من خلال المدخرات من القطع الأجنبي .

وتتوقف درجة التفضيل التي ينبغي أن تتاح وتستخدم بها هذه المعلومات ، على عدد المشروعات المطروحة للبحث ، وعدد البلدان المشتركة ، والخبرة العملية المتاحة لإجراء التحليل .

ويعتبر معيار *وفورات الحجم الكبير* ، أهم المعايير التي تحدد على أساسه المشروعات الصناعية المتعددة الأطراف ، ويتصف كثير من أفكار المشروعات التي تتحدد على أنها مشروعات ، يحتمل أن تصبح متعددة الأطراف ، بوجود وفورات الحجم الكبير ، وفي حالات كثيرة يكون تقليص التكلفة الذي يمكن بلوغه بزيادة الإنتاج ، هو السبب الرئيسي في تحول المشروعات غير المربحة في مجال السوق الوطنية ، إلى مشروعات مربحة ، عندما تنتج لمنطقة متعددة البلدان أوسع رقعة .

بل إن هناك من الظروف ما يجعل المشروع غير المربح على المستوى المتعدد الأطراف مربحاً من خلال تعدد الأسعار ، ويظل مع ذلك يعود بالفائدة الصافية لما فيه رفاهية المنطقة ، ورفاهية كل بلد بمفرده داخلها ، ولقد وضعت التحليلات معيار وفورات الحجم الكبير في الإنتاج بوصفه أهم خصيصة في تحديد المشروعات الاستثمارية الصناعية (وفي المشروعات الهيكلية الزراعية وفقاً لبعض التحليلات) ، ولهذا .. يمكن عرض هذا المفهوم بالإيضاحات التالية :

يتوقف مفهوم وفورات الحجم الكبير على العوامل التكنولوجية ، وهو مستقل عن نسب عوامل كل بلد بمفرده أو حجم سوقه ، ويكون كثير من عناصر التكلفة مستقلاً إلى درجة معينة عن حجم الناتج ، ضمن نطاق معين .

وتكون أوجه عدم قابلية الانقسام هى المصادر الرئيسية لوفورات الحجم الكبير ، ويمكن لأغراض هذه الدراسة أن نميز بين نوعين متصلين من وفورات الحجم الكبير الناشئين ، عن أوجه عدم قابلية الانقسام ، وهما :

- الوفورات المستمدة من زيادة الحجم .
- الوفورات المستمدة من التخصص .

وتحدث الوفورات المستمدة من زيادة الحجم عند ازدياد التكاليف الأولية والتشغيلية لأنواع معينة من المعدات ، بمعدل أبطئ من قدرة الناتج ، أما الوفورات المستمدة من التخصص فتشير إلى تخفيضات التكلفة الناشئة عن التخصص الأفقي (انخفاض تنوع المنتجات في مصنع واحد) ، والتخصص الرأسي (تجزؤ عمليات الإنتاج التي كانت متكاملة فيما مضى) ، وفي كلتا الحالتين .. تكون عمليات تقليص التكاليف نابعة من تعادل عمليات الإنتاج النمطي .

من الشائع عموماً أنه من الممكن زيادة قدرة المصنع – في أحيان كثيرة – دون إجراء زيادة مماثلة في المال المستثمر ، ويشار إلى هذه الظاهرة بوصفها عامل التصعيد .

وعلى هذا .. فإنه إذا أجريت إسقاطات للطلب في أسواق محلية ، كل على حدة ، وفي مشروعات محددة ، ثم أجريت هذه الإسقاطات في مزيج من الأسواق الإقليمية .. فإن الإلمام بعوامل التصعيد سيدل على تقليصات التكلفة التي ينبغي استمدادها من وحدات الإنتاج الكبير المصممة ، لخدمة أكثر من سوق بلد واحد .

أما الاعتبار الآخر – الذي ينبغي مراعاته – هو تخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة ، كلما ازداد الناتج في صناعات معينة ، والمغزى الذي ينطوي عليه ذلك ، هو أنه من الممكن إنتاج ناتج أكبر ، يخرج من مصنع واحد ، وبتقليصات ضخمة في التكلفة للمقياس إلى نفس مجموع الناتج ، موزعاً على مصانع أصغر محلياً ، تضاف إلى ذلك عمليات التقليص المستمدة من توزيع التكاليف العامة الثابتة ، على عدد كبير من الوحدات ، والتخفيض في تكاليف التوريد الحاصل من المشتريات بكميات كبيرة .

ويمكن تعريف حجم الناتج الأمثل – عندئذ – بأنه حجم الناتج الذي يكون فيه متوسط تكاليف الإنتاج على المدى الطويل ، في أدنى مستوى له بشرط الاستفادة التامة من المؤسسة . ويتوقف حجم هذا الناتج الأمثل على عدة عوامل ، من بينها :

- التكنولوچيا .
- أسعار عوامل الإنتاج .
- جودة وتوافر عوامل الإنتاج .
- تصميم المنتج .
- الطلب على المنتجات .
- العلاقة التبادلية بين الموسسة – من حيث المدخلات – والنواتج .

ويمكن وضع قائمة بالمؤسسات وفقاً للأحجام المثلى الصغرى ، والمتوسطة ، والكبرى ، مع مراعاة المزج المطلوب بين العمليات التكنولوچية من جهة ، والمخرجات الوحيدة المنتج والمخرجات المتعددة المنتجات من جهة أخرى .

ويمكن تعريف المشروعات المتعددة الأوطان التي تستهدف الأسواق الإقليمية ، بأنها المشروعات الكبيرة التي تستخدم التكنولوچيا المعقدة ، وتستفيد من وفورات الحجم الكبير ؛ بهدف الإنتاج للسوق الإقليمية الكبيرة ، وقد تكون من

الناحية المثالية مرتبطة أقصى الارتباط فيما بينها بأنشطة إقليمية أخرى ، ويكون إنتاجها موجهاً للسوق الإقليمية ، مع وجود طاقة للتصدير المحتمل ، ويمكن أن تكون المؤسسات من مصنع واحد أو أكثر ، وفي بلد واحد أو أكثر من البلدان الأعضاء .

وما إن يتحدد الحجم الأمثل بالمعنى التكنولوچي (أدنى متوسط لتكلفة كل وحدة) حتى يكون من الضروري إجراء تقديرات للطلب الحالي والمقبل ، وذلك لتقدير المكاسب ، المحتمل ورودها من المضي في المشروعات المصممة للحجم التكنولوچي الأمثل .

ويمكن لأغراض التحديد الأولي ، أن تتحدد الصناعات ذات وفورات الحجم الكبير الرئيسية ، استناداً إلى شتى الدراسات والمصادر الدولية . وبعد ذلك .. يمكن إخضاع الدراسات لمزيد من التوفيق ، استعداداً للتصنيف النهائي ، ومتى تم اختبار المشروعات .. ينبغي أخذ الآثار الخارجية بعين الاعتبار ، ومحاولة تحديد كميتها كلما أمكن ذلك ، وتمثل آثار التعلم ، وعمليات التتميم آثار خارجية وثيقة الصلة .

ورغم التخفيضات الكبيرة المحتملة في التكلفة ، والتي يمكن توقعها من جراء الاستغلال التام بوفورات الحجم الكبير .. فإن المفهوم ينطوي على بعض القيود ، ويجب استخدامه بأقصى ما يمكن من الانتباه ، وتجنباً للاستنتاجات غير الصحيحة ، ويجب بحث المشاكل التالية بكل دقة .

- تبين جميع تقديرات وفورات الحجم الكبير تقريباً أن التكاليف تواصل الهبوط في جميع مستويات الحجم المتصورة ، مما يجعل مفهوم الحجم الأدنى فعالية مفهوماً غامضاً ينبغي استخدامه بكل حذر .
- يجب الحرص دائماً على التمييز بين العلاقات التقنية الصرفة (الناتج المادي لكل وحدة من المدخلات المادية) ، والاختلافات في الأسعار

والتكاليف من حيث القيمة ، كما ينبغي التمييز بين التكاليف الطويلة الأجل ، والتكاليف القصيرة الأجل .

- إن الفوائد من وفورات الحجم الكبير ومن التخصص لا تسفر تلقائياً عن زيادة الكفاءة الاقتصادية ؛ لأن زيادة الحجم لا ترفع من درجة الكفاءة ، إلا إذا كان للحجم الكبير ما يستكمله من المهارات الإدارية ، وتقنيات التسويق والتوزيع ، وقابلية التلاؤم التكنولوجي . ومن هنا .. كان من الممكن أن تكون القيود المفروضة على تدريب اليد العاملة الماهرة ، وعلى الإدارة عاملاً في تحديد الحجم الفعال للعمليات ضمن سياق بعينه .
- يحتمل وجود وفورات الحجم الكبير في كل المستويات في المصنع وفي البلد ، وفي التجمع الإقليمي ، ويتفاوت احتمال وجود هذه الوفورات من صناعة لأخرى .
- ينبغي فحص مصادر البيانات بدقة ، والبيانات الهندسية هي بوجه عام أدق من بيانات سجلات المحاسبة .

ثمة عام رئيسي تنبغي مقابلته بالأرباح المتوقعة من وفورات الحجم الكبير هو : زيادة تكاليف النقل والتوزيع .

ومن الضروري تحديد ما إذا كانت الزيادة في عمليات تقليص التكاليف المتوقعة نتيجة لآثار الحجم الكبير ، سترجحها زيادة تكاليف النقل والتوزيع ، ويمكن لهذه التكاليف أن توحي بإنشاء عديد من المصانع الأدنى في الحجم الأمثل ، إلى جانب تأثيرها العكسي على الأرباح من وفورات الحجم الكبير .

وبعد التحديد المؤقت للمشروعات المتعددة الأطراف المحتملة ، من حيث وفورات الحجم الكبير والحجم الفعال الأدنى للمصانع في صفتها للأسواق .. يصبح من المهم – عندئذ – بحث عنصر تكلفة النقل ، سواء في توريد المدخلات (المواد الأولية) أو في توزيع المنتجات .

أما قطاع المصنوعات .. فإن عديداً من الدراسات النموذجية يكشف عن وفورات مهمة في الحجم الكبير ، تحدث بوجه رئيس في الصناعات التالية :

- المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية .
- مواد البناء .
- منتجات المطاط .
- منتجات البتروكيميائية والمنتجات الكيمائية .
- الطباعة ، وعجينة الورق ، والورق .

وقد تم تحديد عدد كبير من المشروعات ، ودراستها ضمن هذه القطاعات الفرعية ، كانت تتصف بوفورات الحجم الكبير ، ويميز الأستاذ / براتن على سبيل المثال بين أربعة أنواع من الصناعات(*) ، هى :

- صناعات التجهيز .
- الصناعات الهندسية .
- صناعات النسيج والملبوسات .
- الصناعات الأخرى .

(*) C. F. Pratten, Economies of Scale in Menufacturing industry, Cambridge University press 1971, (University of Cambridge, Department of Applied Economics, Occasional paper No. 28).

UMIDO. "Acompendium of industrial plant models" Industrialization and productivity, Bulletin No. 18, 1971. Economic Co-operation among members of The Association of South East Asian Nations . Journal of Development Planning, No. 7 .

وعندما يكون الحجم الفعال الأدنى في المصانع صغيراً ، أو عندما يبدو أنه لا يتوقع سوى أرباح محدودة من استغلال وفورات الحجم الكبير ، فمن المرجح أن تكون هذه الصناعات محدودة القيمة كمشروعات صناعية متعددة الأطراف .

والحجم الفعال الأدنى (M. E. S.) أي حجم الناتج الذي يتوقف عنده متوسط التكاليف عن الهبوط ، وقد استخدم الأستاذ براتن – C. F. Pratten – تعريفاً يعتبر الحجم الأدنى – بمقتضاه – هو الحجم الذي يجئ عنده أي تضاعف لاحق ممكن في الحجم ، لينخفض مجموع متوسط التكاليف بأقل من نسبة ٥ ٪ ، هو الحجم الذي يجئ عنده أي تضاعف لاحق ممكن في الحجم ؛ ليخفض القيمة المضافة لكل وحدة بأقل من نسبة ١٠ ٪ .

ويقدم وجود وفورات الحجم الكبير المحتملة أحد أخصب المجالات لتحديد المشروعات المتعددة الأطراف ، لا سيما في القطاع الصناعي ، وإلى حد ما في قطع الهياكل الأساسية والقطاع الزراعي .

ولما كانت وفورات الحجم الكبير تعتمد على العوامل التكنولوچيا ؛ لذلك كان من الممكن تقدير الحجم الفعال الأدنى بصورة مستقلة عن نسب عوامل الإنتاج في البلد (أو المنطقة) ، أو حجم السوق .

ومن شأن وفورات الحجم الكبير والتخصص أن يساعدا في تحديد المشروعات المتعددة الأطراف المحتملة في المستقبل ، ولكنهما لا يكونان أخر الأمر بديلاً عن التقييم الرسمي للمشروعات ؛ لاختيار المشروعات المتعددة الأوطان القادرة على البقاء .

ثانياً : المشروعات المتعددة الأطراف في قطاع الهياكل الأساسية

تتصف المشروعات في قطاع الهياكل الأساسية بأن الأرباح المتولدة لا يمكن أن تقتصر على المستفيدين مباشرة من سلع المشروعات أو خدماتها ، وتعتبر هذه المشروعات في الغالب شروطاً أساسية للتنمية الاقتصادية / أو الاجتماعية .

وكثيراً ما تنكشف المشروعات في قطاع الهياكل الأساسية عن آثار خارجية ووفورات الحجم الكبير على السواء ، والحجة المستخدمة في كثير من الأحيان لتبرير الاشتراك الرسمي في مشروعات الهياكل الأساسية (العمرانية أو الإجتماعية) هى أنه لما كانت منافع النشاط لا يمكن أن تقتصد على المستفيدين مباشرة منها (أي – أولئك الذين من شأنهم أن يشتروا المنتجات أو الخدمات من السوق) فإن هناك قدراً غير دقيق يتم إنتاجه ، إستجابة لقوى السوق الخاصة وحدها .

ويشار إلى المنافع ، التي تعود على الاقتصاد ككل ، على أنها منافع ثانوية أو غير مباشرة ، وهذا الوجود في المنافع غير المباشرة مع الترتيبات المؤسسية التي تحتوي على توريد السلع أو الخدمات ، هو ما يميز مشروعات الهياكل الأساسية عن مشروعات القطاعات الأخرى .

ويتم تقدير الطاقة الكامنة المتعددة الأطراف ، التي تنطوي عليها مشروعات الهياكل الأساسية من خلال البحث :

- في نوع النشاط .
- هيكل التمويل .
- مصدر المدخلات .
- نوع المنتج .

obeikandl.com

ويكون مشروع الهياكل المؤسسية متعددة الأطراف ، عندما يتكشف عن أحد إنماط الاستمرار الثلاثة التالية :

الاستمرار الجاري :

في البلدان الآخرى ، والأمثلة على ذلك الطرق والسكك الحديدية بين مختلف البلدان ، ومشروعات الكهرمائية المقامة على نهر دولي ، وخطوط الأنابيب العابرة للحدود .

الاستمرار البرنامجي :

في البلدان الأخرى ، ويقتضي ذلك أن يكون مشروع الهياكل الأساسية جزءاً من برنامج أكبر يضم بلدان أخرى ، والأمثلة : شبكة المحطات التي تغطي المنطقة كلها ، ومجموعة محطات للتوابع المستخدمة في الاتصالات ، ويكون اختيار الموقع مصمماً في المثالين ، لإضفاء الشكل الأمثل على الأداء الإقليمي .

الاستمرار من خلال الآثار الخارجية :

في بلدان غير البلد الذي تقع فيه المنشأة الطبيعية لمشروع الهياكل الأساسية ، مثال ذلك : أن السد الذي يبنى للسيطرة على الفيضانات في أحد البلدان ، يمكن أن يكون له تأثير على بلدان أخرى .

ولا تملك مشروعات الهياكل الأساسية في الخدمات خصائص البقاء والاستمرار المادي ، والأمثلة على هذا النوع من المشروعات التي تتسم بالاستمرار البرنامجي ، هى شبكة المؤسسات التعليمية ، ومراكز التدريب ، والعمليات المنسقة لمسح الموارد . أما الأمثلة التي تتصف بالاستمرار من خلال الآثار الخارجية في الفوائد المستمدة من الآثار الخارجية للمؤسسات التعليمية ، ومراكز التدريب الواقعة في بلد واحد ، ولكنها تقدم الخريجين للمنطقة .

وأهم نماذج مشروعات الهياكل الأساسية المتعددة الأطراف ، هو نموذج تجربة مصرف *التنمية للبلدان الأميركية* . وأهمية هذا النموذج ترجع إلى :

أنه أوسع التجارب في تحديد مشروعات الهياكل الأساسية المتعددة الأطراف ، وإعداد الكشوف التي تمت بها في أمريكا اللاتينية .

استند إلى جهد مكثف في جمع المعلومات عن مشروعات الهياكل الأساسية المادية على كافة مراحل التنمية في كل من بلدان أمريكا اللاتينية(*) .

تركز نشاطه على تحديد ما يوجد بالفعل في مختلف مراحل التنمية من مشروعات محلية ، يمكن أن يكون لها بعد متعدد الأطراف ، استناداً إلى ما إذا كانت تفي ، أو لا تفي بمجموعة من المعايير المقررة .

المنهج الذي استخدم في النموذج ، وفيه تم السعي في كل بلد على حدة وراء جمع المعلومات عن مشروعات الهياكل الأساسية ، في جميع مراحل « الدورة التي تمر بها المشروعات » ، ولم يحتفظ إلا بالمشروعات التي رئى أنها تؤثر بشكل أو بآخر على اقتصاديات البلدان الآخرى .

وكانت تلك المشروعات هى مشروعات التكامل ، التي طبق عليها واحد على الأقل من المعايير التالية :

- أن يكون هناك اتفاق متعدد الأطراف ، أو اتفاق محدد يغطي دراسة أو تنفيذ المشروع من جانب البلدان المشتركة .
- أن يسهم بلدان أو أكثر في المبالغ اللازمة لدراسة المشروع أو تنفيذه .
- أن يكون البناء المعنى ممتداً من الناحية العمرانية في أراضي بلدين ، أو أكثر .

(*) IBM, Inventory of physical integration projects in Latin America (abridged edition), March 1973.

- أن يكون المشروع جزءاً من برنامج مشترك يضم المشروعات الواقعة في بلدين أو أكثر .
- أن يقدم المشروع خدمة متعددة الأطراف (لا يمكن أن ينطبق ذلك إلا على الموانئ والمطارات الدولية) .
- أن يكون المشروع جزءاً من تطوير منطقة اقتصادية - جغرافية واقعة على الحدود ، أو يكون حوضاً مائياً تابعاً لبلدين أو أكثر .
- أن يكون المشروع حتى ، وإن لم يكن وافياً بأي من المعايير المنوه عنها أعلاه ، مما يحتمل اتصاله بمشروعات في بلدان أخرى ، على سبيل المثال ، من حيث الموقع أو التأثير ، أو يحتمل تقديمه خدمة متعددة الأطراف .

ويمكن للمشروع الذي يفي بمعيار واحد على الأقل من المعايير السابقة أن يعتبر مؤهلاً في مخطط تصنيف مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ؛ لأن يسمى « مشروع التكامل العمراني » .

وإذا استخدمنا التصنيف المقترح .. فسوف تتضمن المشروعات المحددة مشروعات الربط (موانئ - مطارات - مصانع توليد الكهرباء - مراكز الاتصالات السلكية (اللاسلكية) ، ومشروعات مشتركة بين البلدان (جسور على الحدود - استغلال مشترك للموارد الكهرمائية ، أو استغلال الموارد المائية المشتركة في أوجه الاستخدام المتعددة) ، ومجموعات مشروعات إجمالية لمشروعات ربط وطنية ، تلتقي عند نقطة على الحدود (طرق - سكك حديدية ...) ، وأكبر خصيصة رئيسية هى أن يكون الهيكل الأساسي ذا أهمية اقتصادية كبيرة لأكثر من عضو واحد من أعضاء المنطقة .

وأي مشروع من مشروعات الهياكل الأساسية ، بالمقارنة مع مجموعة مشروعات

إجمالية مكونة من مشروعات فرعية ، مؤهل ليكون مشروع ربط متعدد الأطراف ، إذا كانت آثاره في الربط من خلال المدخلات أو النواتج ، والآثار الخارجية أو المباشرة ، تفرض وجودها بدرجة كبيرة في أكثر من بلد واحد من البلدان الأعضاء ، ويمكن أخذ المثال التالي :

- وحدة هيدركهرمائية لتوليد الطاقة حتى وإن لم تكن واقعة في منطقة حدودية – وميناء يقدم الخدمات إلى بلدان أخرى عن طريق شبكة طرق قائمة ، ومطار دولي ينتج خدمات لمناطق أخرى .

وبمعنى آخر .. يجب مراعاة الجوانب التي تولد الآثار الخارجية على المستوى المتعدد الأطراف للمشروع ، كذلك .. فإن كثيراً من مشروعات الهياكل الأساسية (المطارات ومرافق البيوت) تكون مشروعات « قابلة الانتقال » نسبياً ، وتنبغي معالجتها كمشروعات شفيعة ، وإن وقوعها في منطقة واحدة لا يدع مجالاً يستبعد لفعالية إقامة مرافق مماثلة ، في أماكن أخرى في المنطقة .

ومن شأن ذلك .. إذا أضيف إليه الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الشفعية القابلة للانتقال في المجموعات الإجمالية للمشروعات ، بوصفها مشروعات متعادلة ، أن يوحي بأن هناك مجالاً كبيراً للمشروعات المتعددة الأطراف في قطاعات الهياكل الأساسية الطبيعية والاجتماعية . ويمكن التنويه لأهم الفوائد المحتملة من مشروعات الهياكل الأساسية المتعددة الأطراف كما يلي :

- أنها توفر الخطوة الأولية نحو الشروع فيما بعد بإنشاء شبكة تكامل ، أوسع قاعدة وأكثر اتصافاً بالطابع الرسمي .
- أنها تيسر بلوغ الأهداف التجارية للتجميع الإقليمي ، وذلك – مثلاً – عن طريق إنشاء وتحسين حلقات الربط في الاتصالات والنقل .
- أنها يمكن أن تصبح أداة لتحقيق إعادة توزيع التكاليف والمنافع في الأنشطة الأخرى المتعددة الأطراف ، ويكون ذلك أكثر تجلياً عندما يكون مشروع

الهياكل الأساسية مصدراً لمنافع صافية للبلدان المشتركة ككل ، فيولد وفورات الحجم الكبير من خلال التشغيل والتنسيق المشتركين .

وعلى سبيل الإيضاح : فإنه من المرجح للشبكة البريدية المتكاملة التي تظل منافع صافية لجميع المشتركين في صورة خدمات أرخص ثمناً وأفضل نوعية ، أن تكون أكثر خطوة بالقبول على مشروع لايدر فائدة إلا لبلد واحد على حساب منافع البلد الآخر .

ويعتبر وجود وفورات الحجم الكبير والآثار الخارجية من الأمور الأساسية لتحديد مشروعات الهياكل الأساسية ، وأن أحد الأسس اللازمة للتعهد المشترك بمشروعات الهياكل الأساسية ، هو وجود وفورات الحجم التي تضمن بأن تعود بالاحتمالات المهمة من المنافع على جميع المشتركين في المنطقة المتعددة البلدان .

ويمكن أن تكون تعهدات الهياكل الأساسية في بلد من البلدان مصدراً للوفورات الخارجية في البلدان الأخرى ، وهذا بالطبع من الأمور الأكثر صعوبة في التقييم ، والسبب في ذلك ، هو أن البحث الرئيسي (في مشروعات الهياكل الأساسية المتعددة البلدان) يجب أن يكون :

عن أنشطة هياكل أساسية يمكن أن تغل وفورات الحجم الكبير ، وبالتالي منافع صافية محتملة للتجميع ككل ، ثم ينبغي البحث بعد ذلك .

عن حلول لمشكلة توزيع تلك المنافع الصافية ، لأن التوصل إلى اتفاق بشأن توزيع المنافع الصافية هو في النهاية أسهل من التوصل إلى اتفاق بشأن توزيع التكاليف الصافية .

أما وضع المواصفات لمشروعات هياكل أساسية محددة ، يمكن أن تفي بهذا المبدأ العام .. فيجب أن يعتمد بالطبع على الظروف المحددة لأنظمة التكامل ، كل على حدة ؛ أي العضوية والهيكل الخاصين باقتصاديات البلدان الأعضاء .

وإذا أخذنا الخصائص الاقتصادية لتجميع من المتجمعات في الاعتبار .. فإن التكنولوجيات المتاحة هى التي تحدد عندئذ ، وفي كل حالة احتمال نجاح التعهدات الهيكلية الأساسية المشتركة(*) .

والخلاصة .. أن الأسباب الاقتصادية لإقامة مشروعات الهياكل الأساسية المتعددة الأطراف ، فيما بين مجموعة من البلدان ، إنما تقوم على إمكانية بلوغ أمثل توزيع للموارد في قطاع الهياكل الأساسية المشتركة ، عند إزالة ما يوجد بين الإقليم من عوائق تقف في وجه استغلال أكفأ نطاق في التشغيل على أساس إقليمي .

ثالثاً : المشروعات المتعددة الأطراف في القطاع الزراعي

الهدف من المشروعات في القطاع الزراعي ترشيداً للغلة الزراعية ، وتطوير الطاقات الكامنة في المنطقة ، وليس لهذا القطاع خصائص تميزه كثيراً عن الأنشطة الاقتصادية ، إلا فيما يتطلبه من أرض صالحة للاستخدام ، من مناخ مناسب .

ويرجع السبب الرئيسي في اعتباره كقطاع منفصل إلى أهمية الغذاء كسلعة أساسية ، وكلما كانت التكنولوجية الزراعية أكثر اتصافاً بالطابع التقليدي .. كانت أكثر اعتماداً على الهبات الطبيعية للمنطقة ، ويتيح تطبيق التكنولوچيا الحديثة التحكم في المدخلات اللازمة المتاحة (الماء – المخصبات – عروق المعادن ...) والمتغيران الرئيسيان في زيادة الغلة الزراعية في منطقة ما ، هما :

- الإلمام التقني بالعلاقة الموجودة بين الهبات الطبيعية ، وخصائص المحصول من جهة ، وما يحتمل أن تحدثه التكنولوچيا من تغيرات في الإنتاج والتجهيز والتغليف من جهة أخرى .

(*) T. Curtin, "Modifying the distribution of costs and benefits of economic integration through the development of multinational infrastructure undertakings, with special reference to East and Central Africa", in Current problems of economic integration : The problem of distribution of benefits and costs and selected corrective measures, part three, para. 28.

- الإلمام بالإطار المؤسس الذي يتم فيه الإنتاج ، وتوريد المدخلات ، وتسويق النواتج .

وخلافاً للصناعة بوجه عام .. لا تكون هناك في الغالب أي شركات مهيمنة في الزراعة ، ويتعين أن تكون أي عملية للترشيد ، مستندة إلى التأثير في قرارات كثير من المنتجين ، ويتطلب ذلك تفهماً صحيحاً للهياكل المؤسسية القائمة ، والتغيرات المطلوب إجراؤها للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة ، وعلى سبيل المثال : إن صغار المنتجين كثيراً ما لا تكون لديهم فرصة الوصول إلى التمويل اللازم ، لاعتماد تقنيات جديدة ، كما لا يكون بوسعهم ضمان التأمينات اللازمة ، لتغطية الأخطار المقترنة بتجربة هذه التقنيات .

والنتيجة هى عدم وجود ميل لتجربة هذه التقنيات الجديدة ، ومن هنا .. كانت معالجة هذه المشكلة تتطلب إقامة مشروعات متعددة الأطراف ، تصمم لتوفير القروض للمنتجين الزراعيين ، ذوي الإنتاج الصغير ، وتأمينهم ضد الأخطار الكبيرة .

وبشكل عام .. فإن الذين يتخذون قرارات الإنتاج في الزراعة ، فهم أفراد مسؤولون على الأقل عن استغلال الأرض الزراعية ، أن لم يكونوا من المالكين ، كما أن هيكل إتخاذ القرارات في القطاع الزراعي مكون من تكوينات صغيرة ؛ فالمزارع هو الذي يقوم باتخاذ قرارات الإنتاج ، حتى إذا كانت هناك علاقات واسعة بين مالكي الأرض والمزارعين ، ويوصى ذلك بأنه إذا أريد زيادة الناتج أو تنويعه ، فإنه يجب إيلاء اهتمام خاص للإطار المؤسس ، وأيضاً لتوفير المعرفة التقنية ، وتوريد المدخلات ، وظروف مرافق النقل ، والتجهيز ، والتغليف والتخزين ، والتسويق .

ويتضح بعد التفحص ، أن كثيراً من المشروعات التي يكون منشؤها القطاع الزراعي ؛ لا سيما المشروعات المتعددة الأطراف المحتمل وجودها ، ستكون متصفة بكثير من خصائص مشروعات القطاع الصناعي ، أو مشروعات الهياكل الأساسية ذات

الصلة بتأمين المدخلات إلى القطاع أو تجهيز النواتج الصادرة منه . وهذه القطاعات التكميلية ذات الصلة هى القطاعات التي تكون فيها وفورات الحجم الكبير ذات أهمية جلية .

فدور وفورات الحجم الكبير على المشروعات الزراعية ، في تحديد المشروعات متعددة الأطراف في القطاع الزراعي ، أقل وضوحاً منه في حالة القطاعات الصناعية وقطاعات الهياكل الأساسية ، كما يتضح في هذه القطاعات المتطلبات التقنية الاقتصادية ، التي تجعل عمليات الحجم الكبير في الصناعة ، تعطي ناتجاً أقل تكلفة ؛ نظراً لثبات نسب العوامل ، وزيادة التكاليف التالية والمدخلات التي عادة ما تكون غير قابلة للتقسيم .

أما الإنتاج في الزراعة .. فإنه يتجه إلى أن يكون قابلاً للتقسيم بدرجة كبيرة ، كما تنزع الوظيفة الإنتاجية إلى أن تكون بالغة المرونة ، ومن المألوف أن يكون الناتج متجانساً ، وأن يمكن – بوجه عام – لمزرعة صغيرة أو مزرعة كبيرة إنتاج نفس النوعية .

وطالما وجدت مدخلات زراعية ذات تكاليف ثابتة كبيرة ، وغير قابلة للتقسيم تقريباً .. فإن توريد هذه المدخلات ينزع إلى أن يتم من خلال مشروعات الهياكل الأساسية (على سبيل المثال : مشروعات الري الواسعة النطاق ، والمصممة لإعداد عديد من صغار المزارعين بالمياه) .

ومن الشائع على نطاق واسع ... وجود وفورات سابقة صغيرة الحجم في الزراعة ، ويكون مفهوم الحجم الفعال الأدنى ذا أهمية في هذا الصدد ، ويشير هذا إلى الوحدات الزراعية ، التي تكون أقل من أن توفر العمالة الكاملة للمزارعين ولأسرهم .

وتتمثل النتيجة المهمة للوفورات السابقة الصغيرة القدر في أن ضيق قاعدة الإنتاج يجعل حصة كل أسرة من الناتج ومن الدخل ، في مستوى منخفض ، يجعل من العسير على كل وحدة إنتاجية بمفردها الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة ، أو الاستجابة على

الوجه الصحيح لقوى السوق ، دون أن تعرض نفسها إلى خسائر لا موجب لها .

وثمة مجال لوجود المشروعات التكميلية المتعددة الأوطان في كل من قطاع الهياكل الأساسية الطبيعية (شبكات الري المتعددة الأطراف ، وشبكات النقل) وقطاع الهياكل الأساسية الإجتماعية (مراكز البحوث ، وبرامج الإرشاد) التي يمكن أن تعود بالفائدة الضخمة على القطاع الزراعي .

ورغم أن وفورات الحجم الكبير ليست معياراً كبير الأهمية في تحديد المشروعات الزراعية ، إلا أنها تظل مهمة مع ذلك ؛ فهناك أنشطة كثيرة ذات الصلة بالمدخلات والنواتج ، تتكشف عن وفورات حجم كبير مهمة ؛ وتكون سبباً يدفع البلدان الأكثر أخذاً بأسباب التصنيع إلى الاتجاه نحو التكامل الرأسي في القطاع الزراعي (نشوء التجارة الزراعية) ، كما توجد وفورات الحجم الكبير في ميكنة الزراعة ، وإدخال التكنولوچيا الجديدة إلى القطاع .

رابعاً : المشروعات متعددة الأطراف في قطاع الاستخراج

يعرف مشروع في قطاع الاستخراج ، على أنه مشروع يستلزم استخراج مورد طبيعي غير قابل للتجديد لاستخدامه : إما كمدخل في عملية إنتاج أخرى داخل المنطقة أو للتصدير .

وتتراوح المشروعات في قطاع الاستخراج بين الاستكشاف وأنشطة رسم الخرائط الرامية إلى تحديد ما إذا كانت رواسب من الموارد الطبيعية موجودة ومدى حجمها ، وذلك لأغراض المشروعات التي تنطوي على استخراج هذه الموارد وإمكانية تجهيزها تجهيزاً أولياً .

ويتماثل قطاع الاستخراج والقطاع الزراعي في أن ناتجه الممكن يعتمد على سابق وجود الموارد ، ويتوقف تحديد الاستخدام الاقتصادي للموارد في أي وقت من الأوقات

على نوعية التكنولوچيا ومدى توفر البدائل .

ولأغراض تحديد المشروعات .. يمكن معاملة قطاع الاستخراج في معظم الحالات ، كما يعامل القطاع الصناعي وقطاع الهياكل الأساسية ، وتشبه العمليات الإنتاجية الفعلية العمليات التي تتم في القطاع الصناعي ، والمظاهر الخارجية السلبية المرتبطة على نحو متواتر بالأنشطة التي تتم في قطاع الاستخراج .

ولقطاع الاستخراج أهمية خاصة بسبب تعدد الخصائص الفريدة ، وتمثل الموارد الطبيعية مخزوناً من المصادر الممكن استخدامها وغير القابلة للتجديد ، وهى متوفرة بكميات محدودة ، ويمكن الاحتفاظ بها على حالتها الطبيعية دون تكاليف تخزين .

ويتصل أحد أصعب المواضيع في تقييم مشروعات قطاع الاستخراج بتحديد معدل نفاذ الموارد غير القابلة للتجديد ، وفي مجال تقييم المشروعات تكمن المشكلة في معرفة السعر الذي ينبغي وضعه للوحدات التي يتألف منها المورد المخزون في الأرض – وفي هذه الحالة .. لا يمكن اعتبار أن تكلفة كل وحدة استخدراج ، أو سعر السوق يعكسان على نحو صحيح القيمة الاقتصادية لإنتاج الموارد الطبيعية .

ويتميز قطاع الاستخراج بوفورات الحجم الكبير ، وآثار إرتباطه ، وأن ناتج قطاع الاستخراج يلائم تماماً المشروعات الارتباطية العمودية الأمامية ، وهو أيضاً مصدر رئيسي للحصائل من القطع الإجنبي بالنسبة للبلدان النامية .

ويشبه المنهج المتبع لتحديد مشروعات قطاع الاستخراج المنهج المتبع في تحديد المشروعات ، في قطاعات أخرى باستثناء أن أنشطة الاستكشاف تحتل دوراً مهيمناً في قطاع الاستخراج ، وفيه يشترط إجراء جرد للموارد المعروفة والممكنة ، قبل جمع محتويات جرد المشروعات المتعددة الأطراف .

جـ - الأصول المنهجية لتحديد آثار التكامل للمشروعات متعددة الأطراف

إن لآثار التكامل اعتبار مهم في تحديد المشروعات متعددة الأطراف ، وتستخدم عبارتا « آثار التكامل » و « المشروعات التكاملية » في إطار المشروعات المتعددة الجنسيات ، وتعني في بعض الأحيان عبارة مشروعات التكامل ، المشروعات التي تتضمن عنصراً من عناصر التكامل الاقتصادي ، في شكل منطقة تجارية تفصيلية أو ما شابه ذلك ، يكون مؤهلاً للبقاء اقتصادياً .

وفي حالات أخرى .. تشير العبارة إلى المشروعات التي تولد آثار التكامل ، وبما أن تعريف مشروع متعدد الأطراف ، يتطلب وجود حد أدنى من التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف .. فإن هذا الجزء رغم أنه يعالج ما للمشروعات من آثار تكاملية ، لن يستخدم عبارة مشروعات التكامل ؛ حيث من المفترض أن كل المشروعات المتعددة الأطراف تتطلب شيئاً من التعاون الإقليمي .

ويجب أن تميز الأساليب التقنية المستخدمة في تحديد المشروعات المتعددة الأطراف ، وتقييمها بين الحالات التي امتد فيها ، بكل بساطة الإطار التحليلي للمنطقة متعددة الأطراف ، والحالات التي يهتم فيها أيضاً بآثار المشروع على الأبعاد المختلفة للتكامل الإقليمي .

وفي الحالة التي فيها سلطة إقليمية مكلفة فقط لتجديد أو تقييم المشروعات التي لها آثار متعددة الأطراف .. ينطوي تحديد مسائل تحديد المشروع ، وانتقاله وتقييمه ، من المستوى الوطني إلى مستوى متعدد الأطراف على تعديل وتطبيق تلك المبادئ والحجج ، التي تستخدم لوضع أساليب تقنية لاستخدامها على المستوى المحلي ، وستؤخذ في الاعتبار الآثار التي لا علاقة لها باقتصاد معين ، ولكن تمت بصلة إلى المنطقة ، وستقوم الأسعار الفعلية المستخدمة على اعتبارات إضافية يفرضها النطاق المتعدد الأطراف للتحليل .

وإذا وجد أن نوعاً من آثار التكامل مرغوب فيه حد ذاته – من حيث عوامل ، مثل : تدفقات السلع الأساسية ، والعوامل داخل المنطقة ، وتدفقات المعلومات والاتصالات ، وقابلية التكامل الهيكلي ، والترابط .. فلابد أن يدرج في تقييم المشروعات متعددة الأوطان سرد صريح لآثار التكامل هذه .

وهناك طريقان لإدراج آثار التكامل في التحليل :

الطريقة الأولى : تعتمد على إدراج الآثار ؛ بوصفها أوزاناً في تحديد الأسعار المحاسبية المنطبقة على المشروعات المتعددة الأوطان .

الطريقة الأخرى : تعتمد على معاملة آثار التكامل ؛ بوصفها طابعاً متميزاً للمشروع ، وحساب الأسعار المحاسبية التي لم تسو ؛ لكي تعكس خصائص آثار التكامل .

ويتم تقييم المشروعات حينئذ – من حيث المعيار – من القياسيين لتقييم المشروعات، مثل : قيمتهما الحالية ، أو المعدل الداخلي الاجتماعي للعائد ، ومن حيث آثارهما التكاملية . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق استخدام رقم قياسي للتكامل ، يضعه مقررو السياسة ويرتب المشروعات ، وفقاً للمقايضة بين معياري التقييم .

وإذا كان لابد أن يدرج على المستوى المحلي معيارا : النمو (المدخلات) والتوزيع في تقييم المشروعات .. فإنه يمكن إدراجهما بوصفهما وزنين ، يستخدمان في حساب الأسعار المحاسبية .

وإذا كان الدخل بالنسبة للفقير أهم من الدخل بالنسبة للغني ، وإذا كان الدخل الذي يتم إدخاره أهم من الدخل الذي سينفقه .. فإنه يمكن استخدام الوزنين لتسوية الأسعار المحاسبية للدخل بالنسبة للفقير وللدخل المدخر .

وإذا كانت المشكلة في الحالة المتعددة الأطراف مقتصرة على إدراج آثار أدوار الدخل والمقدار المدخر .. فإن الوضوح يمكن أن يعالج عن طريق مجرد تحديد شمول الأساليب التقنية المستخدمة في معالجة النمو والتوزيع ، في بلد بمفردة إلى المستوى

المتعدد الأطراف .

ومن الناحية الآخرى .. إذا تقرر النظر في آثار التكامل ؛ فالأفضل أن تعالج على أنها مجموعة ثانية من الخصائص ، وتقييم الآثار الاقتصادية وآثار التكامل على نحو منفصل .

وبعد تحديد كلتا المجموعتين من الآثار .. يمكن الانتقال إلى اختيار المشروعات في عدة اتجاهات .

وسيحدد التحليل الاقتصادي الأولي المشروع لمعرفة ما إذا كان إنجازه ممكناً أو لا ، عن طريق تقدير القيمة الحالية والمعدل الداخلي للعائد ، وستكون معايير التكامل غالباً عبارة عن أرقام قياسية ، تقيس حجم آثار التكامل .

ولتحديد واختيار أفضل المشروعات الممكنة .. يستطيع المرء أن ينظر في تلك المشروعات ، التي يبدو أنها قابلة للإنجاز ودراسة آثار تكامل كل واحد منها ، وكحل بديل .. يستطيع الباحث أن يدرس تلك المشروعات التي تتمتع بآثار تكامل كبيرة نسبية ، ودراسة أداء كل واحد منها على أساس المعايير الاقتصادية .

ومن الناحية المثالية .. يجب مواصلة العمل في الاتجاهين ، وهذا من شأنه أن يسمح لتجديد المشروعات المرفوضة حدياً على أساس اقتصادي ، ولكن آثار التكامل فيها كافية لتبرير مزيد من النظر فيها .

وبالمثل .. سيسمح ذلك بإعادة النظر في تلك المشروعات المقبولة حدياً على أساس اقتصادي ، ولكن ليست لها آثار تكاملية لتحريرها ، والمشروعات التي تتمتع بأداء جيد موجب المعايير الاقتصادية ، ولكن آثار التكامل فيها منخفضة جداً ، على الأرجح أن تكون مشروعات محليات ، لا مشروعات متعددة الأوطان .

وأن المشروعات التي تتسم بدرجة عالية من آثار التكامل ، ولكنها غير ملائمة بموجب المعايير الاقتصادية .. يمكن أن ينظر في تقديم إعانات مالية لها ، شأنها في

ذلك شأن مشروعات البنية الأساسية على أساس أن المظاهر الخارجية للتكامل فيها لا تنعكس انعكاساً كافياً في السعر الذي يحدده السوق لناتجها .

وفي هذه الحالات .. يجب أن تظهر المشروعات خصائص ، تجعلها مهمة في عملية التنمية في حد ذاتها ، وهى خصائص تجعل هذه المشروعات شرطاً أساسياً للتنمية الاقتصادية ، والإجتماعية . وأن نتائج هذه الجهود تقدم إلى مقرري السياسة الذين يرتبون المشروعات في النهاية ، مع إبلاء اهتمام مناسب للمبادلة بين هاتين المجموعتين من الآثار .

ويمكن تبرير العوامل المنفصلة لآثار التكامل على أساس نظري وعملي ؛ فعند إدراج النمو والتوزيع في حساب الأسعار المحاسبية ، عن طريق استخدام الأوزان المستمدة من الأفضليات الإجتماعية ، فإن هناك صعوبات عملية تعترض عملية استخلاص العوامل المقبولة .

ومع ذلك .. فإن المنهج لا يشكل أي صعوبات على الصعيد المحلي ، وفي المقابل .. فإن إدراج آثار التكامل في حساب الأسعار المحاسبية لا يشكل صعوبات على الصعيد النظري . وبالإضافة إلى ذلك .. هناك أسباب عملية لمعاملة آثار التكامل ؛ بوصفها ميزة ثانية صريحة لمشروع من المشروعات ، وعدم إدراجها في الأسعار المحاسبية المستخدمة في تقييم الآثار الاقتصادية .

وعند إدراج آثار النمو والتوزيع في تقييم المشروعات .. فإن استخدام الأسعار المحاسبية الموزونة لا يخلق مشاكل نظرية ، وإما أن تستهلك وحدة الدخل أو تدخر ، وتعود لصاحب الدخل أو لآخر .

وليست هناك مشاكل تتعلق بالتعريف ، أو مسائل تتعلق بالوحدة المناسبة للقياس ، وأن أصعب جزء من الناحية العملية في مهمة تقرير كيف تعامل المبادلة بين الاستهلاك والإدخارات ، والوزن الذي ينبغي أن يعطي للدخل العائد للمستفيدين المختلفين .

وأن آثار التكامل تخلق مشكلة أكثر صعوبة :

أولاً : هناك مسألة ما الذي يجب أن يعد آثاراً تكاملية .

ثانياً : هناك مسألة كيفية قياسه .

وفي إطار تقييم المشروعات .. نجد أن مفاهيم الدخل والمدخرات والتوزيع معرفة تعريفاً جيداً ، وأنها مقيسة ضمن إطار للحسابات الوطنية ، متفق عليه تقريباً بوحدة مشتركة .

وأن آثار التكامل التي ستستخدم لوضع أوزان لتسوية الأسعار المحاسبية معرفة تعريفاً أقل جودة ، ولا يمكن تحديد المشروعات من حيث قوائم صفات التكامل ، كما فعل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (سبق الإشارة) ، ويمكن وضع أرقام قياسية للتكامل ، غير أن النتائج لا يمكن أن تحول ببساطة إلى مجموعة من الأوزان لتعديل الأسعار .

ويجب معاملة آثار التكامل بوصفها ثابتة من الخصائص ، لينظر فيها في تحليل المشروعات المتعددة الأطراف ، وبالاقتران مع الآثار الاقتصادية المقيسة بالأسعار الاجتماعية ، وذلك جزئياً بسبب عدم وجود إتقان واضح بشأن ما الذي يشكل آثار التكامل ، ولكن بصفة رئيسية بسبب الصعوبة الملازمة لوضع مجموعة من الأوزان لتعديل الأسعار .

ويجب معاملة آثار التكامل بوصفها ثابتة من الخصائص لينظر فيها فى تحليل المشروعات المتعددة الأطراف ، وللإقتران مع الآثار الاقتصادية المقيسة للأسعار الاجتماعية وذلك جزئياً بسبب عدم وجود اتفاق واضح بشأن ما الذى يشكل آثار التكامل ولكن بصفة رئيسية بسبب الصعوبة الملازمة لوضع مجموعة من الأوزان لتعديل الأسعار .

والأرجح أن تضع منهجاً متفقاً عليه بشأن ما الذي يعد آثاراً للتكامل في

المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء ، ومن المهم أن تبقى العملية التي يتم بواسطتها النظر في آثار التكامل صريحة وشفافة بقدر الإمكان .

وفي النهاية .. فإن ما سيعد أثراً تكاملياً ، وما الأوزان التي ستطبق عليه هي قرارات ترجع إلى مقرري السياسة ، وعليه .. فمن المهم أن تعطي لهم معلومات جلية وصالحة للاستعمال إلى أقصى حد ممكن . ولا يصح – خاصة – في مجال الخبرة فيه محدودة ، أن يتوقع من مقرري السياسة أن يقدموا إلى محللي المشروعات مجموعة من الأوزان ؛ لتطبيقها على آثار التكامل في تقييم مشروعات متعددة الأطراف .

أما المنهج السليم .. فإنه يكمن في تقديم مجموعة معقولة من المعلومات ذات الصلة وتقديرات لآثار متنوعة ، والنتائج المتمخضة عن إعطاء أوزان مختلفة في وضع الأرقام القياسية ، ثم ترك مقرري السياسة يتوصلون إلى أوزان استدلالية ؛ للمبادلة عن طريق عملية الأفضلية المكتشفة في اختيار المشروعات ، وهذا يسمح بالقيام بعملية تقييم المشروعات المتعددة الأطراف وانتقائها ، وما يصحب ذلك من تقدير للطريقة التي تعالج بها آثار التكامل والمبادلات التي هى قيد النظر .

ويمكن تبرير المشروعات المتعددة الأطراف ، على أساس الفوائد التي يتم الحصول عليها من التجارة والتخصص ، على أساس نفس الحجج التي تؤيد الآثار المفيدة لأشكال التكامل الاقتصادي الأخرى (المناطق التجارية الحرة ، والإتاوات الجمركية ، والأسواق المشتركة) .

وأن بعض الآثار الاقتصادية للمشروعات المتعددة الأطراف قابلة للقياس ، بينما لا يمكن قياس البعض الآخر . وبالمثل .. فإن بعض الآثار غير الاقتصادية يمكن قياسها ، بينما لا يمكن قياس البعض الاخر .

الجزء الثاني

المنهج العلمي لقياس آثار المشروعات المتعددة الأطراف وتقييمها باستخدام المتغيرات الاقتصادية

خلال المبحث الأول .. قدمت الدراسة رؤيتها حول مفهوم المشروع المتعدد الأطراف ، على أنه الصيغة الاقتصادية الأكثر ملاءمة لشكل المشروعات الاستثمارية في عصر التجمعات ، أو التكتلات الاقتصادية التي غزت الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية بشكل عام ، خلال الربع الأخير من هذا القرن ، وتؤكد الدراسة على أن المشروعات المحلية ستكون حلقات في إطار مشروعات عملاقة إقليمية أو دولية ، ويتطلب هذا الاتجاه في الحياة الاقتصادية ضرورة البحث عن :

- تحديد مفهوم المشروعات المتعددة الأطراف .
- تحديد مفهوم وشروط المشروعات المحلية ، التي يمكن أن تكون طرفاً في مشروع إقليمي متعدد الأطراف .
- تحديد القياسات التي يمكن تحدد فيها قيمة الفوائد ، والتكلفة التي سيتحملها كل مشروع محلي ، يشترك في المشروع المتعدد الأطراف .
- تحديد الآثار التي يمكن أن يتأثر بها المشروع المحلي ، وكذلك اقتصاديات البلد العضو في التجمع الإقليمي للمشروعات المتعددة الأطراف .
- ثم تحديد معايير القياس لتقييم هذه المشروعات .

وتقدم الدراسة هذا المبحث اعتماداً على القياسات للآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية ، التي يمكن قياسها باستخدام المتغيرات الاقتصادية العامة ، التي قدمتها النظرية الاقتصادية ، وهي :

- السعر .
- الكم .
- القيمة .

وعرض هذه القياسات من خلال الأطر البحثية التالية :

الجزء الأول : مناهج قياس آثار المشروعات المتعددة الأطراف .

الجزء الثاني : مناهج تقييم المشروعات المتعددة الأطراف .

الجزء الثالث : مناهج تقييم المشاركة في المشروعات المتعددة الأطراف .

الجزء الرابع : مناهج تقييم آثار التكامل في المشروعات المتعددة الأطراف .

obeikandl.com

القسم الأول

مناهج قياس آثار المشروعات المتعددة الأطراف

أن أبسط طرق لقياس آثار المشروعات المتعددة الأطراف ، هى تلك الخاصة بقياس التوزيع الإقليمي لآثار الربط من خلال آلية السوق المتولدة عن الناتج من المشروع ، أو المدخلات الموردة إلى المشروع .

وقد تقلل آثار الناتج المقيمة بأسعار السوق من قيمة حجم التوزيع الإقليمي للفوائد في حالة تزويد الأعضاء الإقليمية بناتج المشروع بأسعار أقل كثيراً ، مما كانوا يدفعونه للمنتج .

وتبين النظرية الاقتصادية أن قيمة الناتج المرتبطة بانخفاض سعر السوق تخفق في قياس صافي الفوائد في فائض المستهلك .

وأهم ثلاث طرق مباشرة لقياس ناتج آثار المشروعات المتعددة الأطراف ، هى :

الطريقة الأول : يتم قياس ناتج المشروع J بالنسبة للعضو K .

$$\frac{\text{الكمية الموردة إلى العضو الإقليمي K من ناتج المشروع J}}{\text{مجموع ناتج المشروع J}} =$$

= النسبة المئوية لناتج المشروع J المورد إلى العضو الإقليمي K .

$$= Q_{Jk} / Q_J$$

الطريقة الثانية : يتم قياس ناتج المشروع J بالنسبة للعضو K .

$$= \frac{\text{الكمية الموردة إلى العضو الإقليمي K من ناتج المشروع J}}{\text{إجمالي طلب البلد K على المنتج q}}$$

= ناتج المشروع J المورد إلى العضو الإقليمي K كنسبة مئوية من طلب K على المنتج .

$$= Q_{jk} / D_{qk}$$

الطريقة الثالثة : يتم قياس ناتج المشروع J بالنسبة للعضو الإقليمي K .

$$= \frac{\text{الكمية الموردة إلى العضو الإقليمي K من ناتج المشروع J}}{\text{إجمالي واردات البلد K على المنتج q}}$$

= ناتج المشروع J المورد إلى العضو الإقليمي K كنسبة مئوية من واردات K من ذلك المنتج .

$$= Q_{jk} / M_{qk}$$

ويمكن تطبيق الحسابات للقياسات المباشرة لأثر المشروع K المتعدد الأطراف على مجموعة الأطراف الأخرى المشتركة بنفس الطريقة التي طبقت على العضو K .

obeikandl.com

وذلك حيث تمثل :

Q_{jk} = الكمية الموردة إلى العضو الإقليمي من المشروع J .

Q_j = مجموع ناتج المشروع j .

D_{qk} = إجمالي طلب البلد k على المنتج q .

M_{qk} = إجمالي مردودات البلد k من المنتج q .

وتمثل القياسات الثلاثة :

القياس الأول : يمثل تبعية المشروع لأسواق أعضاء إقليمية فرادى .

القياس الثاني : يمثل حجم إنتاج المشروع في سوق العضو الإقليمي .

القياس الثالث : يمثل حجم ناتج المشروع المورد إلى العضو الإقليمي k بالنسبة إلي مجموع واردات k من ذلك المنتج .

ملاحظات على عمليات القياس :

من الضروري أن تولي عناية أكبر في تحديد مقاييس آثار المشروعات المتعددة الأطراف باعتبارها دالة لعوامل ربط المدخلات .

فالمدخلات :

أولاً : ليست متجانسة ، وبعضها لا يتم الإتجار فيه عادة (الأرض – اليد العاملة) وتلك المدخلات التي يتم الإتجار فيها قد تختلف أهميتها المحلية بالنسبة للأعضاء الإقليميين .

ثانياً : أن للمدخلات بعد المرحلة الأولية محتوى مستخدماً خاصاً بها ، وقد يكون من اللازم طرح ذلك الجزء من القيمة الذي لا يعكس القيمة المحلية المضافة .

ويمكن تقدير مستوى الواردات من خارج المنطقة ، ومن أعضاء إقليميين آخرين على السواء في التدفقات الأقاليمية للمدخلات ، باستخدام جداول المدخلات – النواتج ، وحيث تكون عملية الإنتاج بسيطة نسبياً ، يصبح ممكناً إجراء التقديرات بفحص عملية إنتاج المدخلات مباشرة .

أن مجموعة مقاييس المدخلات لقياس آثار المشروعات المتعددة الأطراف التي سيتم بحثها أدناه تستخدم تكلفة مدخلات المشروع ، دون التمييز بين الحالات التي يمثل فيها تدفق المدخلات ، كل القيمة المضافة المتولدة محلياً ، والتي يجسد فيها هذا التدفق محتوى مستورداً له مغزاه .

ويمكن عرض ثلاث طرق مباشرة لقياس آثار المشروعات المتعددة الأطراف كما يلي :

الطريقة الأولى : قياس آثار المشروع المتعدد الأطراف J اعتماداً على واردات المنطقة .

$$= \frac{\text{كمية المنتج المورد إلى المشروع J من خارج المنطقة}}{\text{مجموع تدفق الدخل i إلى المشروع J}}$$

= واردات الدخل i من خارج الأقاليم كنسبة مئوية من مجموع تدفق المدخلات (N_i) إلى المشروع J .

$$= (N_{im} / N_i) J$$

الطريقة الثانية : قياس آثار المشروع المتعدد الأطراف J اعتماداً نسبة مصادر التوريدات الإقليمية إلى مدخلات المشروع .

$$= \frac{\text{مجموع تدفق المدخل i إلى المشروع J والمورد من العضو K}}{\text{مجموع تدفق المدخل i إلى المشروع J}}$$

= واردات المدخل i من العضو الإقليمي K كنسبة مئوية من مجموع تدفق المدخلات N_i إلى المشروع J .

$$= (N_{ik} / N_i) J$$

الطريقة الثالثة : قياس آثار المشروع المتعدد الأطراف J اعتماداً على حجم تدفق المدخلات .

$$= \frac{\text{مجموع تدفق المدخلات i إلى المشروع J والمورد من العضو K}}{\text{مجموع إنتاج العضو الإقليمي K للمدخل i}}$$

$$= (N_{ik} / Q_{jk}) J$$

obeikandl.com

وذلك حيث تمثل :

Nim = كمية المنتج المورد إلى المشروع J من خارج المنطقة .

Ni = مجموع تدفقات المدخل I إلى المشروع J .

Nik = مجموع تدفق المدخل I إلى المشروع J والمورد من العضو K .

Qik = مجمل إنتاج العضو الإقليمي K للمدخل I .

وتمثل القياسات الثلاثة :

القياس الأول : اعتماد المشروع على واردات المنطقة من المدخلات .

القياس الثاني : نسبة مصادر التوريد الإقليمية إلى احتياجات المشروع من المدخلات .

القياس الثالث : حجم تدفق المدخلات بين الأعضاء الإقليمين ، بالمقارنة إلى مجموع إنتاج الأعضاء الإقليمين من المدخل .

اعتمدت مجموعة القياسات السابقة لآثار المشروعات متعددة الأطراف على قياسات ناتج آثار المشروع المتعددة الأطراف بالنسبة للأعضاء المشتركين ، وذلك في طرق القياس الأولى ، وفي طرق القياس الثانية أعتمدت على القياس المباشر لآثار المشروع المتعدد الأطراف ، وذلك اعتماداً التوريدات الخاصة بالمشروع من داخل وخارج المنطقة ، والدراسة تعرض طريقة قياس أخرى ، اعتماداً على القيمة المضافة المحلية والإقليمية والكلية للمشروع المتعدد الأوطان ، وهى المعروفة بالمدفوعات المخصصة لعوامل الإنتاج ، وفيما يلي أهم مقياس مباشر لآثار المشروعات المتعددة الأوطان من حيث القيمة المضافة :

القيمة المضافة من المشروع J العائدة للبلد K
= ———————————————————
مجموع القيمة المضافة من المشروع J

= النسبة المئوية للقيمة المضافة للمشروع المتجمعة لدى البلد K .

$$VA_{jk} / VA_j =$$

وفي حالة المشروعات التي توجد بها عوامل ربط للمدخلات :

ستكون القيمة المضافة للمنطقة أكبر من القيمة المضافة للمشروع .

وفيما يتعلق بمدى تولد قيمة مضافة عن الإنتاج الإضافي بين المدخلات ، ينبغي أن يؤخذ هذا العامل في الاعتبار عند تقييم توزيع الآثار الإقليمية للمشروع.

ويمكن أن تضاف إلى ما سبق استخدامات أخرى لتحليل آثار التكامل للمشروعات متعددة الأطراف :

- من الممكن أن تقاس بها آثار التوزيع بين الفئات الريفية والحضرية ، أو الطبقات الغنية والفقيرة ، وهى الطبقات المختلفة الدخل ، أو قطاعات أخرى في بلدان منفردة .

وما يمكن الإشارة إليه .. أنه لا يوجد توافق في الرأي حول أي الأرقام القياسية ، ينبغي استخدامها لتقدير آثار التكامل ، وبسبب الصعوبة المتأصلة في بناء مجموعة من عوامل الترجيح لتسوية الأسعار المحاسبية .. فإنه يجب معاملة آثار التكامل باعتبارها تشكل بعداً منفصلاً في تقييم المشروعات المتعددة الأطراف .

كما يجب النظر فيها بجلاء وبالاقتران مع نتائج التقييم الإقتصادي الذي تستخدم فيه الأسعار المحاسبية على النمو المقترح من قبل ، وعندئذ .. يمكن تقييم المشروعات المتعددة الأطراف باستخدام مجموعتين من المعايير .

المجموعة الأولى : تحليل تكلفة الفوائد الاجتماعية .

المجموعة الثانية : تحليل الرقم القياسي للتكامل .

على أن الرقم القياس للتكامل في أبسط صورة ، يمكن أن يشكل مقياساً واحداً للتوزيع ، مثل حصة السوق أو حصة القيمة المضافة المباشرة في بلدان ، غير تلك التي يقع بها المشروع .

وفي نهاية هذا الجزء تؤكد على أهمية : على الهيئات التي تتخذ القرارات على الصعيدين الإقليمي والمحلي ، أن تنظر في بناء رقم قياسى للتكامل في ظل افتراضات بديلة ، تعكس الأهمية النسبية لآثار التكامل المحددة .

ويمكن بناء هذا الرقم القياسي ليدمج بجلاء أفضليات السلطات المحلية ، أو المتعددة الأطراف . وتتمثل مزايا هذا الرقم القياسي للتكامل باعتباره يمثل بعداً إضافياً في تقييم المشروعات المتعددة الأطراف ، في أن التحليل يبين بجلاء العناصر المكونة :

- للرقم القياسي .
- عوامل الترجيح .
- المبادلات بين آثار التكامل والفوائد الاجتماعية والتكلفة .

وهذا يسمح لمحللي المشروعات المتعددة الأطراف بأداء مهامهم في تقدير كامل بطبيعة آثار التكامل ، والمعادلات التي قد تكون لازمة لانتقاء المشروع النهائي .

القسم الثاني
مناهج تقييم المشروعات المتعددة الأطراف

تبنى المنهجية الأساسية لتقييم المشروعات المتعددة الأطراف تقييماً اقتصادياً على التقنيات القائمة لتقييم المشروعات على الصعيد المحلي ، وتتسق مع هذه التقنيات :

ويتم عرض إطار مقترح في عدة أقسام :

المبحث الأول : تجرى مقارنة ومقابلات بين تقييم المشروعات المتعددة الأطراف ، وتقييم المشروعات الوطنية .

المبحث الثاني : مفهوم مصفوفة الفوائد الصافية باعتباره الشكل الأساسي لبحث فوائد وتكاليف المشروعات المتعددة الأطراف .

المبحث الثالث : إجراءات حساب التقديرات الخاصة والاجتماعية للمعدل الداخلي للعائد ، والقيمة الحالية لاشتراك كل بلد في مشروع متعدد الأطراف . ثم ينظر في المشاكل المتصلة بتقدير مقياس للأداء الشامل للمشروع المتعدد الأطراف بذاته .

المبحث الرابع : عرض المعايير والقواعد لتقييم المشروعات المتعددة الأطراف .

المبحث الأول
مناهج تقييم المشروعات المحلية
والمشروعات المتعددة الأطراف

ترجع العلاقة بين تقييم المشروعات المحلية والمشروعات المتعددة الأطراف .. أن المشروعات المتعددة الأطراف هى في أساسها امتداد لمشروعات وطنية محلية ليتخذ بعداً متعدد الأطراف ، والآثار التي تكون خارجية للمشروع والبلد على الصعيد الوطني تصبح داخلية للمشروعات والمنطقة ، عند النظر إليه على الصعيد المتعدد الأطراف .

بيد أن القضايا والمشاكل التي يثيرها امتداد تقييم المشروعات إلى المشروعات متعددة الأطراف ، تستلزم بعض التعديلات لتقنيات تقييم المشروعات المحلية .

إن أوضح فارق بين المشروعات المتعددة الأطراف والمشروعات المحلية ، هو :

أولاً : - إن توزيع الفوائد بين البلدان المشتركة يصبح اعتباراً أساسياً .

- يجب أن يتناول المشروع المتعدد الأطراف بجلاء توزيع الفوائد والتكاليف بين البلدان .
- من الضروري دراسة جوانب التوزيع داخل البلدان ، توقفاً على اختصاص ممارسة التقييم .
- يتم عادة تجاهل الآثار الخارجية للمشروع المحلي ، إذ لا تمثل أكثر من تحويلات بين الوكلاء الاقتصاديين داخل البلد .
- أما في تحليل المشروع المتعدد الأطراف .. فقد تمثل الآثار الخارجية نفسها تحويلات بين البلدان المشتركة ويجب تقديرها ، ونتيجة لذلك ... نجد أن ممارسة التقييم يجب أن تقيم فوائد وتكاليف اشتراك كل بلد في المشروع ، وكذلك للمشروع الشامل ذاته .

ثانياً : # هو الاختلاف في أسعار السوق ، والأسعار المحاسبية وأسعار الفائدة في السوق والأسعار المحاسبية للفائدة .

من المرجح أن تكون للمنطقة المتعددة الأطراف أسعار مختلفة للسلع المتاجر فيها في البلدان المشتركة .

ينتج ذلك عن اختلافات في تكاليف النقل ، وترتيبات المتاجرة ، أو من وجود عيوب في السوق .

ومن المرجح أن تختلف الأسعار السوقية والمحاسبية لمدخلات عوامل الإنتاج ، توقفاً على الأسواق المحلية ومدى جمود العوامل الإقليمية المتداخلة .

ويمكن أن توجد – بل توجد بالفعل – اختلافات في أسعار السوق والأسعار المحاسبية في البلد الواحد ، ويتناول تقييم المشروعات الوطنية هذه المشكلة بتقييم الأنشطة للأسعار السوقية والمحاسبية ، التي تطبق حين تحدث ، وحيثما تحدث أو يطبق الإجراء نفسه على الصعيد المتعدد الأطراف .

وقد يتطلب التحليل – على الصعيد المتعدد الأطراف – حساب عدد أكبر من الأسعار المحاسبية ، إذ إن الحدود الوطنية تقيد من حركة السلع والعوامل . وعلى الصعيد المحلي .. تصبح الفوائد والتكاليف قابلة للمقارنة طالما يتم قياسها باستخدام وحدة قياس مشتركة ، ويمكن إضافة الفوائد الصافية مباشرة لكل فئة للتوصل إلى مجموع الفوائد الوطنية لكل فترة زمنية .

ويمكن بعد ذلك جمعها عبر هذه الفترات الزمنية باستخدام معدل خصم ، يقوم على سعر الفائدة السوقي من أجل التقييم الخاص ، وسعر الفائدة المحاسبي من أجل التقييم الاجتماعي للمشروع ، وهذا الإجراء لا يحول دون استخدام عوامل ترجيح مناسبة لتوحيد توزيع صافي الفوائد عبر الطبقات ذات الدخول المختلفة . ويمكن أخذ عوامل الترجيح بالنسبة للتوزيع في الاعتبار ، عند حساب الفوائد والتكاليف للوصول إلى وحدة قياس مشتركة .

إن منهجية تجميع صافي الفوائد عبر الزمن في تقييم المشروعات المحلية لا يمكن أن تمتد مباشرة إلى المشروعات المتعددة الأطراف ، والاستثناء الوحيد هو : حين يكون سعر الفائدة المحاسبي المستخدم كمعدل خصم من أجل التجميع الزمني متطابقاً لجميع البلدان المشتركة .

كما أن وجود أسعار فائدة محاسبية مختلفة في كل من البلدان المشتركة يمثل مشكلة مهمة لتقييم المشروعات المتعددة الأطراف ، وفي تقييم المشروعات المحلية .. يتم تعريف سعر الفائدة المحاسبي بأنه ضابط وطني . وفي الإطار المتعدد البلدان .. يظل سعر الفائدة المحاسبي لكل بلد ضابطاً ، تحدد قيمته كأمر يتعلق بالسياسة الوطنية ، وهذا لا يخلق مشكلة في تقييم كل بلد لاشتراكه في مشروع متعدد الأطراف ، ويستطيع كل بلد أن يستخدم سعر الفائدة المحاسبي الخاص به لخصم سلسلة فوائده الصافية ، ثم تجميع هذه الفوائد خلال الفترات الزمنية .

وتظهر المشكلة حين تبذل محاولة لوضع مقياس للأداء الشامل لمشروع بذاته ، وتنبع الحاجة إلى هذا المقياس في متطلبين :

الأول : هو القدرة على مقارنة المشروعات ، وربما ترتيبها وفقاً للمعايير الاقتصادية .

الثاني : هو توفير مقياس شامل لتكلفة انتقاء المشروعات ، التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأفضلية ، حين تعمل اعتبارات سياسية / أو مؤسسية على استبعاد اختبار البديل الأفضل ؛ للحصول على مقياس شامل لتقييم مشروع (ما) ، يلزم انتقاء الإجراء الصحيح للتجميع الزمني ، حيث تختلف أسعار الفائدة المحاسبية بين البلدان .

وثمة منهجان ممكنان لتجميع صافي فوائد المشروع المتعدد الأطراف ، ويكمن الفرق في وسيلة التجميع الزمني والتجميع داخل المنطقة ، وهي :

المنهج الأول : يعتمد على إنجاز : أولاً التجميع الزمني بخصم سلسلة صافي فوائد كل بلد باستخدام سعر الفائدة المحاسبية فيه ، ثم تضاف أرقام القيمة الحالية المستخلصة للحصول على المجموع داخل المنطقة .

المنهج الثاني : يعمل أولاً على تجميع أرقام الفوائد الصافية كل سنة باستخدام وحدة قياس مشتركة ، ثم يتم خصم سلسلة الفوائد الصافية الوحيدة الناتجة بسعر الفائدة المحاسبي الإقليمي ؛ لغرض التجميع الزمني .

ولقد قيل بأن تقييم المشروعات المتعددة الأطراف يتطلب التمييز بين التقييم الاقتصادي للمشروع بذاته ، وبين التقييم الاقتصادي لاشتراك كل بلد في المشروع ، ولا يمكن تطبيق إجراءات تقييم المشروع بذاته بمجرد استخدام تقنيات تقييم المشروعات الوطنية .

بيد أن إجراءات تقييم اشتراك بلد (ما) في مشروع متعدد الأطراف ، هى أساساً نفس الإجراءات المستخدمة في تقييم المشروعات المحلية ، والواقع إن كل بلد مشترك يعتبر الاشتراك في المشروع المتعدد الأطراف ، كما لو كان مشروعات محلية ، له سلسلة فوائد صافية تتطابق مع تلك التي يستحقها البلد ، نتيجة مشروع محلي ، ويختلف الحساب الفعلي لسلسلة الفوائد الصافية اختلافاً طفيفاً .

وأخيراً .. إن التمييز بين تقييم المشروع بذاته ، وتقييم اشتراك كل بلد في المشروع له أهميته ، ليس فقط بسبب المشاكل المرتبطة بتقييم المشروع بذاته ، بل لأهمية توزيع الفوائد الصافية بين البلدان المشتركة كذلك ، ولكي يكون المشروع مقبولاً من المنطقة .. فإنه يجب أن يكون مقبولاً من بلدان المنطقة .

وإذا بدأ مشروع (ما) مستصوباً لمنطقة ككل لكنه ليس مقبولاً لبعض البلدان المشتركة بسبب توزيع صافي الفوائد .. فإنه يجب إما تعديل المشروع لتوليد توزيع مختلف الفوائد الصافية ، أو النظر في شكل ما من أشكال التعويض ، بما يجعل المشروع مقبولاً لكل الأعضاء المشتركين .

المبحث الثاني
مصفوفة الفوائد الصافية
كمنهج لتوزيع الفوائد / التكاليف على البلدان المشتركة
في المشروعات المتعددة الأطراف

يمكن اعتبار المشروع المتعدد الأطراف ، على أنه نشاط اقتصادي يولد سلسلة من الفوائد والتكاليف مع الوقت لكل بلد من البلدان المشتركة في المشروع .

ويمكن التعبير عن سلسلة الفوائد الصافية بأنها مصفوفة للفوائد الصافية ، لكل بلد مشترك – صف منها – ويمثل كل عمود فيها فترة زمنية معينة – وذلك على النحو التالي .

- C_{10} B_{11} - C_{11} B_{12} - C_{12} ..... B_{1n} - C_{1n}
- C_{20} B_{21} - C_{21} B_{22} - C_{22} ..... B_{2n} - C_{2n}

.

.

.

.

- C_{mo} B_{mI} - C_{mI}

حيث تمثل :

B – الفوائد للبلد المشترك .

C – التكاليف للبلد المشترك .

m – عدد البلدان المشترك في الأقاليم .

n – التقييم على الفترات الزمنية n .

oberikandl.com

وتسمى الأحرف الكبيرة C , B المتغيرات المقاسة بأسعار السوق ، والحساب الخاص الناتج (سعر السوق) .

وتستهدف مصفوفة الفوائد الصافية توزيع كل فوائد وتكاليف المشروع على البلدان المشتركة ، وتخصيصها لها دون حذف / أو ازدواج في الحساب ، وتعمل المصفوفة باعتبارها الأساس الموحد للبيانات ، من أجل تقييم اشتراك كل بلد في المشروع المتعدد الأطراف ، وتقييم المشروع بذاته .

obeikandl.com

المبحث الثالث

مصفوفة الفوائد الصافية الخاصة

كمنهج لقياس الربحية التجارية للمشروع المتعددة الاطراف

تعرف مصفوفة الفوائد الصافية الخاصة بأنها تتكون من سلسلة الفوائد الصافية المجمعة لدى البلدان المشتركة ، حين تقاس الفوائد والتكاليف بأسعار السوق ، ويشار إلى :

- # المعدل الداخلي للعائد المحسوب باستخدام تقييمات سعر السوق ، والذي يحسب فقط تلك الإيرادات المتحصلة ، وتلك التكاليف التي تتكبدها الشركة بالفعل ، على أنها الربحية الخاصة ، أو التجارية للمشروع .
- # وحساب القيمة الحالية هو القيمة الحالية لسلسلة الأرباح المخصومة .
- # إن سلسلة الفوائد الصافية الخاصة لمشروع متعدد الأوطان بذاته هى سلسلة الأرباح الصافية للمشروع .
- # وسلسلة الفوائد الصافية لكل بلد مشترك هى حصيلة البلد في سلسلة الأرباح الصافية للمشروع ، وتتناسب مع حصة البلد في رأس مال المشروع .

وعلى هذا الأساس .. يمكن احتساب الفوائد الصافية للبلد K ($^{e}k > 0$) في الفترة t :

$$(B_{kt} - C_{kt}) = H_{kt} = {}^{e}k\ H_{.t}$$

وسلسلة الفوائد الصافية :

$$(- C_{ko}, {}^{e}k\ H_{.2}, \ldots\ldots , {}^{e}k\ H_{.t}, \ldots\ldots, {}^{e}k.H_n + B_{kn})$$

oberkanal.com

حيث تمثل :

e_k = حصة البلد K في التكلفة الأولية لرأس المال : $e_k = C_{ko} / C_o$

B_{kt} = الفوائد للبلد المشترك K في الفترة t .

C_{kt} = التكاليف للبلد المشترك K في الفتر t .

H_{kt} = تدفق الأرباح إلى البلد K في الفترة t .

$H_{.t}$ = أرباح المشروع المتعددة الأطراف في الفترة t .

C_{ko} = نصيب البلد K من التكلفة الأولية لرأسمال المشروع المتعدد الأطراف .

B_{kn} = نصيب البلد K من القيمة الآجلة (قيمة التخلص) للمشروع .

والفوائد الصافية في الفترة الأولية سلبية ، وتساوي حصة كل بلد في التكلفة الأولية لرأس المال $-C_{10}$ ، وتشمل الفوائد الصافية في الفترة النهائية نصيب القيمة الآجلة (قيمة المنخفض) للمشروع B_{kn} .

وإذا خضعت الأرباح لضرائب وطنية في البلد الذي يقع فيه المشروع ، تصبح سلسلة الفوائد الصافية للبلدان المشتركة أداة وظيفية لمعدل الضريبة ، وكذلك لأنصبتها في رأسمال المشروع ، وتصبح الفوائد الصافية للبلد الذي يقع فيه المشروع (البلد d) في الفترة t كما يلي :

$$^{e}dH.t + {}^{t}dH.t (I - {}^{e}d)$$

حيث تمثل :

td = معدل الضريبة المطبق على الأرباح $H_{.t}$ في البلد d .

وتقل الفوائد الصافية لكل بلد آخر مشترك K في الفترة t لتصبح كما يلي :

$$e_k (I - {}^t d) H_{.t}$$

وهذه الصيغة لا تميز بين رأس المال المملوك للقطاعين العام والخاص في البلد المشترك ، وهي تعين فحسب أي البلدان تحصل على الأرباح .

وفي حساب مصفوفة الفوائد الصافية الخاصة يظهر تساؤل إزاء معاملة إيرادات تعريفية معينة ، ومعاملة الأرباح من إعادة شحن مدخلات ونواتج المشروع .

إن سلسلة الأرباح المعرفة فيما سبق هي المقياس الصحيح لأرباح المشروع فيما يتعلق بالمشتركين في رأس المال من القطاع الخاص (غير الحكومي) . وفي حساب الأرباح الصافية الخاصة للبلدان ، مقاسة بأسعار السوق ، هناك قول يضم إيرادات تعريفية معينة ، وأرباحاً ناشئة عن إعادة شحن مدخلات المشروع ونواتجه .

وإذا استخدم مشروع متعدد الأطراف مدخلات مستوردة إلى المنطقة وخاضعة للرسوم ، أو إذا أنتجت صادرات تصدر من المنطقة وتخضع لرسوم التصدير ، تحصل هذه الرسوم باعتبارها إيراداً للبلدان المشتركة ، وتعتبر نتيجة مباشرة للمشروع . ويمكن القول – بإدراجها في سلسلة الفوائد الصافية لتلك البلدان التي تحصل عليها ، ويمكن الافتراض في غياب هذه الرسوم بتحقق الفوائد للمشروع باعتبارها أرباحاً .

وأن الصلة بين الرسوم الوطنية المفروضة على الواردات والصادرات الإقليمية للمشروع ، وبين توزيع الفوائد الصافية تعطي مبرراً لعدم فرض ضرائب على الواردات الإقليمية للمشروع ، وإخضاع مدخراته ونواتجه لمعاملة ضريبية موحدة في البلدان الواقعة داخل المنطقة .

ومن المرجح بالنسبة للمشروع المتعدد الأطراف ، ألا تكون هناك رسوم على تدفقات التجارة بين البلدان في الإقليم ، وإذا حدث وفرضت رسوم .. فإن المنطق السابق يلزم بحساب هذه الرسوم باعتبارها جزءاً من الفوائد (أو التكاليف) الصافية للبلدان المشتركة . وبما أن الرسوم بين بلدان المنطقة ستكون مدفوعات تحويلية في الواقع ، فإنها لن تزيد سلسلة الأرباح للمشروع ، ولكنها ستؤثر على توزيعها عبر البلدان المشتركة .

وإذا قامت البلدان المشتركة باستيراد (تصدير) بعض واردات (صادرات) مشروع (ما) بسعر واحد ، ثم بيعت إلى المشروع (اشتريت منه) بأسعار مختلفة .. فإن المبالغ الواردة في الأعمدة كمصفوفة الفوائد الصافية لن تكون مساوية لأرباح المشروع في كل فترة ، كما تشير الإيرادات والتكاليف المقاسة بأسعار السوق .

وقد تشمل أرقام الفوائد الصافية لبعض البلدان المنفردة على أرباح تحقق من معاملات ، تتصل بإعادة شحن المدخلات والنواتج ، وستعود هذه الأرباح للبلدان المشتركة مباشرة كنتيجة للمشروع ، لكنها لن تسجل كأرباح ، ولن توزع هذه الأرباح وفقاً للأنصبة في رأسمال المشروع .

وتشير معاملة الرسوم على المدخلات والنواتج إلى ضرورة معاملة هذه الأرباح ، باعتبارها فوائد من المشروع كأن يتعين توزيعها على البلد المشترك الذي تحدث به ، وينبغي حسابها في تقييم البلد لاشتراكه في المشروع ، وإدراجها في تقييم المشروع المتعدد الأطراف بذاته .

ولا تظهر التعقيدات اللازمة لمعاملة الضرائب ، والرسوم على المدخلات والنواتج والأرباح من إعادة الشحن إذا اقتصر تقييم سعر السوق على الفوائد الممنوحة للمساهمين في رأس المال من القطاع الخاص (غير الحكومي) .

ولا تظهر هذه المشاكل في التقييم الاجتماعي للمشروعات الوطنية بسبب تطبيق أسعار الحدود للبلد ، وليس هذا هو الحال بالنسبة للمشروعات المتعدد الأطراف ، إن وجود أسعار حدود كثيرة مختلفة يثير مشاكل ، فمن الممكن استخدام سعر حدود إقليمي وحيد ، ولكن سينطوى حسابه على بعض الصعوبات ، ولا تشير الأرقام الناتجة إلى تلك المواقع داخل المنطقة ، حيث تنخفض فوائد الرسوم على المدخلات والنواتج والأرباح من إعادة الشحن .

وفي نهاية هذا القسم .. يمكن عرض طريقة لقياس معاملة الرسوم والأرباح المتحصلة من إعادة الشحن ، كما يظهرها النموذج التالي :

اولاً : بالنسبة لبلد يقع فيه المشروع

وتتم *قياسات النموذج لأغراض ضريبية* .. سنجد أن معاملة الرسوم ستخضع للنموذج :

$$e_d H_{.t} + t_d H_{.t} + (1 - e_d)$$

+ رسوم البلد d على المدخلات والنواتج المنقولة إلى واسطة نقل أخرى .

+ أرباح البلد d من النقل إلى واسطة نقل أخرى .

$$= B_{dt} - C_{dt}$$

ثانياً : بالنسبة لبلد مشترك لا يقع فيه المشروع

تتم قياسات النموذج كما يلي :

$$e_k (t - {}^{t}d) H.t$$

+ رسوم البلد K على المدخلات والنواتج المنقولة إلى واسطة نقل أخرى .

+ أرباح K من النقل إلى واسطة نقل أخرى .

$$= B_{kt} - C_{kt}$$

وفي الفترة الأولية .. تكون الأرباح الصافية $-C_{ok}$ ، وتشمل في الفترة النهائية على حصة البلد من القيمة الآجلة (قيمة التخلص) للمشروع B_{kn} .

obeikandl.com

المبحث الرابع
مصفوفة الفوائد الصافية الاجتماعية
كمنهج لقياس الفوائد والتكاليف باعتبارها دخلاً غير موظف

تعرف مصفوفة الفوائد الصافية الاجتماعية بأنها تشكل من سلسلة الفوائد الصافية المتحصلة للبدان المشتركة ، حيث تقاس الفوائد والتكاليف باعتبارها دخلاً غير موظف ، ويتم تقدير ذلك باستخدام أسعار محاسبية مستمدة من أسعار الحدود ، ويعبر عنها بوحدة قياس بالنقد الأجنبي .

ويمكن إستخدام تعريف ليتل وميرليس L. M. Dlittle and J. H. Mirrlees [*] ، لوحدة القياس بالتعبير عنها بوحدة مشتركة من النقد الأجنبي ، بدلاً من أسعار الحدود بالعملة المحلية . أن استخدام وحدة النقد الأجنبي لتحليل المشروع المتعدد الأطراف يبسط من إجراء التقدير ؛ فمن الأسهل التعبير عن الفوائد الصافية على كل بلد بعملة مشتركة مباشرة ، بدلاً من وحدات الحدود التي يتم التعامل فيها بأسعار الصرف الرسمية .

وهناك منهج بديل يوصى بقياس الفوائد والتكاليف كاستهلاك كلي ، باستخدام أسعار السوق المحلية وحساب الفوائد الصافية بالوحدات المحلية[**] .

ويستحدم هذا المنهج سعر صرف اعتبارياً (سعراً محاسبياً) لتحويل إيرادات التصدير وتكاليف الواردات إلى وحدات مساوية من النقد المحلي .

(*) I. M. D. Little and J. H. Mirrlees, Project Appraisal and Planning For Developing Countries. (Heinemann Educational Books, London, 1974 .

(**) a Unido Guidelines For Project . اليونيدو – مبادئ توجيه لتقييم المشروعات Evaluation نيويورك ١٩٧٢ .

وهذه الطريقة الفنية تماثل أساساً تلك الطريقة ، المقترح استخدامها في هذه الدراسة ، ورغم أنه يمكن تكييف الصياغة المقترحة لإجراءات التقييم بما يتسق ومنهج « المبادئ التوجيهية لليونيدو » .. فإن الحاجة إلى تقديرات متعدد الأسعار الصرف الاعتبارية (الأسعار المحاسبية) من أجل تقييم المشروعات المتعددة الأطراف ، وتجعل المنهج المقترح أكثر سهولة ؛

فالموقع الفعلي للمشروع المتعدد الأطراف سيؤثر على تدفقات التجارة بين بلدان المنطقة ، وعلى الأسعار السوقية والمحاسبية ، وعلى حدوث آثار خارجية . وعليه .. يتم تصور المشروع لأغراض التحليل على أنه كيان مستقل ، يباشر التجارة مع كل البلدان المشتركة ومع بقية العالم .

وعند ذاك .. يمكن تقييم هذه المعاملات على نحو مماثل للمشروعات الوطنية ، وهذا يسمح لكل بلد بتقييم اشتراكه في المشروع كما يحدث في حالة المشروع الوطني ، ولهذا الغرض .. يمكن استخدام نفس مجموعة البيانات والمقاييس المطلوبة من أجل التقدير الشامل لأداء المشروع بذاته .

وسيكون كل بلد مشترك مهتماً بالصف الذي يحدد فوائده الصافية في حين سيتناول إجراء التقييم الشامل التجميع الزمني والإقليمي للفوائد الصافية ، كما هى مسجلة في مصفوفة الفوائد الصافية .

وتكون معالجة المعاملات في تحليل المشروع المتعدد الأطراف ؛ لحساب صافي الفوائد الاجتماعية كما يلي :

أ – يجب على البلد المورد للمدخلات المباعة إلى المشروع أن يقيم هذه المدخلات بسعر البيع « فوب » وأن يعاملها كفوائد ، ويجب للبلد المتلقي لها أن يقيمها بسعرها المحاسبي ، وأن يعاملها كتكاليف .

ب – النواتج المشتراة من المشروع ، أو المشتراه من بلد آخر تلقاها من المشروع يقيمها البلد المتلقي بسعرها « سيف » كتكاليف ، وبسعر المحاسبي كفوائد .

جـ – الواردات من المدخلات المعاد بيعها للمشروع تقيم بسعر استيرادها « سيف » كتكاليف وبسعر بيعها « فوب » للمشروع كفوائد .

د – البلد الذي يشتري النواتج من المشروع لإعادة بيعها كصادرات ، يقيمها سعر شرائها « سيف » كتكاليف ، وبسعر تصديرها « فوب » كفوائد .

هـ – كل خدمات النقل والتأمين والتسهيلات الائتمانية وغيرها التي يقدمها البلد للاقتران مع المعاملات المشار إليها في البندين الأول والثاني بعاليه ، تقييم للأسعار المحاسبية كتكاليف .

و – تقيم كل مدخلات ونواتج المشروع بأسعار السوق ، ويتم بالتالي توزيع السلسلة الناتجة من الأرباح المتحصلة من المشروع إلى البلدان وفقاً لأنصبتها (e_k) في التمويل الكلي لرأس المال المبدئي C.o : حيث تمثل :

C.o = مجموع التكلفة الأولية لرأسمال المشروع المتعدد الأطراف =

$$C.o = \sum_{k=1}^{m} Cko$$

ز – تعامل كل الرسوم التي تحصل عليها البلدان المشتركة من الواردات المتجهة إلى المشروع أو للصادرات الناشئة عن المشروع كفوائد للبلدان المتبقية .

ح – تقيم الآثار الخارجية عند أخذها في الإعتبار ، حين تحدث وحيثما تحدث بأسعار محاسبية مناسبة .

ويسجل البندان (أ) ، (ب) المعاملات المباشرة مع المشروع ، ويكفل البندان (جـ) ، (د) أن تكون الأرباح من النقل من واسطة نقل إلى أخرى محسوبة حساباً صحيحاً ومدرجة في التقديرات ، ويكفل البند (هـ) الحساب الصحيح للمدخلات العينية .

ويسجل البند (و) حصة كل بلد مشترك في سلسلة الأرباح كفائدة ، ويجب أن يأخذ توزيع الأرباح في الاعتبار الضرائب على الأرباح في البلدان التي يقع فيها المشروع .

ويسجل البند (ز) الرسوم المتحصلة والمنسوبة للمشروع كفوائد للبلدان حيثما تحصل ، ويتحقق البند (ح) من أن الآثار الخارجية عند النظر فيها قد أخذت في الاعتبار ، حين تحدث وحيثما تحدث ، ويمكن تقدير الآثار الخارجية على حدة كفوائد / أو تكاليف ، أو يمكن دمجها في حساب الأسعار المحاسبية المستخدمة في تقييم البنود (أ) ، (هـ) .

ويمكن تصميم قائمة قياس تحسب على أساسها أسعار تقييم المعاملات المتصلة بالمشروعات المتعددة الأطراف من حيث الفوائد / التكاليف وفق حركة التوريدات سواء كانت واردة إلى المشروع ، أو موردة من المشروع وكذلك الآثار الخارجية كما يلي :

جدول (٤ - ١) : أسعار تقييم المعاملات المتحصلة بالمشروعات المتعددة الأطراف .

المعاملة	الفوائد مقاسة بـ	التكاليف مقاسة بـ
واردة من المشروع المتعدد الأطراف .	أسعار محاسبية	أسعار السوق
موردة إلى المشروع المتعدد الأطراف .	أسعار السوق	أسعار محاسبية
المسافة	أسعار السوق	أسعار السوق
سلع وخدمات عينية موردة مجاناً .	السعر صفر	أسعار محاسبية
الحصة في سلسلة أرباح المشروع * .	أسعار السوق	صفر
رسوم واردة للاقتران مع الموارد إلى المشروع أو الصادرات منه .	أسعار السوق	صفر
آثار خارجية **	أسعار محاسبية	أسعار محاسبية

* تشمل أي ضرائب محصلة على الأرباح في البلدان التي يقع فيها المشروع ، والتي تخضع فيها لأرباح للضرائب .

** في حالة عدم أخذ الآثار الخارجية في الاعتبار في حساب الأسعار المحاسبية المستخدمة ، في تقييم المعاملات من خلال آلية السوق .

وتظهر المنافع والتكاليف التي تحسب وفق القائمة ، وتقاس بوصفها إيرادات اجتماعية غير موظفة ، معبر عنها بوحدات القطع الأجنبي في الصيغة .

($b_{kt} - C_{kt}$) كقيودات في مصفوفة صافي المنافع الاجتماعية ، وسيكون لدى كل بلد مشترك في المشروع ، سواء عن طريق ملكية الرأسمال السهمي والتجارة ، أو عن طريق التجارة وحدها ، سلسلة من صافي المنافع يمكن أن تنسب إلى المشروع .

والبلدان المشتركة في تكلفة الرأسمال السهمي للمشروع هى وحدها التي ستظهر لديها قيودات في الفترة المبدئية (الفترة صفر) ، وستكون لديها مستحقات مقابل القيمة النهائية للمشروع (قيمة التخلص) ، وأرقام تكلفة الرأسمال السهمي المبدئية هى نفس أرقام الحسابات الخاصة وحسابات صافي المنافع الاجتماعية ؛ استناداً إلى قياس الإيرادات الاجتماعية غير الموظفة بوحدات القطع الأجنبي ، ومن ثم يصبح كل صف في مضمونه صافى الفوائد الاجتماعية كما يلي :

$$(C_{ko}. b_{kt} - C_{k1} \ldots . b_{kn} - C_{kn} + B_{kn})$$

وسيكون للبلدان المشاركة قيودات غير صفرية بعد الفترة المبدئية ، بغض النظر عما إذا كانت مشتركة في التكلفة المبدئية للرأسمال السهمي للمشروع المتعدد الأطراف أم لا .

المبحث الاخير
التكلفة المبدئية للرأسمال السهمي
وقيمة (التخلص) النهائية

تتألف التكلفة المبدئية للرأسمال السهمي لأي مشروع (C.o) من قيمة رأسمال المساهمين الذي يستثمره المشاركون في مشروع متعدد الأطراف في بداية المشروع ، وهذا مهم لأنه يحدد توزيع المستحقات :

(e_1 , e_2 , ... , e_n) مقابل سلسلة الأرباح في المستقبل . وتعتبر إجراءات التقييم المشار إليها أن التكلفة المبدئية للرأسمال السهمي لمشروع متعدد الأطراف مستقلة عن سلسلة المنافع ؛ لأن حجم وتوزيع التكاليف المبدئية هى في المقام الأول قرارات تتعلق بالسياسة العامة في صياغة المشروعات المتعددة الأطراف .

ونادراً ما تكون السنة النهائية التي تقدر منافعها وتكاليفها في تقييم المشروع هى السنة الفعلية التي يتوقف فيها تشغيل المشروع ، حتى إذا كانت هذه هى السنة الأخيرة في عملية التشغيل .. فإن حساب قيمة الرأسمال السهمي للمشروع في هذه السنة الختامية يظل ضرورياً ، ومن ثم فإن تلك هى قيمة منافع المشروع غير الموزعة ، وتعتبر بمثابة منفعة للمنطقة ، كما أن لتوزيع الرأسمال السهمي النهائي على كل من البلدان أهمية في تقييم مشاركة كل منها في المشروع .

ويمكن لمشروع (ما) في السنة المسقطة لإنتهائه ، إما أن يتوقف عن العمل وتباع أصوله المادية أو توزع على ممتلكيه ، أو أن يستمر في العمل ، والفرق بين الحالتين هو أنه إذا استمر تشغيل المشروع ، فمن المحتمل أن تكون له قيمة أكبر من قيمة التخلص من أصوله المادية ، كما يجب أن تولي بعض القيمة للمعلومات المتراكمة الناجمة عن تشغيل المشروع ، التي تعد ذات قيمة نوعية له ، ولكنها في حالة التخلص منه تصبح ذات قيمة صفرية ..

وفي حالة إلغاء المشروع وبيع أصوله .. المادية فإن B_{kn} ستمثل المنافع التي سيحصل عليها كل بلد مشترك من بيع الأصول .

القسم الثالث

مناهج تقييم المشاركة في المشروعات المتعددة الأطراف

المبحث الأول

« مناهج التقنية الحديثة لتقييم المشروعات المتعددة الأطراف »

سيحتاج كل بلد مشترك في مشروع متعدد الأطراف إلى تعرف – على نحو واف – على المنافع المحتملة التي ستستمد من المشروع ، ويمكن استخدام تقنيين لتقييم ذلك ، هما :

- معدل الفائد الذاتي IRR_k, irr_k .
- القيمة الراهنة PV_k , pv_k .

المستقاة من المشاركة في المشروع ، ويفترض كل من الحسابين أن البلد المشترك يقيم مشاركته في المشروع المتعدد الأطراف بوصفه مشروعاً وطنياً ، يتم تقييمه وفقاً لمعايير المشروعات الوطنية .

ويتألف معدل العائد الذاتي المتعلق باشتراك البلد K في مشروع متعدد الأطراف من سعر الخصم ، الذي يسوي بين القيمة الراهنة لصافي سلسلة المنافع المستقبلية ، وحصة البلد في التكلفة المبدئية للرأسمال السهمي .

وترد الأرقام اللازمة في الصف K من مصفوفة صافي المنافع ، وبالتالي يتم حل معدل العائد الذاتي كما يلي :

معدل العائد الذاتي الخاص

$$C_{ko} = \sum_{t=1}^{n} \left[\frac{(B_{kt} - C_{kt})}{(I + IRR_k)} \right]$$

معدل العائد الذاتي الاجتماعي

$$Cko = \sum_{t=1}^{n} \left[\frac{(bkt - Ckt)}{(I + irr_k)^t} \right]$$

يلاحظ :

إن الأحرف اللاتينية الكبيرة IRR, B, C هي متغيرات مقاسة بأسعار السوق والحساب الخاص الناتج (سعر السوق) .

وأن الأحرف اللاتينية الصغيرة irr, b, c – هي متغيرات مقاسة للأسعار المحاسبية والحسابات الاجتماعية الناتجة (السعر المحاسبي) .

الاستثناء الوحيد لهذه التسميات هو استخدام الحرف الصغير (r) لتسمية أسعار الفائدة السوقية ، والأحرف الكبيرة ARI في تسمية أسعار الفائدة المحاسبية .

ويمكن حل معدل العائد الذاتي بواسطة عملية المصادرة ، حيث تستخدم عدة أسعار خصم إلى أن يتم التلاقي في النهاية عند السعر الصحيح .

وتتألف القيمة الراهنة لمشاركة البلد K في مشروع متعدد الأطراف من :

القيمة الراهنة الخاصة Cko

$$PV_k = \sum_{t=1}^{n} \left[\frac{(Bkt - Ckt)}{(I + rk)\,t} \right]$$

القيمة الراهنة الاجتماعية

$$pv_k = \sum_{t=1}^{n} \left[\frac{(b_{kt} - C_{kt})}{I (I + ARI_k) - C_{ko}} \right]$$

حيث تمثل :

IRR_k – المعدل الداخلي للعائد من اشتراك البلد K في المشروع .

PV_k – القيمة الحالية لاشتراك البلد K في المشروع .

ARI_k – سعر الفائدة المحاسبي للبلد K .

π_k – سعر الفائدة السوقي في البلد K .

وبالإضافة إلى معدل العائد الذاتي والقيمة الراهنة لمشاركة كل بلد في مشروع متعدد الأطراف .. فإن هناك حاجة إلى قياس شامل بعض الشئ للأداء الاقتصادي للمشروع المتعدد الأطراف .

وتقييم مشاركة كل بلد في المشروع المتعدد الأطراف ، هو تقييم لأجزاء المشروع ، وتقييم المشروع المتعدد الأطراف في حد ذاته هو مجموع هذه الأجزاء .

وأن امتداد تقنيات القيمة الراهنة التقليدية إلى المشروعات المتعددة الأطراف يثير مشكلات لم تكن لتنشأ إذا تماثل معدل الفائدة المحاسبي لجميع البلدان المشتركة ، بيد أنه ليس من المرجح أن تكون الحالة كذلك .

وتنشأ مشكلة الخصم نتيجة لوجود معدلات وطنية مختلفة للفائدة المحاسبية ، والقضية ، هي :

– ما المعدل أو المعدلات التي ينبغي استخدامها لخصم سلسلة المنافع المستقبلية لبلدان مختلفة ، بحيث يمكن تجميع هذه السلسلة في قيمة واحدة شاملة للمشروع المتعدد الأطراف في حد ذاته ؟

obeikandl.com

وتوجد طريقتان للتصرف :

إحداهما : هى خصم صافي سلسلة المنافع المستقبلية لكل بلد ، باستخدام معدل الفائدة المحاسبي الخاص بهذا البلد .

الأخرى : هى خصم هذه السلسلة من المنافع بمعدل خصم آخر .

ومن الناحية العملية .. يعتبر هذا اختياراً بين الخصم بمعدل الفائدة المحاسبي الخاص بالبلد ، أو الخصم بمعدل خصم موحد بالنسبة للمنطقة ككل . ولا توجد ثمة إعتراضات نظرية خطيرة على خصم منافع كل بلد في المستقبل بمعدلات ، تختلف عن معدل الفائدة المحاسبي للبلد ، ويختلف كل منها عن الآخر .

ويدل ضمناً صافي المنافع بأسعار السوق الخاصة أو كإيرادات اجتماعية غير موظفة ، قيس كلاهما بوحدة قياس القطع الأجنبي ، على أنه يمكن المقارنة في غضون فترة معينة من الوقت بين منافع البلدان المشتركة في المشروع المتعدد الأوطان .

ويتألف صافي قيودات المنافع في كل من مصفوفة صافي المنافع الخاصة ، والمنافع الاجتماعية من سلسلة صافي المنافع الزمنية غير المخصومة بوحدات ، يمكن مقارنتها بين البلدان في كل فترة زمنية ، وستؤدي التغييرات الحاصلة في قيمة المصروفات والإيرادات المشتركة بين البلدان داخل منطقة (ما) ، إلى تغيير اتجاه توزيع صافي المنافع عبر المنطقة في فترة (ما) من الزمن ، ولكنها لن تؤدي إلى تغيير القيمة الإجمالية لصافي المنافع ، إلا أن التغييرات الحاصلة في التدفقات الحقيقية للتجارة داخل المنطقة قد تؤدي إلى تغيير مجموع المنافع ، حيث إنه ليس من الضروري أن تكون الأسعار المحاسبية هى نفسها في البلدان المختلفة ، فالحدود الوطنية وما يتصل بها من ترتيبات مؤسسية حول السلع وعوامل الإنتاج ، يمكن أن تؤدي إلى اختلاف الأسعار المحاسبية اختلافاً واسعاً .

إذا نتج صافي سلسلة المنافع الخاصة بالمشروع المتعدد الأطراف في حد ذاته من خلال جمع المنافع في البلدان في كل فترة زمنية :

$$(b.t - C.t) = \sum_{t=1}^{m} (bkt - Ckt)$$

فإن صافي سلسلة المنافع المستقبلية الناجمة ، ينشأ على أساس الافتراض بأنه يمكن في سياق التقييم الشامل لأداء المشروع في حد ذاته تجميع صافي المنافع المقارنة في البلدان في نفس الفترة الزمنية ، ويعادل ذلك المنفعة الحدية الثانية للافتراض النقدي المستخدم لتجميع العمليات الفردية كصافي قيودات المنافع الوطنية .

وإذا قررت البلدان المشتركة في المشروع أن المنفعة الحدية الوطنية للإيرادات الاجتماعية غير المخصصة ليست ثابتة لدى الأعضاء المشتركين .. فإنه يتعين مراعاة ذلك بوضوح من خلال تحويل أوزان توزيعية إلى سلسلة صافي منافع كل بلد ، وقد تتباين ، أو لا تتباين الأوزان مع مرور الوقت .

وإذا وجب ترجيح صافي المنافع العائدة على البلدان المشاركة ذات الدخل المتدني على نحو أكثر ثقلاً من صافي المنافع العائدة على البلدان ذات الدخل الأعلى .. فإنه يتعين استخدام مجموعة من الأوزان المناسبة لتعديل (bkt - Ckt) في مصفوفة صافي المنافع .

وإذا تم الإبقاء على افتراض المنفعة الحدية الثابتة للإيرادات الاجتماعية غير المخصصة (المرجحة) خلال البلدان .. فمن الضروري أن تخصم جميع المنافع في فترة زمنية معينة باستخدام عامل مشترك للتجميع الزمني . وهذا يقتضي ضمناً تحديد معدل واحد للفائدة المحاسبية (ARIp) في حساب القيمة الراهنة للمشروع في حد ذاته .

وحيث يدل الرمز السفلي (P / C) على المشروع يستخدم صافي سلسلة المنافع المقارنة ؛ خلال البلدان في كل فترة زمنية .. فإن القيمتين الراهنتين الخاصة والاجتماعية ومعدلات العائد الذاتي المتعلق بالمشروع تتألف مما يلي :

$$PVp/c = \sum_{t=1}^{n} \frac{(B.t - C.t)}{(I + ARIp)\, t} - C.o$$

$$PVp/c = \sum_{t=1}^{n} \frac{(b.t - C.t)}{(I + ARIp)\, t} - C.o$$

$$C.o = \sum_{t=1}^{n} \frac{(B.t - C.t)}{(I + IRRp/c)\, t}$$

$$C.o = \sum_{t=1}^{n} \frac{(b.t - C.t)}{(I + IRRp/c)\, t}$$

ويتألف التجميع الزمني من خصم القيم المستقبلية بواسطة عامل مناسب ، وتحويلها إلى وحدات ، يمكن مقارنتها مباشرة طوال الوقت ، ومن ثم تكون قيمة وحدة واحدة من صافي المنافع المستقبلية في البلد K في الفترة (T) هي (1/C1 _ ARIk) t بوحدات يمكن مقارنتها بالوحدات في الفترة (C) .

ولإتاحة إمكانية مقارنة المنافع في كل بلد بين فترات زمنية مختلفة ، يمكن تعديل مصفوفة صافي المنافع بواسطة مجموعة من عوامل الخصم (dkt) :

$$dkt = (1/C1 + ARIk) t$$

ويتكون ما ينتج من مصفوفات صافي المنافع الخاصة والاجتماعية المخصومة من القيودات dkt (Bkt - Ckt) و dkt (bkt - Ckt) التي تتضمن الافتراض بأن المنفعة الحدية للمنافع المخصومة في كل بلد ثابتة بمرور الوقت ، ومن ثم ينتج صافي سلسلة المنافع الخاصة بالمشروع المتعدد الأطراف في حد ذاته ، عن طريق جمع منافع البلدان في كل فترة زمنية :

$$d.t (B.t - C.t) = \sum_{k=1}^{m} dkt (Bkt - Ckt)$$

$$d.t (b.t - C.t) = \sum_{k=1}^{m} dkt (bkt - Ckt)$$

وتستخدم هذه المتغيرات لحساب كل من القيمة الراهنة ومعدل العائد الذاتي في تقييم المشروع في حد ذاته .

وحيث يشير الرمز السفلي (p/d) إلى أنه يجري تقييم المشروع ، بواسطة استخدام صافي المنافع المستقبلية المخصومة كلياً ، وتحدد القيمة الراهنة الاجتماعية ومعدل العائد الذاتي للمشروع في حد ذاته على النحو التالي :

$$PVp/d = \sum_{t=0}^{n} d.t (B.t - C.t) = \sum_{k=1}^{m} (PVk)$$

$$PVp/d = \sum_{t=0}^{n} d.t\,(b.t - C.t) = \sum_{k=1}^{m} (PVk)$$

$$IRRp/d = \left[\frac{\sum_{t=0}^{n} d.t\,(B.t - C.t)}{C.o}\right] - 1 = \left[\frac{\sum_{k=1}^{m} (PV_k)}{C.o}\right] - 1$$

$$irrp/d = \left[\frac{\sum_{t=0}^{n} d.t\,(b.t - C.t)}{\quad}\right] - 1 = \left[\frac{\sum_{k=1}^{m} (PVk)}{\quad}\right] - 1$$

حيث تمثل :

PVp – القيمة الحالية للمشروع المتعدد الأطراف ذاته .

IRRp – المعدل الداخلي للعائد من المشروع المتعدد الأطراف ذاته .

تنتج عن الطريقتين المستخدمتين في خصم المنافع المستقبلية ، مجموعتان مختلفتان من الأرقام : القيمة الراهنة ومعدل العائد الذاتي لتقييم المشروع المتعدد الأطراف ذاته ، ويظهر الاختلاف عند تناول المنافع داخل قطر (ما) في نقاط زمنية مختلفة ، وفي البلدان بصورة شاملة في نفس النقطة الزمنية .

والأثر المترتب على ذلك هو أنه في حالة انتقاء قيمة راهنة شاملة ، أو معدل عائد ذاتي لمشروع متعدد الأطراف ، لابد من أن تختار أحد أمرين :

- إما أن نخالف افتراض المنفعة الحدية الثابتة ، فيما يتعلق بمقارنة صافي المنافع بين البلدان في فترات زمنية معينة .

- أو تخالف صافي المنافع داخل البلدان طوال الوقت .

وقد يكون من الضروري إجراء بعض التعديلات لمواجهة هذه المشكلة ، ومن ثم يمكن استخدام سلسلة منافع المشروع غير المخصومة (B.t - C.t) ، أو (b.t - C.t) لـ t = O, ... n لحل ما يلي :

معدل العائد الذاتي المتعلق بالمشروع في حد ذاته (IRRp/c , irrp/c) .

القيمة الراهنة للمشروع في حد ذاته (PVp/c , pvp/c) باستخدام معدل فائدة محاسبية محددة (ARIp) للمشروع في حد ذاته .

أو صافي سلسلة منافع المشروع المخصومة (d.t (B.t - C.t) ، أو d.t (b.t - C.t) لـ t = O, 1, ... n لحل ما يلي :

- القيمة الراهنة للمشروع في حد ذاته (PVp/d , pvp/d) بوصفها مجموع القيم الفردية الراهنة للمشاركة في المشروع .

وسوف يعتمد قرار اختيار التدبير المناسب على الظروف التي سيتم فيها تقييم المشروع .

obeikandl.com

المبحث الثاني
معايير التقييم وقاعدة ثاني افضل تكلفة

تعتمد عملية التقييم هذه على محاولة ضم إجراءات الأداء الشامل للمشروع المتعدد الأطراف ذاته ، مع إجراءات تقييم مشاركة كل بلد في المشروع ؛ لكي يتسنى استنتاج مجموعة من معايير تقييم المشروعات المتعددة الأطراف .

وتقوم المعايير بتصنيف المشروعات المتعددة الأطراف :

- مشروعات مقبولة .
- مشروعات غير مقبولة .
- مشروعات محتملة القبول .

وهنا .. بإعادة توزيع التكاليف الأولية بين البلدان المشتركة ، وتتولى قاعدة ثاني أفضل تكلفة قياس تكلفة الفرص البديلة ، في اختيار مشروع يعتبر عند استخدام هذه المعايير تالياً للأفضل مباشرة .

وتستحدم في توضيح استعمال معايير التقييم ، وقاعدة ثاني أفضل تكلفة ، ومجموعة رموز التقييمات الخاصة التي تستخدم مصفوفة المنافع الخاصة ، وتتبع إجراءات مماثلة في التقييم الاجتماعي ، الذى يستخدم مصفوفة صافي المنافع الاجتماعية . والهدف من تقييم المشروعات المتعددة الأطراف ، هو تقرير ما إذا كان ينبغي قبول المشروع أو رفضه . وثمة ثلاث طرق يمكن طرح بها هذا السؤال ، يقتضي كل منها ضمناً إتباع منهج مختلف اختلافاً طفيفاً إزاء عملية التقييم :

هل ينبغي قبول ، أو رفض مشروع متعدد الأطراف بعينه ؟

بالنسبة للتكلفة المبدئية نفسها (C.o) – ما أفضل صيغة من مشروع ما ، أو أفضل صيغة من عدة مشروعات بديلة ؟

obeikandl.com

بالنسبة لصيغ مختلفة من مشروع أو مشروعات بديلة ، لم تكن تكلفتها المبدئية مماثلة .. كيف يمكن تصنيفها ؟

إذا تم تحديد المشروع تحديداً كاملاً بما في ذلك توزيع التكاليف المبدئية ، يجب القيام بالحسابات التالية :

IRRk – معدل العائد الذاتي للمشاركةبالنسبة لكل من البلدان المشتركة .

PVk – القيمة الراهنة للمشاركة بالنسبة لكل من البلدان المشتركة .

IRRp – معدل العائد الذاتي على المشروع ذاته .

PVp – القيمة الراهنة للمشروع ذاته ، باستخدام معدل فائدة دولي لأسعار الحدود .

وتقر الشروط التالية مدى قبول المشروع لدى كل بلد من البلدان المشتركة :

الشرط الأول : إذا تجاوز معدل العائد الذاتي لكل بلد معدل الفائدة المحاسبية لدى هذا البلد ، يكون المشروع المتعدد الأطراف مقبولاً لدى كل من المشتركين .

IRRk > ARIk ، حيث إن Cko (نصيب البلد K من التكلفة المبدئية للرأسمال السهمي للمشروع المتعدد الأطراف) بالنسبة لـ k و K = I .... m (يوجد عدد m بلداً مشاركاً في المنطقة) .

ويكون المشروع المتعدد الأطراف مقبولاً لدى كل مشترك إذا كانت القيمة الراهنة للإشتراك في المشروع إيجابية ، بالنظر إلى معدل الفائدة المحاسبية للبلد وحصتها في التكلفة المبدئية للمشروع .

obeikandl.com

$PVk > 0$ ، حيث إن ARIk (معدل الفائدة المحاسبية للبلد K) و C_{ko} (نصيب البلد K من التكلفة المبدئية للرأسمال السهمي للمشروع المتعدد الأطراف) بالنسبة للبلد k , $K = I \ldots m$.

وحيث لا يتجاوز معدل العائد الذاتي سعر الفائدة المحاسبية ، أو حيث تكون القيمة الراهنة للمشاركة في المشروع سلبية لبعض البلدان .. وينبغي أن يقوم إجراء التقييم بإظهار تأثير التوزيع البديل للتكاليف المبدئية (C10 , C20 , ... Cmo) لتقدير ما إذا كان وجود ، أو عدم وجود توزيع مختلف للتكاليف المبدئية سيسفر عن مجموعة من معدلات العائد الذاتي IRRks ، والقيم الراهنة التي تعني بالجزئين للشروط الأول .

وبالنسبة لكل بلد من البلدان المشاركة .. ينبغي أن تحسب القيمة التحويلية للتكاليف المبدئية Cko ، وهذه هي قيمة الإسهام في التكلفة المبدئية ، التي زادت عن ذلك فلن تكون للمشروع بعدئذ قيمة راهنة إيجابية بالنسبة للبلد المشارك ، وينخفض معدل العائد الذاتي من المشاركة إلى أقل من سعر الفائدة المحاسبي :

$$Cko = \sum_{t=1}^{n} \frac{(Bkt - Ckt)}{(1 + ARIk)}$$

الشرط الثاني : نظراً لأن القيمة التحويلية للتكاليف المبدئية هي القيمة الراهنة لصافي سلسلة المبالغ المستقبلية .. فمن الضروري أن يكون مبلغ القيم التحويلية للمشروع أكبر من التكلفة المبدئية C.o ، حتى يكون هناك توزيع للتكاليف المبدئية (C10, C20, ... Cmo) يفي بشرطين :

أن يكون مبلغ Cko معادلاً لـ C.o .

وأن يكون الـ Cko أقل Cko أو مساوياً له .

أي :

$$K = 1 \ldots m \text{ لـ } \sum_{k=1}^{m} Cko = C.o \text{ حيث إن } C.ko \leq Cko$$

فإذا كان مشروع متعدد الأطراف يفي بالشرط الثاني ، فهو يحصل على توزيع واحد على الأقل من التكاليف المبدئية يفي بالشرط الأول ، ومن ثم يصبح المشروع المتعدد الأطراف مقبولاً لدى كل بلد مشارك ، على أن يتم اختبار وتوزيع للتكاليف المبدئية يلبي الشرط الثاني .

ويكتسب الأداء الشامل للمشروعات المتعددة للأطراف بأهميته ، عندما يكون الغرض من التقييم هو تصنيف الصيغ المختلفة من المشروعات ، أو تصنيف مشروعات بديلة ، ويقضي تصنيف الصيغ المختلفة للمشروعات المتعددة الأوطان عدم تقييم المشروع برقم تكلفة مبدئي ، وبتوزيع واحد للتكاليف الأولية ، وبمجموعة واحدة من صافي سلسلة المنافع المستقبلية بالنسبة للبلدان المشاركة . ويستلزم تصنيف تلك الصيغ دراسة بدائل المشروع ذات صافي سلسلة المنافع المستقبلية المختلفة ، وذات مستويات للتكاليف المبدئية ، يحتمل أن تكون مختلفة . وينطبق نفس الشئ على المشروعات المتعددة الأطراف ومجموعات المشروعات البديلة .

الشرط الثالث : يتألف تصنيف الصيغ المتنافسة من المشروع المتعدد الأطراف ، أو المشروعات البديلة ذات التكلفة المبدئية المماثلة في المقام الأول من دراسة لمعدلات العائد الذاتي لكل منهما ، وقيمها الراهنة بالنسبة للمشروع ذاته .

وفي حالة المشروعات البديلة ذات التكلفة المبدئية المماثلة .. يكون المشروع المفضل هو ذاك الذي له أقصى معدل عائد ذاتي بالنسبة للمشروع المتعدد الأطراف ذاته IRR_p ، وأقصى قيمة راهنة للمشروع المتعدد الأطراف ذاته PV_p :

إذا كان $IRR_p^a > IRR_p^b$ For $C.o^a = C.o^b$

يفضل المشروع A على المشروع b .

إذا كان $PV_p^a > PV_p^b$ For $C.o^a = C.o^b$

يفضل المشروع A على المشروع b .

وبالنسبة للمشروعات المتعددة الأطراف التي تفي بالشرط الثالث .. قد يكون معدل العائد الذاتي على المشروع ذاته ، أقل من معدل الفائدة المحاسبية لبعض البلدان المشتركة ، ولكنه سيكون أعلى من معدل الفائدة الدولي لسعر الحدود المستخدم في حساب القيمة الراهنة الأساسية ؛ وذلك لأن معدلات الفائدة المحاسبية المحلية هى في جميع الظروف تقريباً أكبر من معدل الفائدة لسعر الحدود .

المبحث الثالث

اثر التحويل التساهلي في تقييم المشروعات متعددة الاطراف

التحويل التساهلي عبارة عن تقديم تحويل للمشروعات بشروط أكثر مواتاة من الشروط السائدة في السوق التجارية ، ويمكن أن يتراوح هذا من منح خالصة إلى قروض مقدمة إلى المقترض ، بشروط أكثر يسراً على نحو طفيف من الشروط المتوفرة في السوق ، وكثيراً ما يكون التحويل التساهلي مرتبطاً بأنشطة محدودة .

ونظراً للحصول على التحويل التساهلي بشروط مواتية نسبياً .. فإن ذلك يمثل منفعة للمشروع والبلدان المشاركة في المشروع ، وتكلفة لهيئة التمويل التساهلي ، وليس من الضروري أن تكون المنافع بالنسبة للمستفيدين مساوية للتكاليف لدى مصدر التمويل الميسر ، حيث إن كلاً منهما قد يصادف ظروفاً سوقية مختلفة في الحصول على تلك الأسواق أو استثمارها .

- وتقييم المشروعات يعني فقط بالمنافع المستمدة من التمويل التساهلي للمشروع ، والمكاسب اللاحقة للبلدان المشتركة .

وتقوم المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية : الحكومية وغير الحكومية ، بدفع الأموال الميسرة إلى المشروعات الإنمائية ، وفي بعض الحالات .. يجوز للوكالة القائمة بالدفع أن تشترط على المشروعات أن تكون مستوفية لمعيار « الأربحية المسبقة » حتى تكون صالحة للتمويل التساهلي .

وعادة ما يستلزم هذا الشرط أن تظهر المشروعات أربحيتها (الخاصة أو الاجتماعية) بمعزل عن الطبيعة الميسرة التمويل المقصود ، وهذا الشرط يعفي الوكالة من اعتبارها بمثابة وكالة ممولة لمشروعات حدية .

ويمكن تفسير الهامشية أو الحدية بطريقتين :

فقد يكون المشروع حدياً إذا كانت الموارد القابلة للاستثمار محدودة ومستنفذة من قبل المشروعات ، التي تعتبر أعلى قيمة على أساس المعايير الاقتصادية .

أو قد يعتبر المشروع حدياً حتى إذا توفرت الموارد ، ذلك لأن تقييمه على أسس المعايير الاقتصادية يجعله غير مقبول .

وإذا زاد التمويل الميسر من عرض الموارد القابلة للاستثمار .. فإن المشروعات التي تعتبر هامشية ؛ وفقاً للتعريف الأول تصبح مقبولة لأن عرض الموارد القابلة للاستثمار سيؤدي الآن إلى خفض معدل الفائدة المحاسبي .

وإذا كان التمويل التساهلي مرتبطاً بمشروع حدي معين .. فإنه يمكن أن يؤدي إلى تحسين تصنيف المشروع بسبب العنصر التساهلي الموجود في التمويل ، أو إلى خفض طلب التكلفة المبدئية للرأسمال السهمي للمشروع على العرض الثابت للموارد القابلة للاستثمار .

أما إذا كان التمويل التساهلي مربوطاً بمشروع معين غير هامشي .. فإنه سيجعل المشروع أكثر ربحية ، ويمكن أن تعتبر الموارد غير مربوطة فعلاً ، نظراً لأنه يمكن استخدام الموارد المفرج عنها لتمويل مشروع كان هامشياً حتى الآن .

وإذا كان التمويل التساهلي مربوطاً بالمشروعات بالفعل – بحيث لا يكون هناك صافي إضافة إلى الموارد القابلة للإستثمار – فإن خفض التكلفة الناجمة سيستخدم استخداماً كلياً في أغراض الاستهلاك ، فوكالة التمويل التساهلي تؤثر في الواقع على اختيار المشروعات ، عن طريق تمويل أنواع معينة من المشروعات دون غيرها .

ولا تتوقف أهمية التمويل التساهلي في تقييم المشروعات على ما إذا كان مقدماً في هيئة منحة أو قرض تساهلي ، بل على ما إذا كان يؤدي إلى خفض التكلفة المبدئية ، التي يتحملها المشتركون ، أو يحل محل قرض تجاري .

وفي حالة تقييم المشروع ذاته .. فإن التمويل التساهلي يتألف من صافي سلسلة المنافع المعبر عنه في شكل واحد أو شكلين ، فإذا كان التمويل يؤدي إلى خفض التكلفة المبدئية بالنسبة للمشتركين .. فإن صافي سلسلة المنافع يتألف من :

$$Bo, \ldots Ct, \ldots Cn$$

حيث :

Bo – مبلغ التمويل .

Ct – السداد في الفترة t .

وإذا كان بديلاً لقرض تجاري يكون صافي سلسلة المنافع كما يلي :

$$O, \ldots Bt, \ldots Bn$$

حيث :

Bt – الفرق بين سداد القرض التجاري ، وسداد القرض التساهلي في الفتر t .

وإذا كان التمويل في شكل منحة .. فإن المبالغ المدفوعة $Ct^{.S}$ أعلاه ، ستكون قيمتها صفراً ، وسيكون $Bt^{.S}$ مساوياً للمدفوعات على القرض التجاري .

وتتألف القيمة الراهنة للتمويل التساهلي بالنسبة للمشروع وللمشاركين في الرأسمال السهمي من القيمة المخصومة لصافي سلسلة منافع التمويل التساهلي ، عن طريق استخدام أسعار الفائدة السوقية المناسبة ، ومعدلات الفائدة المحاسبية الملائمة .

وإذا كان مقصد وكالة التمويل التساهلي هو تعزيز نواتج سلع معينة ، أو استخدام مدخلات معينة .. فإن القيمة الراهنة للتمويل التساهلي بالنسبة للمشروع ولتدفقات المدخلات والمخرجات ستجعل في الإمكان حساب القيمة الضمنية للعلاوة التي تحددها

obeikandi.com

وكالة التمويل التساهلي للنشاط الذي يجرى تشجيعه .

وعندما يكون التمويل مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بمشروع ، وتسند إلى وكالة التمويل مسؤولية تشجيع النشاط (q) الذي له سعر محاسبي P .. فإن العلاوة الضمنية المعطاة التي تحددها الوكالة لنشاط q هي :

$$q_0 , q_I \ldots\ldots q_n , P_q$$

وسعر الفائدة السوقي أو معدل الفائدة المحاسبي هو :

$$\hat{P} = \frac{PV^{F}_{P}}{PV^{q}_{P}}$$

حيث :

P – العلاوة كنسبة مئوية من السعر الحاسبي .

P_q و PV^{q}_{P} – هي القيمة الراهنة للنشاط q .

PV^{F}_{P} – القيمة الحالية للمشروع ذاته من التمويل التساهلي .

ومن شأن السعر المحاسبي بما فيه العلاوة ، أن يمثل السعر المستخدم ضمناً في تقييم مشروع قيد نظر الوكالة الممولة .

وفي تمويل المشروعات المتعددة الأطراف .. فإنه من المحتمل أن تقوم وكالة التمويل الإقليمية بالمساعدة في تشجيع إقامة شكل معين من التكامل الإقتصادي الإقليمي ، ومن ثم ستكون شروط الوكالة من المشروعات المقترحة ، على أساس مستوى وطبيعة العنصر التجاري داخل المنطقة .

ويمكن أن تؤثر الشروط التي تفرضها وكالة التمويل التساهلي على تقييم واختبار المشروعات ، فضلاً عن مستوى توزيع صافي المنافع على البلدان والمجموعة المشتركة فيها .

القسم الرابع

مناهج تقييم آثار التكامل في المشروعات المتعددة الأطراف

في جميع المشروعات متعددة الأطراف آثار للتكامل ، وهذه الآثار يجب تحديدها الكمي وتقييمها باستخدام المعايير ذات الصلة .

ويعني التقييم الاقتصادي لمشروع متعدد الأطراف في المقام الأول كمستوى المنافع الناجمة عن المشروع ، وتوزيع صافي تلك المنافع على البلدان المشاركة ، وثمة اعتبار له أهمية مساوية ، هو مدى إسهام المشروع في التكامل الاقتصادي للمنطقة .

وثمة طريقتان يمكن بهما تقدير آثار التكامل لمشروع متعدد الأطراف :

الطريقة الأول : قياس تأثير المشروع على تدفقات التجارة داخل المنطقة .

الطريقة الأخرى : فهي قياس تأثير المشروع على ترابط صافي المنافع الاقتصادية ، فيما بين البلدان المشتركة (وسبق تحديد منهجية تحديد ذلك) .

وتفيد تجربة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية – في عرض مجموعة من المؤشرات المتصلة بتدفق التجارة بوصفها مؤشراً لآثار التكامل ، وذلك لتقرير ما إذا كانت هذه الآثار ذات أهمية كافية تسمح بتسمية مشروع (ب) صناعة تكاملية(*) .

وتقيس مؤشرات تدفق التجارة مدى التكامل بين البلدان المشتركة في المشروع المتعدد الأطراف ، ولكنها لا تقيس بالضرورة مدى ترابط صافي سلاسل المنافع ، فتعزيز تدفقات التجارة لا يؤدي آلياً إلى تحسين توزيع صافي المنافع فيما بين الأعضاء المشاركين .

(*) Inter - American Development Bank, Operational Policies Manual : Loan Policies (No. Op. 306 - 1) 31 October 1975 .

فالتدفق الواسع لناتج مشروع (ما) إلى بلد محدد لن يؤدي إلى صافي المنافع - إذا كان السعر المدفوع لنواتج المشروع ، أقل بكثير من السعر المحاسبي للسلع في هذا المحدد .

فقد تفضي القوى السوقية والاتفاقات الإقليمية إلى قيام البلدان بتوريد أو تلقي سلعة أساسية بأسعار مؤدية إلى حصول البلدان الشائعة ، على أدنى منافع حقيقية ، وفي الواقع .. فإن البلد الذي يورد مدخلات بأقل من سعرها المحاسبي ، أو يشتري نواتج بأسعار أعلى من السعر المحاسبي ، قد يواجه تدفقات واسعة في التجارة ، ولكنه قد يحصل من هذه التدفقات التجارية على صافي منافع سلبية .

ولكن من المفيد .. أن تكون هناك بعض التدابير لروابط تدفق التجارة المتصلة للمشروع متعدد الأطراف ، التي يمكن أن تستخدم بالاقتران مع تدابير أخرى لتوزيع المنافع الناشئة عن هذه المشروعات .

وفي الواقع .. يشكل توزيع المنافع على البلدان المشتركة وسيلة أخرى لقياس الآثار التكاملية لمشروع متعدد الأوطان ، وكلما عظمت المنافع الاقتصادية الناجمة عن المشروع ، إزداد تكامل اقتصاديات البلدان المشتركة . وقد يؤدي تدفق تجاري كبير متسم بفرق هامشي بين السعر السوقي والسعر المحاسبي إلى حصول بلد مشترك على صافي منفعة صغيرة ، حيث يمكن أن يحصل على نفس القدر تقريباً من التجارة مع طرف ثالث . ومن ناحية أخرى .. يمكن أن يترتب على تدفق تجاري بسيط ، يتسم بفرق كبير بين السعر السوقي ، والسعر المحاسبي أثر تكاملي كبير ، يربط عدة بلدان مشتركة بأنشطة المشروع .

وتستخدم مصفوفة صافي المنافع لقياس الآثار التكاملية المترتبة على توزيع المنافع ، وتمثل مصفوفة صافي المنافع الخاصة والاجتماعية أكثر المعلومات شمولاً عن الإسهام الاقتصادي للمشروع بالنسبة للبلدان المشتركة .

وأن أفضل قياس لتوزيع المنافع الاقتصادية ، وأثر التكامل المترتب عليها يستند مباشرة إلى قيمة (bkt - Ckt) . ويمكن تحويل مصفوفة صافي المنافع الاجتماعية إلى مصفوفة توزيع المعاملات بقسمة صافي منافع كل بلد في كل سنة على صافي مجموع منافع المشروع عن تلك السنة :

$$Skt = \frac{(bkt - Ckt)}{(bt - Ct)} \quad \text{For } k = 1 \ldots m, T = 1 \ldots n$$

حيث تمثل :

Skt = تحدد على أنها حصة البلد K من صافي مجموع منافع السنة t .

وتبين مصفوفة Skt كلاً من قيمة حصة كل بلد من صافي المنافع في كل سنة ، ونمط التغيير (إن وجد) في قيمتها طوال الوقت ، ويمكن أن يحسب متوسط القيم لفترة زمنية محددة ، أو للفترات n التي تشمل عمر المشروع ، وبالنسبة لبعض المشروعات المتعددة الأطراف ، يمكن أن يكون للمسار الزمني للمعاملات ما لمتوسط قيمتها من أهمية .

وتقيس مصفوفة Skt درجة توزيع صافي منافع المشروع ؛ ففي المشروع الذي تكون فيه قيودات Skt متساوية نسبياً .. توزع المنافع بين المشتركين توزيعاً متساوياً تقريباً ، إلا أنه ينبغي الملاحظة بأن معاملات Skt تعكس تماماً أهمية المشروع للبلدان المشتركة ، حيث يجب مراعاة حجمها النسبي ، فكلما كبر البلد صغر ربحه النسبي .

ويمكن تعديل مصفوفة Skt على أن تأخذ في الاعتبار الحجم النسبي للاقتصاديات المشاركة . وباستخدام إجمالي الناتج القومي (gnpk) كمؤشر للحجم .. فإنه يمكن

التعبير عن أهمية توزيع صافي المنافع ، بوصفه دالة الحجم النسبي للاقتصادات المشتركة على النحو التالي :

$$\hat{S}kt = \frac{[\ Skt / (\ gnpkt + gnp.t\ )\ ]}{\sum_{k=1}^{m} [\ Skt / (\ gnpkt + gnp.t\ )\ ]}$$

حيث إن :

Skt – تقيس الأهمية النسبية لصافي المنافع حسب البلد ، مرجحاً بوصفه دالة حصة كل بلد في إجمالي الناتج الإقليمي ، ومحدداً بصفته مبلغ إجمالي الناتج القومي للبلد $gnp\ {}^{s}_{k}k$.

وفي النهاية .. يجب أن يبقى منهج قياس واستخدام مؤشرات آثار التكامل مرناً وحساساً ، بالنسبة للسمات الخاصة لكل من المشروعات المتعددة الأطراف ، ولأهداف هيئات تقرير السياسة التي ستتخذ القرارات النهائية .

obeikandl.com